

تقييم مستويات القياس والإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري في التقارير السنوية للشركات المساهمة السعودية

علاء الدين محمود زهران وفؤاد بن أحمد مبارك

قسم المحاسبة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك فيصل

الملخص

تواجه مهنة المحاسبة انتقادات موجهة لإطار المحاسبة المالية الحالي باعتباره غير مناسب لنقل معلومات التقارير المرتبطة بأصول وموارد المنشآت، وخاصة ما يعرف منها بالأصول غير الملموسة، أو رأس المال الفكري. وكتيجة لذلك وجدت فجوة كبيرة عرفت بفجوة القيمة تتمثل في الفرق بين قيمة المنشأة في القوائم المالية، وقيمتها التي يجدها مستثمرو سوق الأسهم. ففي ظل اقتصاد المعرفة أخذ رأس المال الفكري الأسبقية كعنصر لإنتاج الثروة الاقتصادية مقارنة بالأصول المادية؛ حيث يسهم رأس المال الفكري في المحافظة على الميزة التنافسية للمنشأة، وينعكس ذلك إيجابياً على أدائها المالي وقيمتها السوقية. يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في استكشاف مستوى الممارسة المحاسبية فيما يخص القياس والإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري ضمن التقارير السنوية للشركات المساهمة السعودية. وتعرض الدراسة وتقييم أهم نماذج وطرق قياس رأس المال الفكري، إضافة إلى اتجاهات وممارسات التقرير عن معلومات رأس المال الفكري. وقد أعدت استبانة تم ضبطها وتوزيعها في الدراسة الميدانية التي نفذت على مجتمع الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأسهم السعودي، حيث بلغ حجم العينة النهائي (89) شركة.

وقد بينت النتائج وجود قصور عام من جانب الشركات المساهمة السعودية، وذلك فيما يتعلق بطبيعة ومستوى القياس والإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري ضمن التقارير السنوية لتلك الشركات. وقد أوصت الدراسة بضرورة تكثيف الدراسات والبحوث النظرية والتطبيقية في هذا المجال الحيوي للتوصل لطرق قياس ونماذج لتقرير معلومات رأس المال الفكري، بما يساعد على التوصل لموجهات عامة تصلح للتطبيق بواسطة منظمات الأعمال، وهو ما يمثل تحدياً رئيساً في الوقت الحالي لكل من المنظمات المهنية والباحثين على حد سواء.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، القياس المحاسبي.

المقدمة

لقد أصبح التطبيق السليم للمعارف التي تحوزها المنشأة العامل الحاكم في تحديد الوضع التنافسي والميزة النسبية للمنشأة؛ لذلك ومع ظهور مفهوم اقتصاد المعرفة برز على التوازي مفهوم إدارة المعرفة Knowledge Management؛ حيث تسعى الإدارة الرشيدة في ظل اقتصاد المعرفة نحو الاستغلال الأمثل لما لديها من أصول معرفية لتحقيق وفورات في التكلفة ورفع الكفاءة والإنتاجية، وتشجيع طاقات الابتكار والإبداع المتوفرة في مواردها البشرية. ويمثل ذلك جوهر إدارة رأس المال الفكري للمنشأة (Seetharaman et al. (2002); Pressly, (2002)). من هنا كان الاهتمام المتزايد بضرورة قياس وإدارة عناصر رأس المال الفكري بما فيها من أصول معرفية. ومع التسليم بالمقولة الشائعة في مجال إدارة الأعمال «ما يمكن قياسه يمكن إدارته»، زادت الانتقادات الموجهة للممارسات المحاسبية التقليدية، التي ركزت على كون العناصر أو الأصول الملموسة هي فقط المسؤولة عن توليد الثروة.

وقد برز الاهتمام بموضوع رأس المال الفكري منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، وتم التركيز في المحاسبة عن العناصر غير الملموسة

في ظل اقتصاد المعرفة Knowledge Economy أصبحت المعرفة تمثل عنصر الإنتاج الرئيس والقوة الدافعة الرئيسة لتكوين الثروة، ويتسم اقتصاد المعرفة بأنه اقتصاد الوفرة وليس اقتصاد الندرة كما هو الحال في ظل نظام الاقتصاد الإنتاجي، حيث إن المعرفة تزداد قيمتها كمورد بالممارسة والاستغلال الأمثل (Pablos, 2003; Harris, 2000) والمعرفة كخليط من التعلم والخبرة المتراكمة تتحقق الاستفادة منها تبعاً لدرجة الفهم والإدراك البشري، ويمكن أن تمثل إضافة حقيقية للاقتصاد إذا أمكن تحليلها وقياسها ومعالجتها كأصول معرفية Knowledge Assets، ولاشك أن للمحاسبة دورها المهم الذي يمكن أن تؤديه في هذا المجال.

تنامى الاتفاق في السنوات الحديثة على أن التقارير المالية التقليدية أصبحت غير مناسبة للوفاء بالاحتياجات المعلوماتية لأصحاب المصالح، خصوصاً في ظل اقتصاد المعرفة الذي يتصف بسرعة التركيز على رأس المال الفكري Intellectual Capital بوصفه المصدر الرئيس لإيجاد الثروة الاقتصادية (Shaikh, (2004); Bozzolan et al. (2003).

بقياس عناصر رأس المال الفكري؛ حيث ركزت بعض الدراسات هدفها الرئيس في إبراز أهمية عناصر رأس المال الفكري.

فقد أوضحت دراسة في الولايات المتحدة أن القيمة السوقية لجميع الشركات الصناعية لمؤشر Dow Jones في يونيو 1997 تعادل (5.3) مرة القيمة الدفترية، وأن هذا الفارق الكبير بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية إنما يعزى للعناصر غير الملموسة، وهذا الفارق يتسع بشكل أكبر خاصة بالنسبة للشركات كثيفة المعرفة (Skyrme, 1998). وفي دراسة طبقت على (51) شركة في المملكة المتحدة تبين أن أكثر من 56% من إيرادات تلك الشركات ينسب تحققها لبنود رأس المال الفكري (Perrin, 2000). وفي الدراسة التي أجراها مركز التجارة والتنمية الصناعية الدانماركي (Danish Trade and Industry Development Council, 1997) على عشر منشآت لديها حسابات لرأس المال الفكري، أوضحت النتائج أن هذه المنشآت تعتبر حسابات رأس المال الفكري بمثابة الطريق لعبور نحو المستقبل؛ نظرًا لارتباطها الوثيق بإستراتيجية المنشأة وتتعامل مع العناصر غير المالية في تلك الإستراتيجية، وهي أيضًا تعنى بعملية إيجاد قيمة المنشأة، ومن خلال تلك الحسابات يمكن لفت الانتباه نحو طريقة توظيف المنشأة لمواردها ونظرتها طويلة الأجل، بالإضافة إلى تركيز انتباه واهتمام العاملين نحو تطوير كفاءاتهم وبشكل خاص في المنشآت كثيفة المعرفة. وأوضحت دراسة (Cleary 2009) وجود علاقة طردية بين رأس المال الهيكلي - كأحد مكونات رأس المال الفكري - والمعلومات التي تولدها نظم المحاسبة الإدارية بمنظمات الأعمال، كما أوضحت أيضًا وجود علاقة وطيدة بين الأبعاد المثلثة لرأس المال الفكري وأداء تلك المنظمات، كما كشفت دراسة (Maria et al., 2010) عن وجود علاقة طردية بين استخدام مؤشرات رأس المال الفكري ضمن التقارير السنوية لمنظمات الأعمال وعمليات خلق القيمة لتلك المنظمات. وفي السياق نفسه فقد أبرزت دراسة (Meditinos et al., 2011) أهمية رأس المال الفكري كأصل إستراتيجي ضروري لضمان استمرار حصول منظمات الأعمال على ميزتها التنافسية. كما أبرزت دراسة أخرى دور الميزة التنافسية كوسيط في العلاقة الطردية بين

التي استخدمت في الغالب في ذلك الوقت كبديل لرأس المال الفكري وما صاحبه من الاهتمام بإدارة الأصول المعرفية (Mouritsen and Larsen, 2005; Alcaniz et al., 2011).

فمع الارتفاع الكبير في حجم الاستثمارات في المجالات المعرفية أو في العناصر غير الملموسة، كالأستثمار في تكنولوجيا المعلومات، والتجارة الإلكترونية، والبرامج الحاسوبية، وبراءات الاختراع، والامتيازات، والبحوث والابتكارات، وتطوير المنتج، والأسماء والعلامات التجارية، وعوامة المستهلك، وشبكات المعلومات، إضافة إلى الأستثمار في العنصر البشري؛ وجدت فروق كبيرة بين القيمة السوقية والقيمة المحاسبية للمنشآت، تم إرجاعها بصفة أساسية إلى رأس المال الفكري (Bezemer, 2010) أي أن النموذج المحاسبي التقليدي لا يوفر أساليب أو مؤشرات تساعد على قياس تلك الفجوة القيمة والمتمثلة في رأس المال الفكري للمنشأة، ومن هنا كانت الصعوبات التي واجهت الآخرين في إدارته وتنميته.

لاشك أن الأستثمار في رأس المال الفكري إنما هو أستثمار ذو عائد، خاصة في الأجل الطويل، ولكن عدم الأهتمام بقياسه والتقرير عنه أوجد صعوبات كبيرة في الربط بين قيمته وبين ما تحققه المنشأة من عوائد، مما أدى إلى أن الكثير من المنشآت - خاصة في الدول النامية - تتجاهل الإنفاق على عناصره خاصة ما يتعلق منها بالعنصر البشري وكذا مجالات البحوث والتطوير، باعتباره إنفاق قد لا يحقق العائد المرجو منه. في حين أن المنشآت في الدول المتقدمة تعتبر أن رأس المال الفكري هو رأس مالها الحقيقي وأن الوصول للتوليفة المثلى من الأصول الملموسة والأصول الفكرية (Intellectual Assets) هو أساس نجاح المنشأة وأستمرارها في مجال الأعمال (Abeysekera, 2007; Tan et al., 2007; Tayles et al., 2007).

ولا شك أن نظرة مقارنة سريعة لميزانيات البحوث والتطوير والأستثمار في الموارد البشرية للمنشآت في كل من الدول المتقدمة والدول النامية يمكن أن يقدم معانٍ كثيرة في هذا الخصوص. وقد صاحب الانتقادات المتزايدة لنموذج المحاسبة التقليدي لتجاهله نوعًا ما للعناصر غير الملموسة التي تسهم إلى حد كبير في تحديد قيمة المنشأة ومستقبل نموها نموا متزايد في الأهتمام

رأس المال الفكري والأداء المالي لمنظمات الأعمال (Kamukama et al., 2011).

هناك اتفاق على أن نشر تقارير رأس المال الفكري يضيف مصداقية كبيرة للمنشأة؛ حيث يركز الضوء على أولويات الإدارة العليا وإنتاجها المعرفي، ويعزز الثقة في إستراتيجيات النمو طويلة الأجل، كذلك يتسق نشر معلومات عن رأس المال الفكري مع فرض السوق الكفاء والذي يقضي بانخفاض تكاليف إعداد ونشر المعلومات كلما زادت درجة الشفافية في الكشف عن معلومات تتعلق بأنشطة المنشأة، إضافة إلى تخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات (Prusak and Cohen, 2001; Sonnier et al., 2007).

كذلك يتفق الباحثون والممارسون على أن القوائم المالية التقليدية لا تقدم معلومات تساعد على حساب القيمة الحقيقية للمنشأة، وأن هذه القوائم لا تقدم قيمة للموارد الإستراتيجية غير الملموسة، التي تعد جوهرية لاستمرار الميزة التنافسية للمنشأة (Guthrie and Petty, 2000; Wyatt, 2002; Alwert et al., 2009).

كما سبق يمكن القول إن مهنة المحاسبة أصبحت تواجه اليوم تحديات كبيرة تتمثل في كيفية التعامل مع الانتقادات الموجهة لإطار المحاسبة المالية الحالي، وذلك باعتباره غير مناسب بسبب فشله في توصيل المعلومات المهمة المرتبطة بأصول وموارد المنشآت التي يتم التقرير عنها، وبشكل خاص ما يعرف منها بالأصول غير الملموسة، أو بمفهوم أوسع وأشمل تلك التي تعرف برأس المال الفكري. وكنتيجة لذلك الفشل وجدت فجوة كبيرة عرفت بفجوة القيمة، وتتمثل في الفرق بين قيمة المنشأة كما هو مفصّل عنها في القوائم المالية، وقيمتها كما هي مقدرة بواسطة المستثمرين في سوق الأسهم. ومن ثم فإن المحاسبة كنظام معلومات يختص بتوفير المعلومات لمتخذي القرارات على اختلاف أنواعهم عليها أن تواكب ما حدث من تطورات في مجال إدارة المعرفة ورأس المال الفكري؛ حتى تتمكن من توفير المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات في هذا الخصوص، ولا شك أن الدور المحاسبي هنا يتلخص في توفير وتطبيق ما هو متاح من مقاييس لعناصر رأس المال الفكري وأساليب للتقرير عنها، مما يسهل عملية إدارة تلك العناصر وتقييم أدائها والرقابة عليها.

تأسيساً على ما سبق يتلخص الهدف الرئيس للدراسة في استكشاف المدى الذي آل إليه مستوى الممارسة المحاسبية فيما يخص طرق قياس واتجاهات التقرير عن رأس المال الفكري على المستويين النظري والتطبيقي.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بصفة رئيسة إلى تقييم مستويات القياس والإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري في التقارير السنوية مع التطبيق على بيئة الأعمال السعودية، ولتحقيق هذا الهدف الرئيس تسعى الدراسة لإنجاز الأهداف الفرعية التالية:

1. إبراز مفهوم رأس المال الفكري وتطوره في ظل اقتصاد المعرفة.
2. تقييم النموذج التقليدي للمحاسبة المالية فيما يتعلق بالقياس والتقرير عن رأس المال الفكري.
3. عرض وتقييم نماذج وطرق قياس رأس المال الفكري.
4. عرض اتجاهات وممارسات التقرير عن رأس المال الفكري.
5. تقييم موقف الشركات المساهمة السعودية تجاه القياس والإفصاح عن عناصر رأس المال الفكري.
6. اقتراح مجموعة من التوصيات التي تعد بمثابة مرشحات عملية يمكن أن تسهم في تطوير أساليب القياس والتقرير عن معلومات رأس المال الفكري بواسطة الشركات المساهمة.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على تطبيق المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم في الجانب النظري تناول البحوث والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة بهدف استخلاص أهم النتائج، وبما يساعد على بناء أداة الدراسة والمتمثلة في قائمة الاستبانة، التي تضمنت مجموعة من المحاور الرئيسة، وبما يساعد على تحقيق أهداف الدراسة، وقد تم توزيع قائمة الاستبانة من خلال الدراسة الميدانية التي تم تنفيذها على عينة من الشركات المسجلة في سوق الأسهم السعودي، وقد تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لأغراض تحليل نتائج الدراسة الميدانية، حيث

تأخذ شكل الملكية الفردية أو شكل شركات الأشخاص، وذلك من منطلق أن الشركات المساهمة هي الأكثر اهتماماً والتزاماً بالقياس والتقارير عن المعلومات المحاسبية، باعتبارها محط أنظار واهتمام كل أصحاب المصالح، بما تتضمنه من هيئات رقابية وهيئات وضع المعايير والمنظمات المهنية ذات الصلة.

- في ضوء معاشية بيئة الأعمال بالمملكة وما وصل إليه مستوى ونوعية الإفصاح عن المعلومات المضمنة في التقارير السنوية للشركات المساهمة، عمدت الدراسة عند تصميم قائمة الاستبانة إلى عدم استخدام مصطلحات متخصصة في مجال موضوع الدراسة، كتلك المتعلقة بنماذج وطرق قياس رأس المال الفكري على سبيل المثال، مع الحرص في الوقت ذاته على تقديم شرح للمفاهيم الأساسية المتعلقة بعناصر ومكونات رأس المال الفكري في مقدمة قائمة استبانة الدراسة.

- تحيط بهذه الدراسة الحدود المتعارف عليها المصاحبة للدراسات الميدانية التي تعتمد على استخدام قوائم الاستبانة لتجميع البيانات، التي قد توجد معها أساساً ممكن للتحييز بسبب الفروق التي لا يمكن ملاحظتها في خصائص المطبق عليهم، وما لذلك من تأثير على نوعية الردود والإجابات، وهو ما يجب مراعاته عند تفسير ما يتم التوصل إليه من نتائج.

خطة الدراسة

تشتمل الدراسة بخلاف المقدمة على ثلاثة أقسام رئيسة، اختص القسم الأول بالدراسة النظرية، والذي اشتمل على خمسة أجزاء رئيسة، تناول الجزء الأول تطور مفهوم رأس المال الفكري في ظل اقتصاد المعرفة، وتناول الجزء الثاني تقييم النموذج التقليدي للمحاسبة المالية فيما يتعلق بالقياس والتقارير عن رأس المال الفكري، بينما تناول الجزء الثالث والرابع موضوعي القياس والتقارير عن رأس المال الفكري على الترتيب، ويختتم هذا الجزء بالنقطة خامساً، التي عرضت لمجموعة من الملاحظات الختامية، وقد اختص القسم الثاني بتنفيذ الدراسة الميدانية من خلال توزيع قائمة استبانة على عينة من الشركات المساهمة السعودية، بما يساعد على تحقيق أهداف

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الموافقة لجميع فقرات الاستبانة، كما تم استخدام اختبار (Chi-Square) لقياس الفروق المعنوية، وبما يساعد على التحقق من إمكانية تعميم ما يتم التوصل إليه من نتائج.

أهمية الدراسة

يمكن تلخيص أهمية الدراسة في النقاط الرئيسة التالية:

- يعد موضوع المحاسبة عن عناصر رأس المال الفكري من الموضوعات الحديثة نسبياً، حيث بدأ الاهتمام به منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي فقط مع بروز اصطلاح اقتصاد المعرفة، ومن ثم من المتوقع أن يسهم البحث الحالي في تغطية النقص الواضح في الكتابات العربية في مجال أدب رأس المال الفكري.
- تبرز الدراسة العديد من المنافع والانعكاسات الإيجابية التي تعود على الشركات المساهمة حال قيامها بالقياس والتقارير عن معلومات رأس المال الفكري ضمن تقاريرها السنوية، وبما يتوقع معه مزيد من الاهتمام من جانب تلك الشركات نحو قياس والتقارير عن عناصر وبنود رأس المال الفكري.
- الاستفادة من نتائج ومضامين الدراسة بواسطة صانعي السياسات وهيئات وضع المعايير المحاسبية في تطوير مضمون وسياسات إعداد التقارير المالية والمحاسبية، وبما يساعد على تطوير مخرجات نظام المحاسبة المالية والإسهام في تقليل حجم الانتقادات الموجهة إليه، وما لذلك من انعكاسات إيجابية على جميع الأطراف من أصحاب المصالح.
- يسهم توفير المعلومات عن رأس المال الفكري على مستوى منظمات الأعمال بصورة أو بأخرى في تحسين مدخلات نماذج قياس رأس المال الفكري على المستوى الكلي، وبما يضمن تحديد الثروة الكلية للمجتمع على نحو سليم.

حدود الدراسة

- ركزت الدراسة في الشق الميداني على الشركات المساهمة كأحد الأشكال القانونية لمنظمات الأعمال، وذلك رغم أن بيئة الأعمال بالمملكة تتضمن عدداً من منظمات الأعمال الكبيرة التي

الدراسة، وتختتم الدراسة بالقسم الثالث والأخير والذي يعرض لأهم النتائج والتوصيات.

القسم الأول: الدراسة النظرية
أولاً: تطور مفهوم رأس المال الفكري في ظل اقتصاد المعرفة

يختص هذا الجزء بتناول مفهوم اقتصاد المعرفة وما صاحبه من ظهور لاصطلاح رأس المال الفكري، مع إبراز لمفهوم وتصنيفات رأس المال الفكري في ظل اقتصاد المعرفة، وذلك على النحو التالي:

1. اقتصاد المعرفة

يركز اقتصاد المعرفة على الدور المهم الذي تؤديه المعلومات والاتصالات في الاقتصاديات الحديثة، فقد أعاد الاقتصاديون التفكير في آليات تخصيص الموارد في السوق والتركيز على فعالية السوق من خلال الاقتصاد المؤسس على المعرفة. حيث يتم التعامل مع المعرفة كأحد عناصر المدخلات للعملية الإنتاجية تماماً مثل العمل ورأس المال، وذلك على الرغم من كون المعرفة تنتج باستغلال الموارد النادرة، ولكن بمجرد أن يتم إيجاد المعرفة فإنها تسهم في تفعيل إنتاجية عناصر المدخلات الأخرى، بمعنى أن إيجاد المعرفة يمثل استثمار له مردوده (Harris, 2000).

يتسم اقتصاد المعرفة بالديناميكية والتعقيد في بيئات تنافسية، تمثل الموارد المؤسسة على المعرفة فيها المصدر الحقيقي لاستمرارية الميزة التنافسية للمنشأة. ففي ظل اقتصاد المعرفة، أصبحت المعرفة مورداً إستراتيجياً، وأصبح ينظر للمنشأة باعتبارها عملية تراكمية للموارد غير العادية كالمعرفة وغيرها، التي تساعد المنشأة في إنجاز إستراتيجيتها وتحسين كفاءتها، ومن ثم زيادة قدرتها التنافسية (Pablos, 2003).

وكما هو في رأي Harris (2000) تعد المعرفة الآن بمثابة القائد للإنتاجية والنمو الاقتصادي، حيث إن إيجاد المعرفة أصبح المحور المهم والرئيس للنمو في مستويات المعيشة وإيجاد الوظائف الجديدة. كما أن زيادة الثروة الاقتصادية إنما يتأتى من خلال توفير وإنتاج وتوزيع واستهلاك كل من المعرفة والمنتجات المعتمدة على المعرفة

أشارت دراسة للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC (1998) إلى وجود توسع كبير في الصناعات المؤسسة على المعرفة والشركات التي تعتمد على التكنولوجيا بشكل كبير High-Tec ومن المتوقع أن تنمو التجارة الدولية في قطاع المعرفة بمعدل أسرع خمس مرات عن الصناعات كثيفة الاعتماد على الموارد الطبيعية، ولقد أدى تزايد الطلب على المنتجات والخدمات المعتمدة على المعرفة إلى تغيير هيكل الاقتصاد العالمي، وأصبح دور المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية للمنشآت من القضايا الإدارية المهمة في جميع القطاعات. كذلك فقد حدث تغير كبير في هيكل الاقتصاد والتجارة العالمي منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي وبداية القرن الواحد والعشرين، ولعل أهم ما يميز جانب الطلب هو الطلب على الخدمات غير الملموسة، أما جانب العرض أو عناصر الإنتاج فأصبح يسيطر عليه الأصول غير الملموسة. وقد أوضحت إحدى الدراسات تأسيساً على عينة من المنشآت عالية التكنولوجيا الداخلة في حساب مؤشر Standaad and Poor 500 أن القيمة السوقية لهذه المنشآت كانت تزيد على ستة أمثال قيمة أصولها الملموسة المفصح عنها، ومضمون ذلك أن المعالجة المحاسبية التقليدية تقيس وتفصح عن 10 إلى 15 % فقط من القيمة السوقية لهذه المنشآت (Mouritsen et al., 2001). ومن ثم فإن التساؤل الذي يطرح نفسه: ما الذي تمثله النسبة من 85 إلى 90 % الباقية من القيمة السوقية. من الواضح أن الأصول أو العناصر غير الملموسة قد حلت بشكل كبير وسريع محل الأصول أو

عادة ما يستخدم بالترادف مع كل من الملكية الفكرية والأصول الفكرية والاصول المعرفية، وأن رأس المال الفكري يمكن أن ينظر له كمخزون كلي لرأس المال أو الحقوق المبنية على المعرفة التي تمتلكها المنشأة، ويمثل أيضاً الناتج النهائي لعملية تحويل المعرفة أو المعرفة ذاتها التي تحول إلى ملكية أو أصول فكرية للمنشأة. وبشكل عام يمكن القول أنه لا يوجد تعريف محدد متفق عليه لرأس المال الفكري حتى الآن. ورغم عمومية التعريف الأخير إلا أنه باعتباره صادر عن منظمة محاسبية، فقد ركز على عنصر ملكية المنشأة وإمكانية التحويل إلى أصول حتى يمكن قياسها طبقاً للأعراف المحاسبية. والجدير بالإشارة في هذا التعريف المحاسبي استخدام اصطلاح الأصول الفكرية ليحوي عناصر أخرى بجانب الأصول غير الملموسة الذي اصطلح على استخدامه في هذا الخصوص. وفي هذا الصدد يعرف مجمع المحاسبين الإداريين بكندا (SMAC, 1998) الأصول الفكرية باعتبارها تشير إلى البنود المؤسسة على المعرفة التي تمتلكها المنشأة، وسوف تحقق لها تياراً مستقبلياً من المنافع، وتشتمل على القدرات التكنولوجية والابتكارية والخبرات الإدارية والاستشارية.

يمكن القول إن المحاولات الجادة التي بذلت لوضع مفهوم لرأس المال الفكري قد تمثلت في وضع إطار لتصنيف بنوده. ومن المحاولات الأولية والرائدة في هذا المجال التصنيف الشائع عند Edvinsson (1997) لشركة التأمين السويدية Skandia حيث صنف رأس المال الفكري إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي:

- رأس المال البشري Human Capital والذي يشتمل على الكفاءة المجمعدة للعاملين وإمكاناتهم وقدراتهم الذهنية.
 - رأس المال التنظيمي Organizational Capital ويتمثل في لوائح وسياسات المنشأة، وتطبيقات البرامج، وبرامج البحوث والتطوير، وبرامج التدريب وبراءات الاختراع وما إلى ذلك.
 - رأس مال العميل Customer Capital ويتمثل في العلاقة مع العملاء والموردين والمنظمات الصناعية والتجارية وقنوات السوق.
- ويوضح الشكل رقم (1) خريطة أو شجرة رأس المال الكلي للمنشأة طبقاً لتصنيف Skandia

العناصر الملموسة. فقد أدى التحول من اقتصاد الإنتاج إلى اقتصاد المعرفة إلى تغير في هيكل الاقتصاد بالاتجاه نحو الاستثمار في المعلومات وتجارة الخدمات، والذي أدى بدوره إلى تغير في هيكل موارد المنشأة؛ حيث تمثل الأصول المعرفية المكون الأكبر في أصول المنشأة. وما من شك في أن مثل هذه التغيرات تمثل تحديات كبيرة لكل من وظيفتي الإدارة والمحاسبة. فبشأن الإدارة فقد برز ذلك في الاهتمام المتزايد باصطلاح ومفهوم إدارة المعرفة كجزء من الإدارة الاستراتيجية للمنظمة خاصة مع نهاية عقد التسعينيات من القرن الماضي، وتزامن مع ذلك الاهتمام في المجال المحاسبي ب بروز والاهتمام بالمحاسبة عن رأس المال الفكري. وكما يعتقد Pablos (2003) تتأتى الجذور النظرية لرأس المال الفكري من اتجاهين مختلفين من البحوث، حيث ركز الاتجاه الأول على إدارة المعرفة من خلال إيجاد المعرفة وحيازتها وتخزينها وتحويلها، أما الاتجاه الثاني فقد ركز على قياس رأس المال الفكري، وهذا الاتجاه توسع في إعداد تقارير رأس المال الفكري وبناء مرشحات لقياس والتقارير عن رأس المال الفكري.

2. تطور مفهوم وتصنيفات رأس المال الفكري

بدأ استخدام مصطلح رأس المال الفكري بشكل صريح في الكتابات المحاسبية والإدارية منذ منتصف عقد التسعينيات فقط من القرن الماضي. وكما يعتقد Bontis (1998, 2001) فإن هذا المفهوم سوف يكتسب أهمية أوسع مع مطلع الألفية الثالثة كعنصر رئيس لخلق الثروة المستقبلية للمنشأة وبقائها. ففي البداية تم تعريف ووصف هذا المصطلح والمجال الجديد باعتباره بديلاً للأصول غير الملموسة (Brooking, 1996)، وتعريف آخر وسع المفهوم نسبياً واعتبره حزمة من المعرفة المفيدة وكبديل للأصول الفكرية (Danish Trade and Industry Development Council, 1997)، وتعريف ثالث يرى أن رأس المال الفكري عبارة عن مواد فكرية تتمثل في المعرفة والمعلومات والملكية الفكرية والخبرة، التي يمكن أن تستغل لإيجاد الثروة (Stewart, 1997).

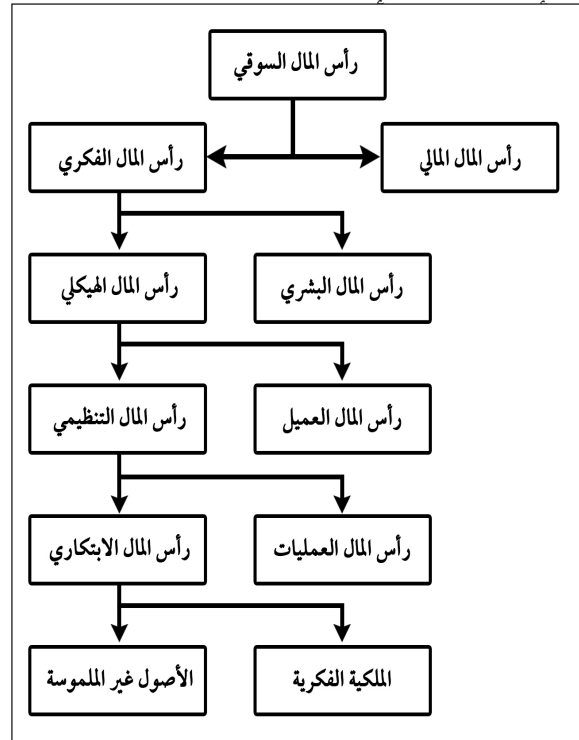
وكما هو في رأي الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC, 1998) فإن مصطلح رأس المال الفكري

الخارجية وبشكل خاص أصحاب المصالح ذات الصلة بالمنظمة، وأخيرًا رأس المال المبتكر ويشير إلى القدرة على التحسين والتطوير المستمر لكل الممكنات والمتغيرات البيئية (Eustace et al., 1999).

ويضيف Eustace et al. (1999) تصنيفًا آخر لرأس المال الفكري حيث يقسمه إلى قسمين: هما السلع غير الملموسة والكفاءات غير الملموسة. حيث يقصد بالسلع غير الملموسة الأصول التي تحوي حقوق ملكية يمكن أن تشتري وتباع وتخزن ويمكن أن يتم تداولها أيضًا - في ظروف معينة - في الأسواق المالية، ومن أمثلتها التراخيص والحصص والامتيازات وحقوق النسخ وبراءات الاختراع والعلامات والأسماء التجارية والتصميمات الخاصة وحقوق المعرفة والأسرار التجارية. هذه البنود غير الملموسة يمكن إلى مدى معين مؤكد تقييمها بشكل موضوعي، أما الكفاءات غير الملموسة فيقصد بها العناصر المثلثة للميزة التنافسية للمنشأة التي تضع المنشأة في وضع تفاضلي بالنسبة لمنافسيها، وهي تشمل على كل من القدرات الابتكارية والقدرات الهيكلية والقدرات السوقية والموارد البشرية. هذه البنود غير الملموسة تمثل جزءًا من قيمة المنشأة ولكن من الصعب فصله وتحديد قيمته.

وقد اعتمد الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC (1998) في دراسته «قياس وإدارة رأس المال الفكري» إلى حد كبير على تصنيف SMAC (1998) لرأس المال الفكري مع إدخال بعض التعديلات من حيث المسميات وتفصيل مكونات رأس المال الفكري (راجع ملحق (1) عناصر رأس المال الفكري)، التي تشابه بدورها إلى حد كبير مع تصنيف Edvinsson (1997) لشركة Skandia السابق الإشارة إليه، حيث تم تقسيم رأس المال الفكري إلى ثلاثة مكونات رئيسية، وذلك على النحو التالي:

- رأس المال البشري Human Capital ويعكس حق المعرفة والقدرات والمهارات وخبرة العناصر البشرية التي تعمل بالمنشأة. وبالتالي فهو يمثل المعرفة التي يمتلكها ويولدها كل فرد بالمنشأة.
- رأس المال الهيكلي Structural Capital



شكل (1): تصنيف Skandia لرأس مال المنشأة

المصدر: (Edvinson, 1997, 52)

ومن الشكل السابق يمكن ملاحظة أن رأس المال السوقي للمنشأة ينقسم إلى قسمين رئيسيين: أحدهما منظور أو ملموس وهو رأس المال المالي، والآخر غير منظور أو غير ملموس وهو رأس المال الفكري، وكذلك يمكن القول إنه من غير المناسب استخدام الأصول غير الملموسة كمرادف لاصطلاح رأس المال الفكري، حيث إنها تمثل جزءًا فقط من رأس المال الفكري وهي أيضًا تختلف عما يعرف بالملكية الفكرية التي تشكل أيضًا أحد جوانب رأس المال الفكري.

وهناك تصنيف آخر للجنة الأوربية لمجتمع تكنولوجيا المعلومات ضمن مشروع Magic حيث ينظر لرأس المال الفكري كتدفق في شكل تيار مستمر داخل سياق تفاعل فيه عناصره مع بعضها البعض، أكثر من كونه مصطلحًا لوصف الأشياء؛ حيث يقسم رأس المال الفكري إلى أربعة أنواع هي: رأس المال البشري حيث يوصف باعتباره أحد مصادر الثروة الأساسية الكامنة للمنظمة، ورأس المال التنظيمي ويوصف بقدرة المنظمة على تحويل مصادر الثروة البشرية الكامنة إلى منتجات وخدمات، ورأس المال السوقي ويشير إلى الكفاءة في الإدارة والتكامل مع العناصر

المعرفة دوراً أكبر للمحاسبين لتطبيق معارفهم وخبراتهم لتحقيق تكامل المعرفة داخل المنشأة، وللمساعدة في إدارة عمليات تكوين وتحويل المعرفة، وإعداد التقارير عنها ومراجعة نتائجها. على سبيل المثال فإن تصنيف أصول المنشأة على أسس معرفية Knowledge-Based Assets يتطلب تحديد الكيفية التي يتم بها تكوين تلك الأصول تمهيداً لقياسها والتعبير عنها، وما يستتبع ذلك من تكوين لرأس المال الفكري للمنشآت والذي سوف يتطلب بدوره في مرحلة تالية الأخذ في الاعتبار المقارنات التي يمكن أن تتم مع المنشآت المماثلة.

• يتكون رأس المال الفكري من خلال التفاعل الداخلي بين مكوناته الرئيسة: البشري والهيكلية والعلاقات، ولا تنشأ قيمة المنشأة من أي منهما بشكل منفرد، ولكن من التفاعل بينهما جميعاً. وتصدر الإشارة إلى أنه لا أهمية في هذا الصدد أن يكون لدى المنشأة كفاءة أو فاعلية في بعض من هذه المكونات دون البعض الآخر، أو أن بعضها تتم إدارته بشكل خطأ، حيث إن معنى ذلك عدم قدرة المنشأة على تحويل رأس مالها الفكري داخل نموذج القيمة الخاص بها. وكما هو في رأي (Edvinsson and Malone 1997) من المفترض أن رأس المال البشري يتفاعل ككتلة داعمة لرأس المال الهيكلية، وأن كلاً من رأس المال البشري والهيكلية يتفاعلان لإيجاد رأس مال العميل أو العلاقات، وفي مركز هذه المكونات الثلاثة يقع رأس المال المالي، أو القيمة المخلقة من خلال تفاعل مكوناته الثلاثة، ويتسم هذا التفاعل بأنه متغير ومستمر وقابل للتوسع، وكلما زاد هذا التفاعل كبرت القيمة المنتجة والمخلقة.

ثانياً: تقييم النموذج التقليدي للمحاسبة المالية فيما يتعلق بالقياس والتقارير عن رأس المال الفكري لعله من المفيد وقبل الدخول في تقييم النموذج الحالي للمحاسبة المالية من حيث مدى قدرته على الوفاء بمتطلبات القياس والتقارير عن عناصر رأس المال الفكري أن يتم إبراز أهم التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة في هذا الخصوص، التي أمكن استخلاصها من استعراض عدد من

ويشتمل على القدرات التنظيمية المطورة لمقابلة احتياجات السوق، أي أنه يشير إلى المعرفة التي يتم احتواؤها وتأسيسها من خلال هيكل وعمليات وثقافة المنشأة. وبمعنى آخر فإن أي إنتاج معرفي: براءة اختراع أو علامة تجارية أو أداة إدارية أو أسلوب عمل مطور أو نظام تكنولوجياً معلوماً محسن أو جهود بحوث وتطوير يتم إنجازه أو سيتم إنجازه لتحسين فعالية وربحية المنشأة يقع داخل رأس المال الهيكلية والذي يتشابه مع رأس المال التنظيمي في تصنيف Skandia.

- رأس مال العلاقات Relational Capital ويشتمل على العلاقات التي تبنى بناءً على الاتصالات التي تتم خارج المنشأة، مثال ذلك ولاء العميل والشهرة والعلاقات مع الموردين. بمعنى أنه يمثل القيمة المتحصلة بواسطة المنشأة من معاملاتها مع العملاء وموردي السلع والخدمات. ويعد اصطلاح رأس مال العلاقات أشمل من اصطلاح رأس مال العميل حيث يسعى لتقييم كل أشكال العلاقات الخارجية للمنشأة. ويعد كل من التصنيف السابق وتصنيف شركة Skandia الأساس الذي اعتمدت عليه غالبية الدراسات التي تناولت قياس والتقارير عن رأس المال الفكري، راجع على سبيل المثال: (Larsen et al., 1999; Marr, 2004; Bhartesh and Bandyopadhyay 2005; Nazari and Herremans 2007; Alcaniz et al., 2011) وبشكل عام يلاحظ على هذا التصنيف لمكونات رأس المال الفكري مايلي:
- أن رأس المال الفكري بمكوناته المشار إليها يعد مفهوماً أكثر اتساعاً من النظرة التقليدية للأصول غير الملموسة وبشكل خاص إذا ما نظرنا إلى عناصر كل من رأس المال البشري ورأس مال العلاقات. كما يتضح أن بعضاً من عناصر رأس المال الفكري يمكن أن يكون ثابتاً مثل الاسم والعلامة التجارية، وقد يكون متغيراً كما هو الحال بالنسبة للمهارات والقدرات البشرية على سبيل المثال.
- تتطلب النظرة المعرفية للمنشأة، التي تسير التطورات الحادثة في مجالي إدارة واقتصاد

ففي دراسة أجريت على الإدارة العليا لعينة من الشركات الأمريكية والكندية، أوضحت أن الموارد المعرفية تعد عنصراً حيوياً ورئيساً لنجاح المؤسسة وأن حق المعرفة للعاملين سيكون من أكثر العناصر أهمية في بلوغ وتحقيق الميزة التنافسية للمنشأة (Stivers et al., 1997).

كذلك فإن معرفة العاملين بشأن الكيفية التي يفكر بها المنافسون، وما يدركونه من خططهم الإستراتيجية والتسويقية، سوف تكون لها قيمة أعلى إذا تم احتواؤها وتحليلها عند مستويات معينة حتى يمكن إدراجها داخل إطار رأس المال الفكري. مثل هذه الجهود لتجميع وتنظيم المعلومات المتعلقة بالأسرار التنافسية تعرف بجهود أو أنشطة الذكاء التنافسي Competitive intelligence التي تضيف قيمة واضحة لرأس المال التنافسي Competitive Capital للمنشأة، وهذه الجهود يمكن تقييمها بشكل مناسب في حالة وجود إطار وهيكل لرأس المال الفكري يحوي داخله نظام الذكاء التنافسي والذي يساعد بدوره على المحافظة على رأس المال التنافسي (Erickson and Rothberg, 2000).

3. تزايد الاهتمام بالميزانية غير المنظورة
أوضحت دراسة أجريت في الولايات المتحدة على عينة من منشآت الأعمال وجود نمو كبير في قيمة العناصر والأصول غير الملموسة في ميزانيات تلك المنشآت، حيث كانت الأصول الملموسة تمثل ما قيمته 62% من إجمالي القيمة السوقية للمنشأة عام 1982، بينما هبطت هذه النسبة إلى 38% عام 1992. وفي عام 1995 سجلت شركات العناية الصحية والخدمات الخاصة أعلى قيمة سوقية بالنسبة للقيمة الدفترية في العالم، حيث تبين أن ما نسبته 75% تقريباً من القيمة السوقية للمنشأة يعزى إلى الأصول والبنود غير الملموسة (Margaret, 1995).

وعادة ما تؤخذ شركة مايكروسوفت Microsoft العالمية كمثال للقيمة غير المسجلة للأصول والبنود غير الملموسة للمنشأة، حيث كانت القيمة السوقية لشركة مايكروسوفت في عام 1996 تعادل 11.2 مرة بالنسبة لقيمة الأصول الملموسة. هذه القيمة المفقودة "missing Value"

الكتابات في مجال أدب رأس المال الفكري، ويختتم هذا الجزء بما أمكن استخلاصه من المشكلات التي تواجه القياس المحاسبي - التي تؤثر بدورها على التقرير المحاسبي - لعناصر رأس المال الفكري، وذلك على النحو التالي:

التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة

1. بروز وتنامي مفهوم إدارة المعرفة⁽¹⁾

على الرغم من عدم وجود اتفاق عام حول ماهية المعرفة أو مكوناتها، إلا أن هناك إجماعاً على كونها مورداً رئيساً ومهماً لأية منشأة، وأنها أصل غير ملموس وغير تقليدي، وتصنف ضمن الأصول المعرفية، وأن إدارة المعرفة وتقييمها يقع في قلب إدارة رأس المال الفكري (Dilnutt, 2002). وقد أشارت تقديرات إحدى الدراسات إلى أنه من 50 إلى 90% من القيمة المخلقة بواسطة المنشأة يتحقق عن طريق إدارة رأس المال الفكري، وليس من خلال إدارة الأصول المادية التقليدية (IFAC, 1998). واتساقاً مع مقولة ما يمكن قياسه يمكن إدارته، فإن هناك حاجة لوجود وسائل وأساليب لقياس عناصر الأصول المعرفية أو ما يمكن أن يطلق عليه رأس المال الفكري.

2. تزايد الاهتمام بدور المعرفة في إيجاد الميزة التنافسية

أصبحت القدرات الابتكارية ومهارات العاملين وما يمتلكونه من معرفة، أو كما أسماها Stewart (1994) القوة الذهنية للمنظمة، تؤدي دوراً رئيساً في تحديد الطاقة المنتجة للمنشأة.

(1) برز مفهوم إدارة المعرفة في ظل التحول نحو اقتصاد المعرفة وتنامي استخدام مصطلحات جديدة مثل الأصول المعرفية ورأس المال الفكري. وبإيجاز فقد مرت إدارة المعرفة بثلاث مراحل أساسية: المرحلة الأولى (1985-1990)، حيث ركز الباحثون على إيجاد القيمة عن طريق رفع مهارات البشر وإيجاد المعرفة. أما المرحلة الثانية (1991-1997) فهي مرحلة تكنولوجيا المعلومات وبداية قيادة الإنترنت للتغيير في المنظمات، والتركيز كان على إعادة استخدام المعرفة القائمة، وأصبحت مصطلحات إدارة المعرفة وإدارة رأس المال الفكري محل اهتمام البحوث والمؤتمرات العلمية. والمرحلة الثالثة (1998 وما بعدها) وتعرف بمرحلة إدارة المعرفة وإدارة رأس المال الفكري حيث التركيز على إيجاد المعرفة التنظيمية وإدارة المعرفة والابتكارية. حيث أدركت المنظمات أهمية إدارة وتمويل المعرفة (Sveiby, 2000).

تمثل تقدير السوق لمخزون شركة مايكروسوفت من رأس المال الفكري والذي لم يتم احتواؤه في قوائمها المالية. ويعد (Sveiby, 2001) أول من أطلق على ذلك الجزء غير الظاهر بالقوائم المالية اصطلاح الميزانية غير المنظورة⁽¹⁾ Invisible Balance Sheet وحقيقة القول إن هذا هو الوضع السائد طبقاً للأعراف المحاسبية، ولا شك أن هناك مسؤولية تقع على عاتق المحاسبين ومنظمتهم المهنية لعلاج تلك الفجوة الكبيرة بين القيم السوقية للمنشآت وقيمتها الدفترية المنشورة. وفي هذا السياق فقد أوصت دراسة حديثة في هذا الخصوص بأهمية تبني إطار نظري جديد لتحسين جودة أساليب القياس والإفصاح عن العناصر المرتبطة بالأصول غير الملموسة غير المنظورة لمنظمات الأعمال (Davison, 2010).

- يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:
- تزايد اهتمام المحللين الماليين بالأصول التي تزيد من قيمة الشركة مثل المعرفة وعناصر الشهرة المطورة داخلياً باعتبارها الأصول الأكثر أهمية بالنسبة للشركات ذات الأسماء التجارية الكبيرة.
 - الحاجة لمقاييس للعائد على الاستثمار في مهارات الأفراد وقواعد المعلومات والقدرات التكنولوجية للمنشأة، أي للاستثمار في عناصر ومكونات رأس المال الفكري (McLean, 1995).
 - الحاجة لأساليب قياس محاسبي تمكن من المفاضلة بين المنشآت التي تقوم بتقييم رأس مالها الفكري، مع مقارنتها أيضاً مع تلك التي لا تقوم بتقييمه.

4. الضغوط بشأن التقرير عن رأس المال الفكري

مع وجود اختلافات بين المنشآت في كيفية قياس والإفصاح عن عناصرها غير الملموسة، ومع وجود بعض المحاولات الفردية من جانب بعض المنشآت للإفصاح عن تلك العناصر ضمن أو مع تقاريرها السنوية تزايدت الضغوط بشأن المطالبة بالتقرير عن رأس المال الفكري، التي

تقييم النموذج التقليدي للمحاسبة المالية يعد معيار المحاسبة المالية رقم (2) (FAS 2) الصادر عام 1974 المرجعية الأساسية للقياس والتقرير عن العناصر غير الملموسة للمنشأة. والذي يقضي بأن المصروفات التي أنفقت على الأصول غير الملموسة مثل نفقات البحوث والتطوير وبراءات الاختراع والعلامات التجارية تعالج كمصروفات عندما يتأكد حدوثها. ولا يتم الاعتراف بالقيمة المخلقة ومن ثم تسجيلها إلا إذا كانت عن طريق صفقة مع طرف خارجي (FASB, 2000).

وقد أدت التطورات في مجال التقنية والاعتماد الكبير لبيئة العمل التجاري على المعلومات إلى وجود العديد من أنواع الأصول غير الملموسة بخلاف العناصر التقليدية المعروفة. وقد أدركت المنظمات المهنية الحاجة إلى تحديث المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة، حيث صدر عن مجلس معايير المحاسبة بالمملكة المتحدة المعيار «FRS 10» الشهرة والأصول غير الملموسة» والذي أصبح سارياً اعتباراً من ديسمبر 1998، كما أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي «IAS 38» الأصول غير الملموسة» والذي أصبح سارياً اعتباراً من يوليو 1999 والهدف الرئيس للمعيارين «FRS 10» والدولي «رقم 38» يكمن في تحديد العمر الافتراضي لغالبية عناصر الأصول غير الملموسة بأربعين سنة (IAS, 1998)، ولتحقيق الهدف نفسه هناك مشروع معيار لمجلس

(1) يسترشد Sveiby في هذا الصدد بميزانية شركة نوكيا لإنتاج الهاتف المحمول، فبالنظر للمكون الملموس (المنظور) في الميزانية السنوية المنشورة لعام 1999 يتضح أن لدى شركة نوكيا أصولاً ملموسة بـ 11 بليون دولار تم تمويل 5.3% منها عن طريق القروض طويلة الأجل والباقي عن طريق حقوق المساهمين، في أغسطس 2000 وعند تداول أسهم شركة نوكيا في بورصة هيلسنكي بلغ سعر السهم 40.9 دولاراً للسهم، بما يعني أن القيمة السوقية للشركة قفزت إلى 190 بليون دولار. وهذه القيمة السوقية لشركة نوكيا جعلتها بدون منازع قائد السوق العالمي للتليفون المحمول ومن أكبر الشركات الأوروبية من ناحية القيمة مع نهاية عام 2000. وبالنظر للميزانية المنشورة لا نجد أي إشارة عن الفرق بين القيمة السوقية 190 بليون دولار وصافي القيمة الدفترية 5.7 بليون دولار، وبافتراض أن شركة Intel قررت اقتناء شركة نوكيا في هذا التوقيت فإنها سوف تدفع ما يعادل مبلغ 190 بليون دولار، في هذه الحالة كيف تتم المحاسبة عن مبلغ 183.3 بليون دولار كفرق لكي يتحقق التوازن في الميزانية. كما هو معلوم محاسبياً يدرج هذا الفرق كأصول غير ملموسة ويعرف بالشهرة. وكما ذكر Sveiby هكذا وبصورة مفاجئة أصبحت القيمة غير المنظورة منظورة. ويتساءل هل من الضروري الانتظار حتى يتم بيع الشركة لكي يتم إظهار قيمتها الحقيقية؟

لا زال إطار المحاسبة الحالي يركز على الوفاء بمبادئ الثبات والموضوعية والقابلية للتحقق للاعتراف بالبنود غير الملموسة ولتخفيض العناصر الذاتية، وكل ذلك يعد أمراً مرغوباً، ولكنه قد لا يكون مقبولاً في بيئة اقتصاد المعرفة حيث تمثل الأشكال المختلفة لرأس المال الفكري المكون الأكبر من عناصر الإنتاج بالمنشأة. كذلك فإن معايير المحاسبة المالية تبدي تحفظها الشديد بسبب ما يحيط بالعوائد المستقبلية للعناصر غير الملموسة من عدم تأكد، وحقيقة القول فإن العوائد المستقبلية تعد غير مؤكدة سواء بالنسبة للأصول الملموسة أو غير الملموسة. وعندما سمحت لجنة معايير المحاسبة الدولية عن طريق المعيار رقم 38 للأصول المطورة داخلياً بأن ترسم، كان ذلك مع اشتراط قابليتها للتحديد بشكل منفصل وتمييزها عن الأصول الأخرى. وبذلك تكون عناصر وبنود رأس المال الفكري غير قادرة على استيفاء المقاييس المحاسبية، حيث من المعلوم إنها تتفاعل مع بعضها داخل سياق واحد، فمن الصعب مثلاً تقييم رأس المال البشري أو التكنولوجي بشكل منفصل عن تقييم رأس مال العميل.

وتعترف لجنة معايير المحاسبة الدولية التي تعتمد على إصدارها للمعيار رقم 38 بأن المعرفة بشأن الأصول غير الملموسة وكيفية تقييمها ما زالت في مراحلها الأولية، وقد خاطبت هذه اللجنة جميع المنظمات المحاسبية المحلية والدولية للامتناع عن وضع معايير أو متطلبات إلزامية لإعداد تقارير عن رأس المال الفكري أو عن خلق القيمة لمدة خمس سنوات على الأقل حتى عام 2004؛ وذلك لإعطاء وقت أكثر للتجريب وتحديد ممارسات أفضل. والجدير بالذكر أنه حتى نهاية العقد الثالث من الألفية الثالثة لم تصدر بعد أية مرشحات عامة عن المنظمات المهنية المحاسبية في مجال القياس والتقارير عن رأس المال الفكري. لقد ركزت الممارسات المحاسبية على المحاسبة عن بعض الأصول غير الملموسة التي يمكن قياسها بموضوعية ويمكن التعبير عنها في شكل كمي وتمشى مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتم تجاهل الأصول والعناصر الأخرى غير الملموسة التي قد يكون لها قيمة أعلى، ربما لعدم توافر أدوات موضوعية يمكن استخدامها لقياس مثل تلك الأصول (IFAC, 1998).

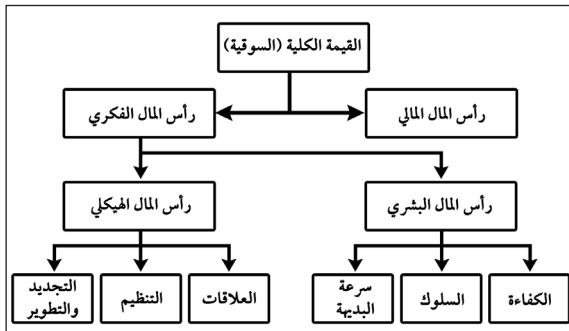
معايير المحاسبة المالية (FASB) لتخفيض العمر الافتراضي للأصول غير الملموسة من أربعين إلى عشرين سنة، وإضافة لما سبق هناك معيار المحاسبة المالية رقم 86 والخاص بتكاليف تطوير البرامج الجاهزة والذي يسمح برسمتها بعد الوصول للمنتج والتحقق من جدواه التكنولوجية وأن للمنتج عمر تشغيل اقتصادي.

وطبقاً للأعراف المحاسبية المستمدة من المعايير السابقة عادة ما تقسم الأصول غير الملموسة إلى نوعين رئيسيين: الأول هو الأصول غير الملموسة القابلة للتمييز بشكل مستقل مثل براءات الاختراع وحقوق الطبع والنشر والعلامات التجارية عقود الإيجار ومصارييف التأسيس والامتيازات والتراخيص، والثاني وهو الأصول غير الملموسة غير القابلة للتمييز بشكل مستقل التي تعد من العوامل التي تؤثر في الشهرة مثل خبرات ومهارات العاملين والخدمات البيعية والكفاءات الإدارية. كما تؤدي المعالجة المحاسبية في ضوء تلك المعايير إلى تقدير غالبية العناصر المشار إليها بأقل من قيمتها الحقيقية، حيث تقضي فيما يتعلق ببعض العناصر - بإيجاز - فيما يلي (IASB, 1998):

- تسجيل العلامات التجارية وحقوق التأليف وحقوق الملكية الفكرية الأخرى بالتكلفة المسجلة بالإضافة إلى قيمتها السوقية المتوقعة.
 - تسجيل براءات الاختراع بتكلفة تسجيلها والاعتراف بها ولكن ليس بقيمتها المتوقعة حال الاستخدام.
 - تسجيل الشهرة فقط عندما تباع المنشأة (اقتناء/ سيطرة)، وتقاس بالفرق بين القيمة السوقية للمنشأة ككل والقيمة السوقية لأصولها.
- ويلاحظ على الممارسة المحاسبية الحالية أن حيازة الأصول غير الملموسة من طرف خارجي يسمح للمنشأة برسمتها وتعد إضافة لأصولها وتظهر بميزانيتها بينما الأصول غير الملموسة والمطورة داخلياً يجب أن تستهلك بمجرد حدوثها. ولا شك أن في ذلك لبس وعدم اتساق غير مقبول ولعله يرجع إلى الفهم الضيق لطبيعة العناصر غير الملموسة وسلوكها. كما أن قيمة الشهرة كأصل غير ملموس لا تظهر إلا في حالات الاندماج والسيطرة، وقد تظهر بقيمة كبيرة للغاية ولأسباب وعناصر جميعها غير ملموسة، وقد كانت موجودة بالفعل قبل عملية الاندماج أو السيطرة.

- التقييم والإهلاك.
- إن الأصول غير الملموسة لا يمكن تقييمها بشكل مستقل عن الأصول الأخرى، فعلى سبيل المثال فالعنصر البشري وهو ما يعرف في إطار رأس المال الفكري برأس المال البشري يستمد قيمته من ثقافة المنشأة وبنيتها الأساسية وشبكة العلاقات الاجتماعية والتكنولوجية وهيكل الاتصالات الخاص بها، وبالتالي فإن المنافع المستمدة من رأس المال البشري تعتمد على كيفية الاستفادة منه واستخدامه من خلال المجال التنظيمي. وطبقاً للمعيار الدولي رقم 38 يجب أن تكون عناصر رأس المال الفكري قابلة للتمييز بشكل مستقل عن الأصول الأخرى، ومن المعلوم أن عناصر رأس المال الفكري تتداخل في سياق واحد، مما يجعل من الصعب تقييم رأس المال البشري أو التكنولوجي بشكل مستقل عن رأس مال العلاقات أو رأس المال التنظيمي.
 - إن العناصر غير الملموسة يمكن أن تزيد قيمتها مع مرور الزمن، وفي الوقت نفسه يمكن أن تنخفض قيمتها إلى الصفر في لحظة زمنية كما هو الحال بالنسبة لبراءات الاختراع على سبيل المثال، ومن ثم هناك حالة عدم تأكيد بشأن المنافع المستقبلية.
 - هناك صعوبة في التوصل لتصنيف لعناصر رأس المال الفكري ينطبق على كل أنواع المنشآت؛ وذلك بسبب الطبيعة الذاتية لبعض تلك العناصر مثل حقوق النسخ وحقوق المعرفة، ومن ثم هناك صعوبة في التوصل لمقاييس عامة للعناصر تنطبق على جميع المنشآت.
 - عدم وجود علاقة مباشرة بين تكلفة عناصر رأس المال الفكري والمنافع المستمدة منها. فالممارسة العملية تنبئ عن أن قيمة الأصول الفكرية على سبيل المثال تتمثل في استخدامها وليس في تكلفتها، وبالتالي ليست هناك علاقة ارتباط بين تكاليف حيازة الأصول الفكرية أو المعرفية وممكنات توليد الأرباح من مثل تلك الأصول (Seetharaman., 2002; Pressly, 2002).
 - ولعل ذلك هو السبب في عدم نجاح محاولات تضمين عناصر رأس المال الفكري في قائمة المركز المالي طبقاً للنموذج المحاسبي
- وفي هذا السياق قد أكدت دراسة (Dumay 2009) التي اقتصت بفحص آلية قياس رأس المال الفكري من خلال العناصر غير الملموسة لمنظمات الأعمال، أن قياس عناصر رأس المال الفكري يعتمد بصفة أساسية على الطرق المحاسبية المتعارف عليها داخل إطار المحاسبة التقليدي، وأن هناك حاجة لتطوير مهارات الأكاديميين والممارسين في اتجاه توفير طرق بديلة لقياس رأس المال الفكري. وأكدت دراسة (Bezemer 2010) أن المدخل المحاسبي التقليدي ما زال خارج الاتجاه العام للأهداف الاقتصادية، وأن هناك حاجة لتطوير طرق وأساليب جديدة تواكب بيئة الاقتصاد الحديثة. ومن ثم وبالنظر للبنود غير الملموسة للمنشأة أو عناصر رأس مالها الفكري، فإنه يمكن القول إن إطار المحاسبة الحالي لا يحوي قيمتها ولا يتم تمثيلها داخله بشكل مناسب أو متفق عليه. وما من شك في أن هناك حاجة لإيجاد مفاهيم جديدة وأساليب وطرق قياس متطورة تناسب عناصر رأس المال الفكري. وفي ختام هذا الجزء يمكن إبراز أهم المشكلات التي تواجه القياس المحاسبي - التي تؤثر بدورها على التقرير المحاسبي للعناصر غير الملموسة ومن ثم غالبية بنود رأس المال الفكري فيما يلي:
- تسبب طبيعة بعض العناصر غير الملموسة مشكلات قياس بسبب عدم وجود أسواق مناسبة لتحديد أسعارها، مثال ذلك سمعة المنشأة وكفاءة العاملين ورضا العملاء وما إلى ذلك، وحتى بعض العناصر الأخرى مثل براءات الاختراع وحقوق الامتياز فهي تحتاج لأسواق متقدمة وباشتراطات قد يصعب توافرها.
 - إن قيمة الأصول غير الملموسة يمكن أن تقل أو ترتفع دون حدوث معاملات أو صفقات، ولكن لأسباب خارجية فقط تخرج عن نطاق تحكم إدارة المنشأة، مثال ذلك الأسماء التجارية، ففي حالة التشهير بإحدى شركات المراجعة بسبب إفلاس شركات معينة، فإن ذلك يسبب فقداً كبيراً في سمعة شركات المراجعة الأخرى.
 - تسبب الطبيعة المتناقضة لبعض العناصر غير الملموسة مشكلات في تقييمها وتحديد معدلات إهلاكها، فعلى سبيل المثال بعض الأصول البشرية والمعرفية ترتفع قيمتها مع الاستخدام و مرور الزمن مما يسبب مشكلات في عمليات

كلاً من الهياكل المالية وغير المالية التي تتحدد معاً لتقدير القيمة السوقية للمنشأة. ويوضح ذلك الشكل رقم (2). ويعد هذا النظام لترتيب القيمة محاولة لإعداد تقارير تحوي النواحي المالية وغير المالية في ضوء تصور لرأس المال الفكري من منظور إستراتيجي لكفاءة المنشأة التي تعكس دور المشاركة المعرفية لكل من الأصول المعرفية والتكنولوجية - التي هي أكبر من مجرد الملكية الفكرية - في تكوين القيمة السوقية (Edvinsson, 1997) وكما يعتقد كل من Edvinsson and Malone (1997) فإن التعبير عن رأس المال الفكري طبقاً لمقياس Skandia يمثل طريقة جديدة لحساب قيمة للمنشأة التي لا يمكن الوصول إليها مطلقاً من خلال المحاسبة التقليدية، كذلك فإن وجود قيمة للأصول غير الملموسة يمكن المحاسبة من تقليل الفجوة الواسعة بين القيمة المحددة - للمنشأة من خلال ميزانيتها وتقدير المستثمرين لتلك القيمة. وقد استخدم تقرير Skandia أكثر من 91 مؤشراً جديداً للتعبير عن عناصر رأس المال الفكري بالإضافة إلى 73 مؤشراً تقليدياً، وذلك لأغراض تركيب نموذج للمقياس Navigator Model. وقد قام كل من Edvinsson and Malone (1997) بدمج هذه المؤشرات في خمس مجموعات رئيسية في محاولة لإيجاد تقرير رأس مال فكري يلقي قبولاً عاماً، وذلك على النحو التالي: (تفاصيل أهم المؤشرات داخل كل مجموعة بملحق رقم 2).



شكل (2): نظام Skandia لترتيب القيمة

البعد المالي Financial Focus

تم تحديد المؤشرات التي تأخذ البعد المالي في شكل قيمة نقدية أو نسب مئوية، وبجانب المؤشرات المعتادة التي تساعد على قياس العائد على الاستثمار والنسب المالية المعتادة، تم تحديد المؤشرات التي تساعد على حساب العوائد

التقليدي؛ حيث تؤكد المعايير المحاسبية دائماً أهمية قياس العناصر غير الملموسة بالتكلفة حتى يمكن الاعتماد عليها.

• مشكلة رسملة الأصول غير الملموسة، ففي حالة رسملتها بالتكلفة والإفصاح عنها بتلك القيمة في القوائم المالية، فإنها لا تعد مؤشراً جيداً للقيمة الاقتصادية الكلية لمثل هذه الأصول. وإذا تم رسملتها تأسيساً على القيمة الاقتصادية، أي بناءً على التدفقات النقدية المستقبلية المخصوصة، تظهر مشكلات أخرى مثل العناصر الذاتية والشخصية المحيطة بتقديرات التدفقات النقدية ومعدلات الخصم والتوقعات المستقبلية.

ومع التسليم بأن المشكلات السابقة تمثل تحديات حقيقية للنموذج المحاسبي التقليدي وللباحثين أيضاً، إلا أنه من المهم التأكيد في هذا الصدد على أن بعض ما أثير من نقاط حول تلك المشكلات يعد أمراً مبالغاً فيه نسبياً، فالقياس التقديري على سبيل المثال يلحق بكل من الأصول الملموسة وغير الملموسة، كذلك ومع مرور فترة قصيرة من الزمن على اقتناء الأصول الملموسة يمكن أن يوجد اختلاف كبير بين قيمتها السوقية وقيمتها الدفترية، كما أن عدم التأكد بشأن العوائد المستقبلية يحيط بكل من الأصول الملموسة وغير الملموسة على حد سواء.

ثالثاً: قياس رأس المال الفكري

صاحب الانتقادات الموجهة لنموذج المحاسبة المالية التقليدي فيما يتعلق بقياس العناصر غير الملموسة بشكل عام ظهور عدد من النماذج والطرق لقياس عناصر رأس المال الفكري، التي سيتناولها الجزء الحالي بإيجاز وبترتيب يعكس أهميتها في أدب رأس المال الفكري، مع تقديم مجموعة من الملاحظات العامة على تلك النماذج والطرق، إضافة إلى ما أمكن استخلاصه لإبراز أهمية قياس عناصر رأس المال الفكري، وذلك على النحو التالي:

نماذج وطرق قياس رأس المال الفكري

1. مقياس Skandia Navigator Skandia

يعتمد مقياس Skandia على نظام لترتيب القيمة Skandia's Value Scheme يحوي بداخله

وبالتالي يوجد نوعان من القياس: القياس النقدي والذي يستخدم أوزاناً ترجيحية محددة مسبقاً لإنتاج قيمة شاملة لرأس المال الفكري للمنظمة (C)، والقياس بالنسب المئوية التي تمثل مقاييس عدم الكمال التي يمكن أن تتحدد لإنتاج معامل لكفاءة رأس المال الفكري (I) والذي يحوي وضع المنظمة وتقدمها واتجاهها. وبالتالي فإن رأس المال الفكري للمنظمة عبارة عن مجموع حاصل ضرب (C)، (I).

ولم يسلم هذا النموذج من بعض الانتقادات من جانب الباحثين فكما هو في رأي Lynn (1998) فإن هذا النموذج لم يحدد قيمة نقدية لرأس المال الفكري، ولكنه استخدم مقاييس بديلة لعناصر رأس المال الفكري لتتبع تأثيراتها في القيمة المضافة المفترضة، ويضيف (Roos 1997) أن التزام مقياس Skandia بمدخل الميزانية عند قياس العناصر والأصول غير الملموسة - أي المؤشرات التي تعتمد على الميزانية التقليدية - جعله يقدم فقط صورة في لحظة معينة، وهو ما لا يتفق مع الطبيعة الديناميكية للمنشأة وعناصر رأس مالها الفكري. وعلى الرغم من الملاحظات السابقة، يعد نموذج Skandia من النماذج الرئيسة في أدب رأس المال الفكري والذي قدم تحليلاً شاملاً لعناصر رأس المال الفكري اعتمدت عليه العديد من البحوث والدراسات.

2. مؤشر رأس المال الفكري IC - Index

يمثل مؤشر رأس المال الفكري الجيل الثاني لمحاولات قياس عناصر رأس المال الفكري، وذلك باعتبار أن مقياس Skandia السابق تناوله يمثل الجيل الأول لتلك المحاولات، يهدف مؤشر رأس المال الفكري إلى تجميع المؤشرات الفردية المختلفة داخل مؤشر تجميعي واحد، مع الربط بين التغيرات في رأس المال الفكري والتغيرات في السوق. طبقاً لوضع النموذج (Roos 1997) فإن هذا الجيل الثاني لا يزال يبحث في تحسين القصور بشأن عملية خلق القيمة للمنشأة إلى الحد الذي يمكن معه إدارة وتقدير رأس المال الفكري للمنشأة بشكل كلي، فبينما يقدم الجيل الأول معلومات فقط عن كل مكون من مكونات رأس المال الفكري كل على حدة. فإن مؤشر رأس المال الفكري يقدم تحسيناً للقائمة الطويلة من المؤشرات الفردية

المحسوبة لكل من العملاء والعاملين للوصول إلى ربحية كل من المتعاملين مع المنشأة والموارد البشرية.

بعد العميل Customer Focus

يركز هذا البعد بشكل خاص على تقدير قيمة رأس مال العميل بالنسبة للمنشأة. ويستخدم مؤشرات مالية ومئوية ورقمية لرسم صورة عن بعض الجوانب، مثل النصيب في السوق وخدمة العميل والخصائص الديموجرافية لمجموعات العملاء المختلفة والأعباء الثابتة وتكاليف التدعيم المطلوبة للعملاء.

بعد العمليات Process Focus

تركز المؤشرات داخل هذه المجموعة على فعالية استخدام التكنولوجيا داخل المنشأة. وتشتمل بصفة رئيسة على نسب التكاليف الإدارية وتكنولوجيا المعلومات المستخدمة والإنفاق لكل موظف، ومقاييس الكفاءة المؤسسة على الزمن، وعبء العمل ونسب الخطأ ومقاييس الفعالية المصممة لمراقبة نظم إدارة الكمية والجودة.

بعد التجديد والتطوير

Renewal and Development Focus

يحوي بعد التجديد والتطوير المؤشرات التي تقيس القدرات الابتكارية للمنشأة. حيث يركز على فعالية الاستثمار في التدريب والبحوث ونتائج التطوير والعائد من الإنفاق على البنية الأساسية التكنولوجية.

البعد البشري Human Focus

صممت المؤشرات التي تأخذ البعد البشري في الاعتبار لتعكس رأس المال البشري للمنشأة وتجديده وتطويره. وهي تحوي عدداً من المؤشرات المحسوبة لكفاءة العاملين، ومقاييس القدرة الإبداعية لقوة العمل، بالإضافة إلى المؤشرات المرتبطة بمعدل إحلال الموارد البشرية للمنشأة. وقد ركز كل من Edvinsson and Malone (1997) على استخدام عدد 112 مؤشراً من المؤشرات التي تندرج تحت المجموعات الخمس السابقة باعتبارها مؤشرات مباشرة تؤدي إلى أرقام محسوبة سواء في شكل مبالغ مالية أو نسب مئوية.

لترتيب القيمة - السابق تناوله - والذي يصف مصادر خلق قيمة المنشأة من خلال رأس المال الفكري، مع تقييد مفهوم رأس المال الفكري الذي يشتمل على كل الموارد غير الملموسة وتدفعاتها - بمعنى الموارد التي يمكن أن تسهم في عملية توليد القيمة بخلاف تلك التي تتحقق من خلال أي من الأصول المادية أو النقدية للمنشأة - والتركيز فقط على العناصر التي تخضع لرقابة المنشأة.

ويتطلب تطبيق المنشأة لمؤشر رأس المال الفكري أن تكون لديها فكرة واضحة عن أهدافها وإستراتيجياتها، وعليها أن تحدد في ضوء أهدافها طويلة الأجل مجموعتين من المتغيرات، تضم المجموعة الأولى عناصر رأس المال الفكري التي تقود المنشأة بالفعل نحو إيجاد القيمة، وتضم المجموعة الثانية - التي تعد بمثابة مقاييس أداء - عناصر النجاح التي يمكن أن تكون متشابهة بين المنشآت وكذلك المؤشرات التي تعكس خصائص المنشأة وتميزها عن غيرها. وبحيث يقود اتحاد المعلومات بين المجموعتين المشار إليهما إلى خلق نظام لرأس المال الفكري.

يتضح من العرض السابق أن مؤشر رأس المال الفكري - كما وصفه واضعوه - يعد محدد المجال بشكل كبير جداً. فتحديد الأهداف والأولويات والإستراتيجيات واختيار المؤشرات وما إلى ذلك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكل منشأة. ومن ثم هناك محدودية في تعميم ذلك المؤشر بين المنشآت المختلفة. وبالتالي فإن أية استنتاجات من القيمة المحسوبة لمؤشر رأس المال الفكري لمنشآت مختلفة لأغراض المقارنة أو لمنشأة معينة عبر فترات زمنية مختلفة سوف تصبح غير ذات مغزى (Bontis, 2001) كذلك كما هو الحال بالنسبة لغالبية مقاييس الأصول والعناصر غير الملموسة، يعتمد مؤشر رأس المال الفكري على تقديرات مختلفة في جميع مراحل حساب قيمة رأس المال الفكري، سواء في اختيار الأوزان الترجيحية أو المؤشرات، وحتى في افتراض أن رأس المال الفكري موجود ومهم بالنسبة للمنشأة. وعلى الرغم من أن هذه الذاتية في التقدير يمكن أن تكون موجودة في الافتراضات والطرق المحاسبية التقليدية، إلا أنها بلا شك توجد بشكل أكبر في حالات التقدير المرتبطة بالعناصر غير الملموسة.

لرأس المال الفكري حيث أنه يتطلب فقط أن تفهم المنشآت الأولويات والعلاقات القائمة بين مقاييسها المختلفة. وكما يعتقد (1997) Roos فإن مؤشر رأس المال الفكري يتسم بالخصائص التالية:

- أنه مقياس مميز ومحدد بمجال معين.
- يركز على الرقابة على التغيرات في رأس المال الفكري.
- يأخذ في الاعتبار أداء الفترات السابقة.
- يلقي الضوء على المنشأة من داخلها، التي تختلف عن النظرة الخارجية التقليدية التي تركز على فحص الأصول الملموسة أو المادية.
- يقوم المؤشر بتصحيح نفسه ذاتياً، بحيث إذا كان أداء مؤشر رأس المال الفكري لا يعكس التغيرات في القيمة السوقية للمنشأة، فإن معنى ذلك أن اختيار أي من أشكال رأس المال الفكري أو الأوزان أو المؤشرات قد تم بشكل غير صحيح.

ويعد مؤشر رأس المال الفكري محدد المجال؛ حيث يتم بناؤه لكل منشأة تبعاً لأشكال رأس المال الفكري الموجودة بها. ولبناء هذا المؤشر يجب أولاً تحديد إستراتيجية المنشأة والخصائص المميزة لأعمالها وعملياتها اليومية، يلي ذلك تحديد مكونات رأس المال الفكري ثم الأوزان الترجيحية لتلك المكونات ثم المؤشرات أو النسب المعبرة عن تلك المكونات. وكما يعتقد (1997) Roos فإن الربط بين إستراتيجية المنشأة وأشكال أو مكونات رأس مالها الفكري يساعد على إنجاز الأهداف الإستراتيجية للمنشأة، وهو ما يمكن الاستفادة منه بعد ذلك كعنصر مرشد لتحديد أي من مكونات رأس المال الفكري التي تستحق التركيز عليها داخل المؤشر. كذلك فإن الاعتبار الرئيس لاختيار الأوزان المحددة لمكونات رأس المال الفكري يجب أن يتم تبعاً للأهمية النسبية لتأثير كل مكون في مجال أعمال المنشأة، هذا بالإضافة إلى أن العمليات اليومية للمنشأة يجب أن تكون معلومة لتحديد أي من المؤشرات أو النسب الواجب اختيارها.

وفي تقييم (1999) Bontis لمؤشر رأس المال الفكري أوضحوا أن تطبيق مثل هذا المؤشر يمكن أن يساعد على إيجاد نظام لقياس رأس المال الفكري خاصة إذا تم اختيار المؤشرات الصحيحة. وأشاروا إلى إمكانية الاعتماد على نظام Skandia

3. نموذج رأس المال الفكري لـ Brooking

تعرف (1996) Brooking رأس المال الفكري بأنه اتحاد بين أربع مكونات من الأصول هي:

- الأصول السوقية Market Assets وتمثل في قيمة المنشأة من وجهة نظر السوق التي تنسب إلى الأصول والعناصر غير الملموسة مثل الأسماء التجارية والعملاء وقنوات التوزيع والعقود والتراخيص والامتيازات التجارية.
 - الأصول البشرية Human – Centred Assets وتمثل في الخبرات المتراكمة، والإبداع، والقدرة على حل المشكلات، والقيادة، والمهارات الإدارية التي يمتلكها موظفو المنشأة.
 - الأصول الفكرية Intellectual Property Assets وتشتمل على حق المعرفة والأسرار التجارية وحقوق النسخ وبراءات الاختراع والعلامات التجارية.
 - أصول البنية الأساسية Infrastructure Assets وتشتمل على الأساليب التكنولوجية، وطرق التشغيل التي تمكن المنشأة من توظيف واستغلال إمكانياتها، وثقافة الشركة وفلسفة الإدارة ومنهجيات تقدير الخطر، وطرق إدارة المراكز البيعية، والهياكل المالية وقواعد المعلومات المتعلقة بالسوق والعملاء، ونظم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- ويعرف أيضًا هذا النموذج بمقياس Brooker التكنولوجي حيث يصلح للتطبيق أكثر على المنشآت التي تعتمد على الخبرة والتكنولوجيا في إنجاز أعمالها عن المنشآت التي تعتمد على العمل اليدوي بشكل أكبر. ولتكوين مؤشر أو مقياس لرأس المال الفكري طبقًا لنموذج Brooking يتم البدء بتشخيص حالة رأس المال الفكري في المنظمة عن طريق الإجابة عن مجموعة من الأسئلة، حيث تعتقد Brooking أن رأس المال الفكري للمنظمة يعتمد على كل من أهداف المنشأة وحالة السوق. ومن أمثلة الجوانب التي تدور حولها الأسئلة استطلاع الرأي بشأن ما إذا كان كل موظف في المنشأة يعرف الكيفية التي يسهم بها في تحقيق أهداف المنشأة، وما إذا كانت المنشأة تقوم بتقييم العائد على الاستثمار في البحوث والتطوير، وما إذا كانت المنشأة تعرف قيمة اسمها التجاري، وما إذا كان لدى المنشأة آلية

لتنفيذ توصيات العاملين لتحسين أوضاعها، وما إذا كانت المنشأة تفهم أهمية العملية الابتكارية وتشجع العاملين للمشاركة فيها. ومن خلال هذا الأسلوب الاستقصائي لجمع المعلومات عن حالة رأس المال الفكري بالمنشأة يتم تقرير ما إذا كان يتم الاستثمار في تكوين المؤشر أو لا. حيث إذا لم تتمكن المنشأة من الإجابة بالإيجاب عن عدد عشرين سؤالاً من مثل هذه النوعية من الأسئلة فإن معنى ذلك أنها في حاجة إلى تقوية عناصر رأسها الفكري. والخطوة التالية هي توزيع قوائم أسئلة تغطي المكونات المختلفة لرأس المال الفكري السابق عرضها وتبعًا لما يحويه كل مكون من العناصر. وبعد أن تكمل المنشأة قوائم الأسئلة يتم استخدام ثلاثة مداخل لحساب قيمة نقدية لرأس المال الفكري وهي:

- مدخل التكلفة، وهو مؤسس على تقدير تكلفة إحلال الأصول.
- مدخل السوق، ويستخدم أسعار السوق لتحديد قيمة الأصول.
- مدخل الدخل، ويعتمد على تقدير الدخل الناتج عن تشغيل الأصول، أي قياس صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الصافية الناتجة عن الأصول.

ولا شك أن التصنيف السابق لعناصر رأس المال الفكري قد أسهم في توضيح جوانب عدة من رأس المال الفكري، وإن كان هناك تشابه كبير بينه وبين تصنيف Skandia السابق عرضه، كذلك الاعتماد على أكثر من مدخل لتقدير قيمة نقدية لرأس المال الفكري وتبعًا لطبيعة كل عنصر يعد أمرًا جيدًا في هذه المرحلة من مراحل تطور قياس رأس المال الفكري. وبصفة عامة توجه لهذا النموذج جميع الانتقادات الموجهة لمداخل القياس المختلفة (Lynn, 1998; Bontis, 2000).

4. مراقب الأصول غير الملموسة Intangible Assets Monitor

يقترح (1997) Sveiby إطارًا مفاهيميًا لقياس الأصول غير الملموسة مؤسس على ثلاث مجموعات من الأصول أو العناصر غير الملموسة وهي الهيكل الخارجي External Structure ويشتمل على

أو تقديم حلول للمشكلات، وكذلك الأفراد الذين لهم علاقة مباشرة مع العملاء. هذه النوعية هي فقط التي تؤخذ في الاعتبار عند تقدير الأصول غير الملموسة المتمثلة في الكفاءة البشرية. والثانية تضم بقية العاملين الذين يعملون في المجالات المحاسبية والإدارية وغيرها ويقومون على التطوير والمحافظة على كل من الهياكل الداخلية والخارجية، وهذه يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند قياس الأصول غير الملموسة المتمثلة في الهيكل الداخلي والذي يجب أن يشمل أيضاً جانباً من العاملين المحترفين الذين لهم علاقة بالعملاء. أما الخبراء الخارجيون والموردون، فعلى الرغم من إسهاماتهم الأساسية في الإنتاج في العديد من أنواع المنشآت إلا أنهم لا يصنفوا كعاملين، أي كمحترفين في نموذج Sveiby. ولذلك يتم إدراجهم داخل الأصول غير الملموسة المتمثلة في الهيكل الخارجي كعنصر مهم في شبكات الأعمال الخارجية التي تبنيها الشركات المؤسسة على المعرفة لتدعيم عمليات تحويل المعرفة.

5. بطاقة القيم المتوازنة Balance Scorecard (Bsc)

كما هو في رأي كل من Kaplan and Norton (1996) فإن المقاييس المحاسبية التي تعتمد على المؤشرات المالية قصيرة الأجل قد لا تمكن المديرين من الرقابة على الإستراتيجيات الجديدة وما تتضمنه من أساليب ابتكارية. ومن ثم هناك حاجة لمقاييس جديدة تعكس الأهداف التنظيمية الجديدة، ويتحقق ذلك بالتحول نحو القياس الكمي للعناصر غير المالية. ويتطلب تطبيق هذا الأسلوب أن يكون لدى إدارة المنشأة إمكانية تتبع عملية إيجاد وتدفع عناصر رأس المال الفكري في المنشأة، وتحديد أهدافها ومجالها التنظيمي بشكل واضح يأخذ البعد الزمني في الاعتبار.

يتم تمثيل أربعة أبعاد رئيسة في بطاقة القيم المتوازنة وهي:

- بعد مالي، ويشتمل على مقاييس محاسبية تقليدية التي ما زالت تستخدم لوصف مكونات المنشأة كوحدة إستراتيجية.
- بعد العميل، ويجمع بين المقاييس التي لها علاقة بتحديد المجموعات المستهدفة لمنتجات وخدمات المنشأة، بالإضافة إلى مقاييس أخرى تركز على الجانب التسويقي مثل رضا العميل

الأسماء التجارية والعلاقات مع العملاء والموردين، والهيكل الداخلي Internal Structure ويشمل إدارة المنشأة وهيكلها القانوني ونظم التشغيل والبرامج والبحوث والتطوير، والكفاءة البشرية individual Competence وتشمل التعليم والخبرة. ويعتقد Sveiby أن كفاءة الهيكل الداخلي أو الكفاءة التشغيلية للمنشأة تشكل - من الناحية التاريخية - معظم جوانب القياس المحاسبي التقليدي؛ لذا فإن كلاً من الهيكل الخارجي والكفاءة البشرية لم يدرجوا داخل النموذج المحاسبي، والسبب ليس في صعوبة تصميم طرق للقياس، ولكن تكمن الصعوبة في تفسير ما يتم التوصل إليه من نتائج خاصة عندما يتم ربط تلك النتائج مع ما يحدث من تغيرات في أداء المنشأة. ويضيف Sveiby أنه يجب التوقف عن استخدام النقود كمقياس للجهد البشري، وأن النظام المحاسبي يجب أن يمهد الطريق لنظام يحوي التدفقات المعرفية غير المالية والأصول غير الملموسة وذلك باستخدام مقاييس جديدة. لذا يوصي Sveiby باستبدال الإطار المحاسبي التقليدي مع إطار جديد يحوي المنظور المعرفي، ويضم كلاً من المقاييس غير المالية لقياس الأصول غير الملموسة والمقاييس المالية لقياس الجزء المنظور من الحقوق، وبالتحديد هذين النوعين من المقاييس يمكن توفير صورة كاملة عن وضع المنشأة المالي وقيمتها السوقية.

وقد حدد Sveiby ثلاثة جوانب للقياس داخل كل نوع من أنواع الأصول غير الملموسة الثلاثة، هذه الجوانب هي النمو والتجديد growth and renewal والكفاءة efficiency والاستقرار stability ثم حدد مجموعة من النسب والمؤشرات التي تعبر عن كل جانب من الجوانب المشار إليها (راجع ملحق 3).

وأوضح Sveiby أن الهدف الرئيس من قياس الأصول غير الملموسة هو توفير معلومات رقابية، ولذلك فإن الخطوة الأولى هي اختيار المؤشرات التي تعتمد على إستراتيجية المنشأة، مع وجوب أن يشتمل الاختيار على عدد من المؤشرات لكل نوع من أنواع الأصول غير الملموسة، مع التركيز على الجوانب المهمة المستهدفة تغطيتها. والخطوة الثانية في تصميم نظام القياس هي تبويب جميع العاملين إلى مجموعتين: الأولى، تضم العاملين المحترفين الذين يقومون بتخطيط وإنتاج وتشغيل المنتجات

والاحتفاظ به وما إلى ذلك.

- بعد المنشأة من الداخل، ويشمل كل العمليات المرتبطة بتوفير المنتجات والخدمات التي تفي باحتياجات العملاء.
- بعد التعلم والنمو، ويشمل كل المقاييس المرتبطة بالعاملين ونظم المنشأة الموضوعية لتسهيل عملية التعلم وتبادل المعرفة.

ولبناء بطاقة القيم المتوازنة، يجب بداية أن تضع المنشأة إستراتيجيتها طويلة الأجل من خلال التركيز على الأبعاد الأربعة الرئيسة المشار إليها، مع تحديد عناصر النجاح لكل بعد، ثم ترجمة عناصر النجاح هذه إلى مقاييس أساسية يجب أن ترتبط بدورها معاً من خلال سلسلة علاقات السبب والنتيجة لتصب في النهاية في علاقتها بالنتائج المالية. وكما يعتقد كل من Kaplan and Norton (1996) فإن معالجة الأبعاد الأربعة على النحو المشار إليه في ضوء أهداف المنشأة وإستراتيجياتها يوفر إمكانية القياس المحاسبي للأصول غير الملموسة ومن ثم إخبار المستثمرين بالقيمة الحقيقية للمنشأة. ولتحقيق التوازن بين الأبعاد الأربعة والحصول على نتائج ذات مغزى يقترح Roos (1997) ضرورة استيفاء أية مقاييس يتم اختيارها للتعبير عن تلك الأبعاد لثلاثة معايير، وهي أن تتأثر بنتائج الوحدة أو البعد المختصة بقياسه فقط، وأن تتسق مع أهداف المنشأة (قصيرة - طويلة الأجل)، بالإضافة إلى إمكانية الاعتماد عليها.

6. مقياس توبنز (Tobin's Q)

تمثل "Q" نسبة القيمة السوقية للمنشأة إلى تكلفة إحلل أصولها. وتستخدم كمقياس لقيمة الاستثمار في رأس المال البشري والتكنولوجي للمنشأة ومن ثم قياس رأس مالها الفكري. يتأسس هذا المقياس على فرضية أنه من غير المحتمل أن تقوم المنشأة بشراء أصل معين إذا كانت قيمته أقل من تكلفته الاستبدالية، وفي المقابل من المحتمل أن تقوم المنشأة بالاستثمار في الأصول التي تكون قيمتها أكبر من تكلفتها الاستبدالية (Stewart, 1997; Bontis, 1999). ويعد هذا المقياس تحسناً للطرق التي تعتمد في حسابها لرأس المال الفكري على تقديره باعتباره الفرق بين القيمة السوقية للمنشأة وقيمتها الدفترية.

وفي تقييم لـ Bonits (1999) لهذا الأسلوب أوضحوا أنه قد لا يتسم بالمرونة في التطبيق العملي، خاصة أن عناصر النجاح قد تتشابه مع بعضها داخل البعد الواحد، كما أنها قد ترتبط بأكثر من بعد في الوقت نفسه مما قد يؤثر على عدد من العناصر غير الملموسة في المنشأة. هذا بالإضافة إلى أن اعتبارات البيئة الخارجية لم تأخذ العناية الكافية في هذا الأسلوب. وواقع الأمر أن أسلوب القيم المتوازنة على النحو السابق تناوله يعد أداة رقابة إدارية أكثر منه أداة قياس محاسبي للعناصر غير الملموسة، خاصة فيما يتعلق بتحديد عناصر نجاح المنشأة المرتبطة بالأبعاد الرئيسة للأسلوب في ضوء أهداف المنشأة وإستراتيجياتها طويلة الأجل. إلا أن تحديد الأبعاد الرئيسة لهذا الأسلوب وما يحويه من مقاييس يمكن أن يلقي

طبقاً لمقياس (Tobin's Q) إذا كانت تكلفة إحلل أصول المنشأة أقل من قيمتها السوقية، بمعنى أن قيمة Q مرتفعة، فإن معنى ذلك أن المنشأة تحقق عوائد أعلى من العوائد العادية على استثماراتها، ومن ثم من المحتمل أن تستثمر المنشأة أكثر في تلك الأصول. وترتبط أصول رأس المال البشري والتكنولوجي بشكل وثيق مع قيمة Q المرتفعة، بمعنى أن تحقيق المنشأة لعوائد غير عادية على استثماراتها في الأصول البشرية والتكنولوجية يعني أن لدى المنشأة شيء ما يميزها عن منافسيها الذين لديهم الأصول الثابتة (الملموسة) نفسها، وهذا التميز قد يكون في عناصر تمتلكها المنشأة مثل الأفراد والنظم والاسم التجاري والسمعة وما إلى ذلك (Stewart, 1997). وبطبيعة الحال فإن مقياس (Tobin's Q) معرض للمتغيرات الخارجية

7. القيمة المحسوبة للعناصر غير الملموسة - Cal-culated Intangible Value

تم وضع هذا المقياس بواسطة أحد مراكز البحوث الأمريكية، ويهدف إلى حساب القيمة السوقية العادلة للعناصر غير الملموسة للمنشأة. وطبقاً لهذه الطريقة تحسب العوائد الإضافية للمنشأة على أصولها الملموسة، ثم تستخدم هذه العوائد كأساس لتحديد الجزء من العائد الذي يعزى إلى العناصر غير الملموسة (IFAC, 1998). وبينما تساعد هذه الطريقة على إجراء المقارنات فيما بين المنشآت والصناعات على أساس نتائج مالية، إلا أنه يؤخذ عليها اعتمادها على المتوسطات في حساب العوائد الإضافية، وما يرتبط بها من محاذير، وكذلك الاعتماد على تكلفة رأس مال المنشأة في حساب صافي القيمة الحالية للعناصر غير الملموسة، وبالتالي سوف تختلف تلك القيمة تبعاً لاختلاف هيكل تمويل المنشأة.

8. مقياس أخرى لرأس المال الفكري

قدم عدد من الباحثين بعض المقياس النظرية والعملية لقياس رأس المال الفكري للمنشآت، وهي تعتمد في معظمها على الأساس النظري للنماذج السابقة، وكذا تصنيفات رأس المال الفكري المختلفة. فقد اقترح (1998) Strassman معادلة لقياس رأس المال الفكري تقضي بتعديل أرباح المنشأة التي يمكن أن تعزى لرأسها الفكري - التي تحسب بالفرق بين الأرباح العادية والأرباح من الأصول المالية والملموسة - باستخدام معدل خصم خاص برأس المال الفكري. كما اقترح (2003) Rodgers معادلة أخرى لقياس رأس المال الفكري تشبه إلى حد كبير المعادلة السابقة، وذلك من خلال تعديل القيمة المضافة التي يمكن أن تنسب لرأس المال الفكري بتكلفة رأس المال لكل من الاستثمارات المالية والمعرفية، وحيث تحسب القيمة المضافة بالفرق بين العائد المعدل بالخطر من الأرباح المستقبلية وتكلفة رأس المال.

والملاحظة العامة على المعادلتين السابقتين اعتمادهما في تقدير معظم المتغيرات على النواحي الذاتية أو الشخصية، حيث إن معظم مكوناتها ترتبط بالمستقبل وتعتمد على عدد من العناصر الخارجية غير القابلة للتحكم مثل معدلات الفائدة، وحتى الأرباح العادية في معادلة Strass-

نفسها التي تؤثر في أسعار السوق، ومن ثم توجه له الانتقادات نفسها التي وجهت للطرق التي تعتمد في حسابها لرأس المال الفكري على نسبة القيمة السوقية للمنشأة لقيمتها الدفترية، إلا أن الاعتماد في حساب قيمة "Q" على تكلفة الإحلال بدلاً من القيمة الدفترية يقلل من كثير من تلك الانتقادات. وبشكل عام فإن كلاً من مقياس Tobin's (Q) وطرق نسبة القيمة السوقية للدفترية يعتبران من الطرق الملائمة لعمل المقارنات مع قيمة الأصول غير الملموسة للمنشآت (ككل وليس للأصول الفردية) داخل الصناعة وتخدم الأسواق نفسها، ولها الأنواع نفسها من الأصول الملموسة. كذلك تعد النسب المحسوبة من الطرق المشار إليها مفيدة بشكل كبير في إجراء المقارنات بين قيمة رأس المال الفكري للمنشآت بين عدد من السنوات، فعندما تنخفض قيمة "Q" أو نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية للمنشأة مع مرور الزمن، يعد ذلك مؤشراً على أن الأصول غير الملموسة للمنشأة يتم استهلاكها، وربما يقدم ذلك معلومات للمستثمرين مفادها عدم قدرة إدارة المنشأة على إدارة أصولها غير الملموسة بفعالية، مما قد يدفعهم لتعديل محافظهم الاستثمارية في اتجاه المنافسين الرئيسيين، من هنا تبرز أهمية مثل هذه المؤشرات في تقييم أداء إدارة المنشأة وإستراتيجياتها (IFAC, 1998).

ويتفق (1997) Stewart مقياس Tobin's (Q) لعدم قدرته على وصف مكونات رأس المال الفكري الفعلية للمنشأة، وأنه فقط يحاول توفير أداة موضوعية لتحديد قيمته الكلية، كذلك يجب توخي الحذر الشديد عند استنتاج أية معلومات نتيجة إجراء مقارنات بين رأس المال الفكري بين المنشآت بسبب احتمال ارتفاع قيمة "Q" المحسوبة فقط؛ لأن لديها أصولاً قديمة تعكس طبيعتها التاريخية، كذلك فإن المنشآت التي تتعرض لحالات سيطرة، قد يتم الحصول لها على قيم "Q" غير منطقية في هذه الحالة، وقد تكون مرتفعة أو منخفضة تبعاً للطرق المتبعة في إعادة تقييم الأصول. وبشكل عام يعتقد الباحث أن مثل هذه المحاذير وغيرها يجب مراعاتها عند إجراء المقارنات فيما بين المنشآت حتى في حالة التحليل المالي التقليدي.

man فقد أوضح أنها تمثل متوسط الأرباح لثلاث سنوات مستقبلية. وبالطبع فإن مثل هذه العوامل غير الموضوعية تضع صعوبات عملية في سبيل تحديد قيمة مناسبة لرأس المال الفكري، بالإضافة إلى أن مثل هذه الطرق لا تؤدي إلى إمكانية تحليل للقيمة المحسوبة على العناصر المختلفة لرأس المال الفكري.

وفي مسح أجراه Perrin (2000) في الولايات المتحدة تبين له أن هناك طرقاً استخدمتها بعض المنشآت لقياس رأس المال الفكري تعتمد بصفة أساسية على خصم التدفقات النقدية الصافية للمنشأة، التي تحسب بالفرق بين قيمتها في بداية الفترة المحاسبية ونهايتها، واعتبارها القيمة المضافة أثناء الفترة. كذلك هناك منشآت حاولت حساب قيمة الاسم التجاري لتقييم رأس المال الفكري الكلي، وبالطبع يعد ذلك اتجاهاً محدوداً ومنتقداً؛ حيث إنه مقياس جزئي ويؤدي عادة إلى تقييم لرأس المال الفكري بأقل من قيمته الحقيقية. كذلك أوضحت أحد المسوحات التي تمت في المملكة المتحدة وجود طرق تستخدمها بعض المنشآت لقياس رأس المال الفكري، بعضها يعتمد على براءات الاختراع والممتلكات الفكرية، أو نفقات البحوث والتطوير، أو الأسماء التجارية كمقياس لرأس المال الفكري، والبعض الآخر يتمثل في محاولات للربط بين الأداء المالي وجودة الروح المعنوية للعاملين أو رضا العاملين وما إلى ذلك، أو الربط بين المعلومات غير المالية بشأن بعض الأصول غير الملموسة مثل الأسماء التجارية ونفقات البحوث والتطوير والقيمة السوقية لأسهم المنشأة (Seetharaman, 2002). ولا شك أن مثل هذه الطرق والمحاولات وغيرها تعد أمراً مرغوباً في اتجاه قياس عناصر رأس المال الفكري، إلا أنها ما زالت تفتقر إلى الشمولية.

ملاحظات عامة حول نماذج وطرق قياس رأس المال الفكري

- تشابهت نماذج وطرق القياس في تصنيفها لرأس المال الفكري أو في تحديد المكونات الأساسية، إلا أنه تم عرضها بمسميات مختلفة، فعلى سبيل المثال رأس المال البشري في مقياس Skandia هو ما يعرف بالأصول المعتمدة

على البشر Human – Centred Assets، وهو ذاته ما يسمى بالكفاءة البشرية Competence of People في نموذج مراقب الأصول غير الملموسة. كذلك هناك تشابه كبير في المكونات الأساسية المثلثة لرأس المال الفكري في كل من بطاقة القيم المتوازنة ومراقب الأصول غير الملموسة. وبشكل عام تساعد إعادة العرض للمصطلحات نفسها على التركيز على مفاهيم معينة وعدم توسيع إطار رأس المال الفكري مما قد يؤدي إلى تحقيق الاتساق عبر وجهات النظر المختلفة، إلا أنه من المؤكد أن المطلوب هو أكثر من مجرد إعادة صياغة لذات الأفكار.

- حددت بعض المقاييس مؤشرات فردية للتعبير عن عناصر رأس المال الفكري مثل نموذج مراقب الأصول غير الملموسة ومقياس Skandia (والذي صنفها إلى مؤشرات مالية وأخرى غير مالية)، في حين حاولت مقياس أخرى مثل مؤشر رأس المال الفكري IC Index توفير مقاييس تجميعية تساعد على قياس أداء وتطور رأس المال الفكري.
- بعض المقاييس يمكن تطبيقها على كل أنواع المنشآت مثل مقياس Skandia وبطاقة القيم المتوازنة، وبعضها قد يقتصر على المنشآت الهادفة للربح أو التي تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية، وبعضها لا يصلح إلا للمنشآت بعينها مثل مقياس Brooker التكنولوجي والذي يصلح بشكل أكثر للمنشآت كثيفة المعرفة.
- قدمت بعض المقاييس مجرد مؤشرات للتعبير عن عناصر رأس المال الفكري دون تحديد قيمة كلية نقدية لرأس المال الفكري مثل نموذج مراقب الأصول غير الملموسة ومقياس Skandia وبطاقة القيم المتوازنة، في حين حاول مقياس Brooker التكنولوجي تقديم قيمة نقدية لرأس المال الفكري، ومقياس Tobin's (Q) والقيمة المحسوبة للعناصر غير الملموسة.
- بعض المقاييس لا يصلح لإجراء المقارنات داخل الصناعة الواحدة مثل مؤشر رأس المال الفكري ونموذج مراقب الأصول غير الملموسة. في حين يصلح البعض الآخر لإجراء مثل تلك المقارنات مثل القيمة المحسوبة للعناصر غير الملموسة ومقياس Tobin's (Q)

- حماية وتنمية الأصول التي تعكس قيمة بالنسبة للمنشأة (Stivers, 1998).
- تسهيل تداول بنود وعناصر رأس المال الفكري القابلة للتداول في الأسواق المالية.
- يسهل من مهمة الإدارة في الإدارة والتطوير والرقابة على عناصر ونود رأس المال الفكري وتقييم أدائه (Larsen, 1999).
- يساعد قياس عناصر رأس المال الفكري في الوصول للقيمة الفعلية للمنشأة.
- تبرير وجود العناصر غير الملموسة والكشف عن القيمة المخبأة في نظام المحاسبة المالية أو ما يعرف برأس المال غير المحسوب، ومن ثم توفير التمويل اللازم (Caddy, 2002).
- تزايد الحاجة لوجود رقابة فعالة على العناصر غير الملموسة لأغراض إعداد التقارير الاجتماعية والبيئية (Caddy, 2002).
- تقليل حجم الانتقادات الموجهة للنموذج التقليدي للمحاسبة المالية.

رابعاً: التقرير عن رأس المال الفكري

بطبيعة الحال فإن شكل التقرير عن معلومات رأس المال الفكري للمنشأة يرتبط بما وصلت إليه مرحلة القياس من تطور. يختص هذا الجزء بتناول كل من اتجاهات وممارسات التقرير عن معلومات رأس المال الفكري، ويختتم هذا الجزء بتناول لأهم منافع ومشكلات التقرير عن معلومات رأس المال الفكري، وذلك على النحو التالي:

اتجاهات التقرير عن معلومات رأس المال الفكري

على الرغم من الوفرة النسبية للبحوث في مجال القياس، فإن الوضع لم يكن كذلك بالنسبة للتقرير عن معلومات رأس المال الفكري، وقد اكتفت التقارير الأولية عن رأس المال الفكري في الدول الاسكندنافية بشكل عام بتقديم توصيفات لفظية وعرض لقيم بعض العناصر غير الملموسة في محاولة لتقديم صورة متوازنة عن رأس المال الفكري للمنشأة؛ حيث كان الهدف هو استعراض إمكانيات المنشأة لتحقيق أرباح مستقبلية (Pablos, 2003). وقد كانت هناك محاولات للتقرير عن رأس المال الفكري بشكل جزئي في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، حيث تتم معالجة رأس المال

ومقياس Skandia.

- لم تتعد معظم مقياس رأس المال الفكري مرحلة القبول على المستوى النظري، حيث إن منشآت قليلة فقط في بعض الدول هي التي حاولت تطبيق هذه المقياس، كما أن منشآت قليلة أيضاً حاولت تصميم مقياس خاصة بها مثل منشآت Skandia و Celemi وهي التي نشرت تقريراً لرأس المال الفكري، مما يمكن القول معه إن هناك فجوة استخدام لمقياس رأس المال الفكري.
- استهدفت بعض المقياس بشكل مباشر خدمة الأطراف الداخلية للمنشأة خاصة لأغراض الرقابة وتقييم الأداء مثل مراقب الأصول غير الملموسة وبطاقة القيم المتوازنة، في حين استهدفت مقياس أخرى خدمة الأطراف الخارجية خاصة في مجال القرارات الاستثمارية مثل القيمة المحسوبة للعناصر غير الملموسة.
- بشكل عام يمكن تقسيم مداخل قياس العناصر غير الملموسة إلى مدخلين أساسيين، يفضل المدخل الأول منها القياس بالتكلفة، وهو ما يتمشى مع الممارسة المحاسبية الحالية، ورغم أنه مدخل موضوعي، إلا أنه لا يعكس القيمة الحقيقية لرأس المال الفكري. والمدخل الثاني يفضل القياس بالقيمة، التي تحسب عن طريق التدفقات النقدية المخصومة، أو بالفرق بين القيمة السوقية للمنشأة والقيمة الدفترية للأصول الملموسة، أو بالقيمة السوقية لرأس المال الفكري. وتفضل مهنة المحاسبة مدخل التكلفة، في حين يفضل الاقتصاديون مدخل القيمة باعتباره أكثر اتساقاً مع فكر الاستثمار وفلسفته.

أهمية قياس عناصر رأس المال الفكري

- مما سبق يمكن إيجاز أهمية قياس عناصر رأس المال الفكري في نقاط محددة فيما يلي:
- تحقيق تفهم وإدراك أكبر لدور المعرفة وطبيعة ومكونات رأس المال الفكري.
- يساعد قياس عناصر رأس المال الفكري على تقوية الميزة التنافسية للمنشأة.
- إمكانية تحديد العائد مع الاستثمار في بنود رأس المال الفكري، ومن ثم تركيز وتوجيه الاستثمارات نحو بنود معينه، بالإضافة إلى

إستراتيجيات إدارة المعرفة وقياس والتقارير عن رأس المال الفكري.

- تعد التقارير صغيرة الحجم بالمقارنة مع تقارير الشركات في بعض الدول الاسكندنافية مثل السويد والدانمارك، رغم أنها صارت على نهج شركة Skandia السويدية نفسه من حيث الإطار العام والمكونات الرئيسة.
- معظم التقارير تعتمد على الوصف، حيث يركز بعضها على وصف أهمية رأس المال الفكري للمنشأة في استمرار ميزتها التنافسية. كما أن عدد المؤشرات المستخدمة لوصف مكونات رأس المال الفكري يعد قليلاً وغير كاف، وبصاحبها جمل قليلة لتعريف تلك المكونات.
- لم توضح هذه التقارير كيفية قياس عناصر رأس المال الفكري، ولم تشر إلى العلاقات المتداخلة فيما بين تلك العناصر والتفاعلات القائمة فيما بينها.

وعن الكيفية التي يتم التقرير بها عن معلومات رأس المال الفكري بشكل عام هناك أكثر من اتجاه في الفكر المحاسبي، فهناك اتجاه أو مدخل المعلومات الإضافية Incremental Approach حيث تظل القوائم المالية التقليدية كما هي مع تدعيمها بمعلومات غير مالية مرفقة، تساعد المستثمرين على تقييم رأس المال الفكري للمنشأة، مع مراعاة أن المعلومات والمقاييس غير المالية المنشورة هي فقط التي يكون لها علاقة قوية بالقيمة السوقية للمنشأة، بالإضافة إلى الإشارة لبنود رأس المال الفكري التي لم ترسم بسبب عدم التأكد من حقيقة المنافع المستقبلية المرتبطة بها (Mouritsen, 2002). وتتلخص ميزة هذا المدخل في محافظته على الشكل التقليدي للقوائم المالية، وعرض المعلومات خارج الإطار التقليدي للمحاسبة المالية، وربما يكون ذلك مطلوباً ما لم يتم تأسيس معايير في هذا الصدد. ويعيب هذا المدخل أن جانباً مهماً وكبيراً من عناصر رأس المال الفكري لن تنشر عنه أية معلومات بسبب حالة عدم التأكد المحيطة بعوائده المستقبلية.

وهناك اتجاه أو مدخل آخر يعرف بحسابات رأس المال الفكري Intellectual Capital Accounts Approach. وطبقاً لهذا المدخل تقوم المنشأة بتقييم رأس مالها الفكري باستخدام

البشري فقط كأصل بعد رسمته ويظهر بالميزانية كما هو الحال بالنسبة للتأجير التمويلي للأصول، أو معالجة رأس مال العميل فقط كأصل حيث تتم رسملة نفقات حيازة أو اقتناء العميل والاحتفاظ به ويفصح عنها في الميزانية كما هو الحال بالنسبة للعقود طويلة الأجل (Seetharaman, 2002).

ومع تزايد الاهتمام بالتقرير عن رأس المال الفكري ونشر شركة التأمين السويدية Skandia لتقريرها عن رأس المال الفكري عام 1998، والمتضمن للمكونات الثلاث الرئيسة والمتمثلة في كل من رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي ورأس مال العميل، أصبحت هذه المجالات الثلاثة هي المحتوى الرئيس لمعظم تقارير رأس المال الفكري في تلك الفترة⁽¹⁾. وفي دراسة أخرى (Pablos, 2003) استهدفت تقييم الوضع بشأن قياس والتقارير عن رأس المال الفكري في الشركات الأسبانية، وفي المسح الذي تم على عدد 2136 من الشركات الصناعية الكبرى تبين أن كلاً من مجالي إدارة المعرفة وقياس والتقارير عن رأس المال الفكري ما زالوا في المرحلة الجنينية، حيث بلغ عدد الردود الصحيحة على الاستبانة الموزعة على المنشآت المشار إليها 129 فقط، منها 11 منشأة فقط هي التي يتوفر لديها وظيفة مدير إدارة المعرفة، وهي التي حاولت قياس والتقارير عن رأس المال الفكري، ومن خلال تحليل تقارير تلك المنشآت، لخصت الدراسة أهم الخصائص المميزة لتلك التقارير، التي تعكس إلى حد ما الوضع القائم للتقرير عن رأس المال الفكري فيما يلي:

- ركزت التقارير على إبراز الموارد المؤسسة على المعرفة، واستخدمت مصطلحات قليلة لتوضيح دور تلك الموارد في إنجاز

(1) استخدم تقرير Skandia أرقاماً مقارنة ومجموعة من المؤشرات لكل مكون، واشتمل مجال رأس المال البشري على ستة أقسام رئيسة تحوي معلومات عن السيرة الذاتية للعاملين، والتعليم، والتدريب، والولاء والدافعية، وتدوير العاملين، والنتائج، كما اشتمل مجال رأس المال الهيكلي على ستة أقسام رئيسة تحوي معلومات عن البنية الأساسية للمنشأة، والبنية الأساسية المؤسسة على المعرفة، وتدعيم العملاء، والعمليات الإدارية، والابتكار، وتحسينات الجودة، أما رأس مال العلاقات فقد اشتمل على أربعة أقسام رئيسة تحوي معلومات عن السيرة الذاتية للعملاء، والعلاقة مع أصحاب المصالح، وشبكات الإعلام والاتصال، وأنشطة تكتيف المعلومات والتعاون (Bukh et al., 2001).

داخلياً بواسطة المنشأة. بحيث إن القيمة التي يتم التوصل إليها ويمكن الاعتماد عليها هي فقط التي يتم التقرير عنها ضمن القوائم المالية وما عدا ذلك يكون في ملاحق مرفقة بالقوائم المالية (Seetharaman, 2002) ويتميز هذا المدخل بأن قيم رأس المال الفكري المحسوبة سوف تكون مناسبة إلى حد كبير بالمقارنة مع التقييم الداخلي بواسطة المنشأة، حيث إن نماذج سوق رأس المال تعد أفضل وسيلة لاحتواء التقلبات الكبيرة التي تتسم بها قيم عناصر رأس المال الفكري. ولكن يعيب هذا المدخل أنه مدخل نظري حيث إن معظم بنود رأس المال الفكري لا يتم التعامل عليها من خلال أسواق مالية نشطة ومفتوحة، وبالتالي يجب الانتظار حتى يتم توفر مثل هذه السوق.

وفي السياق نفسه قدمت دراسة كل من Bornemann and Lenitner (2002) نموذجاً للتقرير عن رأس المال الفكري، وقد صمم هذا النموذج ليعد بمثابة منهجية لإعداد التقارير عن رأس المال الفكري لأحد مراكز البحوث النمساوية، حيث يتم تتبع عمليات إنتاج وتدقيق المعرفة والاستفادة منها داخل مركز البحوث، وطبقاً للنموذج يبدأ استثمار المعرفة من تحديد الأهداف المعرفية التي تستقى من أهداف المنشأة وإستراتيجيتها، وتعد الأهداف المعرفية بمثابة قاعدة المعرفة التي توضح المهارات والهيكل والعلاقات - وهي ذاتها عناصر رأس المال الفكري - الواجب توافرها لتدعيم خطوات إنجاز إستراتيجية المنظمة. وهذه العناصر أو الموارد غير الملموسة تعد مدخلات للاستغلال والإنتاج المعرفي التي تثمر عن مشروعات بحوث متعددة تصب في النتائج المالية وغير المالية للمنظمة، وبطبيعة الحال هناك تفاعلات وعلاقات معرفية بين العناصر المكونة لرأس المال الفكري، ويتم التقرير عن النتائج المالية المتمثلة في الأرباح المحققة من إنجاز البحوث بالشكل التقليدي المتعارف عليه، أما النتائج غير المالية فتبوء إلى نتائج اقتصادية وأخرى اجتماعية في شكل مؤشرات أداء بالإضافة إلى معلومات عامة تعكس تدفقات المعرفة المتعددة. كما أجرت الدراسة مقارنة بين منهجية إعداد التقارير عن رأس المال الفكري

مدخل القيمة السوقية للمنشأة ناقصاً قيمتها الدفترية، ويقسم الناتج على عناصر رأس المال الفكري المختلفة، ويشبه التقرير الميزانية التقليدية، وطبقاً للشركات العشر التي طبقت هذا المدخل وغطاها المسح الذي قام به مركز التجارة والتنمية الصناعية بالدانمارك (Danish Trade and Industry Development Council, 1997) فإن تقارير رأس المال الفكري كان لها بعدان بشكل عام، الأول يقسم عناصر رأس المال إلى أربع مجموعات، هي، الموارد البشرية والعملاء وتكنولوجيا المعلومات والعمليات. والبعد الثاني والخاص بمقاييس عناصر رأس المال الفكري المستخدمة تحت كل مجموعة يتضمن معلومات إحصائية توضح تدفق رأس المال الفكري بالإضافة إلى معلومات داخلية عن المنشأة تدور حول الإجابة عن ثلاثة أسئلة: الأول يتعلق بأهمية عناصر رأس المال الفكري، حيث يتم عرض قائمة بالموارد غير الملموسة للمنشأة، والثاني يتعلق بما تفعله المنشأة تجاه رأس مالها الفكري من حيث تنمية الموارد البشرية والاهتمام بالعملاء وإتاحة التعامل مع التكنولوجيا، ودعم أعمال المنشأة بشكل منتج، والكيفية التي تدير بها رأس مالها الفكري ككل مع الأخذ في الاعتبار ما يوجد بين عناصره من علاقات تشابكية. أما السؤال الثالث فيتعلق بالناتج أو الأثر النهائي لرأس المال الفكري وما إذا كان يقود المنشأة نحو تقديم منتجات وخدمات أفضل تأسيساً على تقييم الطرف الثالث كالعاملين والعملاء والموردين. ويتميز هذا المدخل بشمولية التقرير عن عناصر رأس المال الفكري، وإبراز التحول من إعداد التقرير المالي التقليدي إلى التقرير أيضاً عن رأس المال الفكري، إلا أن هذا المدخل يعيبه عدم موضوعية القيمة المحددة لكل عنصر من عناصر رأس المال الفكري، حيث لا توجد معايير واضحة في هذا الخصوص، مما يعني عدم الوفاء بالاحتياجات المعلوماتية للأطراف المستفيدة ذات الصلة.

وهناك اتجاه أو مدخل ثالث يعد مدخلا مركبا أو مختلطاً Hybird Approach حيث يتم تقييم رأس المال الفكري على أساس سوقي يعتمد على الأدوات المالية الحديثة مثل الخيارات، وفي الوقت نفسه يتم تقييم رأس المال الفكري

مؤشرات رأس المال الفكري ونسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية لعينة من البنوك الأسبانية وبشكل خاص بالنسبة لمؤشرات رأس المال البشري. كما استهدفت دراسة (Chu 2006) فحص العلاقة بين كل من مكونات رأس المال الفكري البشري والهيكلية والعلاقات وأداء وقيمة المنظمات غير الهادفة للربح، وذلك بالتطبيق على معهد بحوث التكنولوجيا الصناعية في تايوان، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مؤداها أن رأس المال الفكري مصدر مهم لخلق القيمة للمنظمات غير الهادفة للربح، وأوصت بأهمية استمرار تلك المنظمات بالاستثمار بشكل كبير في بناء رأس مالها الفكري باعتباره وقودها الحقيقي للمحافظة على قيمتها.

واختصت دراسة كل من (Garcia-Meca and Martinez 2007) بفحص تقارير المحللين الماليين عن الشركات الأسبانية الكبرى المسجلة في البورصة فيما يتعلق بمعلومات رأس المال الفكري، تبين أن المحللين الماديين عادة ما يوضحون في تقاريرهم معلومات بخصوص إستراتيجية الشركة، وعملاتها، وعملياتها التشغيلية ومعلومات عن الاستثمارات الجديدة ومصداقية المنشأة بالإضافة إلى الاتفاقيات والتحالفات الإستراتيجية، وقدمت الدراسة تفسيرات لبعض الاختلافات في حجم الإفصاح عن العناصر غير الملموسة عبر مجموعة من المتغيرات. كما فحصت دراسة (Sonnier 2007) التقارير والقوائم المالية لعينة من المنشآت عالية التكنولوجيا في الولايات المتحدة، وذلك لتحديد ما إذا كان مستوى الإفصاح عن العناصر غير الملموسة يعتمد على مستوى أداء المنشأة أم لا، وتدعم نتائج الدراسة بشكل إحصائي معنوي وجود علاقة عكسية بين مستوى الإفصاح عن عناصر رأس المال الفكري ومستوى الربحية، وأن إدارات المنشآت تميل إلى تخفيض مستويات الإفصاح عن عناصر رأس المال الفكري لتقليل المعلومات الإستراتيجية الحساسة كي تستمر في الاحتفاظ بميزتها التنافسية.

واستهدفت دراسة (Bornemann and Alwert 2007) تقديم منهجية لإعداد تقارير رأس المال الفكري التي تم اختبارها تطبيقياً على الشركات الألمانية، وقد ركزت الدراسة أيضاً على تحديد موجّهات رأس المال الفكري التي تقود نتائج

ومنهجية إعداد القوائم المالية التقليدية، وأكدت أنه ما زال هناك الكثير من التحديات أمام مهنة المحاسبة، وما زال هناك الكثير من الجهد الواجب بذله في مجال إعداد التقارير عن رأس المال الفكري حتى يمكن الوصول لإطار شرعي يلقي قبولاً عاماً كما هو الحال بالنسبة للقوائم المالية التقليدية، حيث إن تقارير رأس المال الفكري المنشورة تعتمد على بعض المؤشرات الكمية أكثر من الاهتمام بالقياس النقدي، كما أنها موجهة بشكل أكبر لخدمة الأطراف الداخلية للمنشأة، إضافة إلى أن الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري ضمن التقارير السنوية للشركات ما زال اختياريًا.

ممارسات التقرير عن معلومات رأس المال الفكري فيما يتعلق بالممارسات الفعلية للإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري ضمن التقارير السنوية للشركات، تعرض الدراسة بإيجاز لأهم الدراسات في هذا الخصوص وذلك طبقاً لتسلسلها الزمني للوقوف على مدى التطور الحادث في مستوى الممارسات المشار إليها. فقد توصلت دراسة (Bozzolan 2003) إلى أن العناصر المفسرة لاختلاف الممارسات الاختيارية للشركات الإيطالية عند الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري تتمثل في مجموعة من العناصر البيئية والاجتماعية، في حين أن نوع الصناعة وحجم المنشأة لم تكن من العناصر المؤثرة في هذا الخصوص. واختصت دراسة (Bozbura 2004) بالتقصي التطبيقي للعلاقة بين مكونات رأس المال الفكري طبقاً للتصنيف الشائع لشركة Skandia السابق تناوله من ناحية، وبين معلومات رأس المال الفكري المنشورة للمنشآت التركية المسجلة في بورصة إسطنبول وقيمتها السوقية من ناحية أخرى، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط واضحة بين رأس المال الهيكلي، وكل من رأس المال البشري ورأس مال العلاقات، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى ارتباط كل من رأس المال البشري ورأس مال العلاقات للمنشآت في تركيا بعلاقة طردية مع نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية لتلك المنشآت. وفي الاتجاه نفسه ومع اتباع تصنيف Skandia أيضاً لمكونات رأس المال الفكري، توصلت دراسة (Seanez 2005) لوجود علاقة طردية بين

بالطريقة نفسها، وأن هناك اختلافات واضحة في سلوك إعداد التقارير بشأن تلك العناصر. واستهدفت دراسة (Alwert 2009) تحديد ما إذا كانت تقارير رأس المال الفكري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ذات تأثير على معدل تصنيفها الائتماني في السوق، وذلك بالتطبيق على عينة من المنشآت الألمانية، وأوضحت النتائج عدم وجود أثر لتقارير رأس المال الفكري على معدل التصنيف الائتماني للشركات، إلا أنه تبين أن المعلومات المضمنة في تقارير رأس المال الفكري أسهمت في تخفيض المخاطر بالنسبة للبنوك والمستثمرين، إضافة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ذاتها. كما استهدفت دراسة (Oliveira and Rodrigus 2010) تحليل وسائل الإفصاح الاختياري عن بنود رأس المال الفكري ضمن تقارير الاستدامة لعينة من المنشآت البرتغالية، وقد تبين أن الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري يكون أكثر احتمالاً بالنسبة للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية، وأن أكثر المعلومات المفصحة عنها كانت تلك المتعلقة بإستراتيجية المنشأة، وعملياتها، ورأس مالها البشري، كما تبين وجود علاقة بين إعداد المنشآت للتقارير البيئية والاجتماعية واهتمامها بالتقرير عن عناصر رأس المال الفكري. وفحصت دراسة (Yi and Davey 2010) حجم وجودة الإفصاح عن رأس المال الفكري للشركات الصينية المسجلة في سوق الأوراق المالية، وتوصلت الدراسة إلى انخفاض حجم الإفصاح عن تلك العناصر، كما تبين أن هناك إدراكاً واضحاً من جانب الشركات لأهمية الإفصاح عن رأس المال الفكري إلا أن جودة الإفصاح لم تكن على المستوى المقبول. وأخيراً فقد فحصت دراسة (Bezhan 2010) حجم وطبيعة الإفصاح الاختياري عن رأس المال الفكري في الجامعات الإنجليزية، والعلاقة بين أداء الجامعات وحجم معلومات رأس المال الفكري المفصحة عنها، وكذا رأي الجامعات الإنجليزية بشأن الإفصاح الإلزامي عن معلومات رأس المال الفكري، وقد أوضحت النتائج انخفاض حجم معلومات رأس المال الفكري المفصحة عنها بواسطة الجامعات الإنجليزية في تقاريرها السنوية، كما تبين أن لديها إدراكاً منخفضاً بشأن أهمية الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري.

المنشآت مع تحديد أولوياتها طبقاً لدرجة مساهمتها الاقتصادية الحديثة. أما دراسة (Cordazzo 2007) فقد اقتصرت بتقصي درجة الإفصاح عن رأس المال الفكري في التقارير العامة للشركات المساهمة الإيطالية، وكذا مدى ارتباطه ببعض خصائص تلك الشركات، التي تؤثر على المعلومات التي يتم اختيارها بواسطة الشركات لعرضها على المحللين الماليين في سوق الأوراق المالية. وسلطت دراسة (Abeysekera 2007) الضوء على الاختلافات في إعداد نماذج إعداد تقارير رأس المال الفكري للمنشآت الكبرى المسجلة بين الدول النامية (سريلانكا) والمتقدمة (أستراليا) واستندت الدراسة إلى منهج تحليل المحتوى لتحديد أنواع بنود رأس المال الفكري المفصحة عنها في التقارير السنوية، وأوضحت النتائج الحاجة لتوحيد الإطار العام لإعداد تقارير رأس المال الفكري.

أما دراسة كل من (Schneider and Grant 2008) فقد استهدفت تقدير حجم الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري في التقارير السنوية للقطاع الحكومي في نيوزيلندا، وقد أوضحت النتائج أن إعداد تقارير رأس المال الفكري بواسطة مؤسسات القطاع الحكومي كان متبايناً، وأن أكثر البيانات المفصحة عنها تلك المتعلقة بالمخاطر الناجمة عن التعاون مع منظمات الأعمال، والعمليات الإدارية، بينما كانت أقل المعلومات المفصحة عنها تلك المتعلقة بالملكية الفكرية واتفاقيات التراخيص، أما أكثر مجموعات رأس المال الفكري إفصاحاً فكانت تلك المتعلقة برأس المال الهيكلي (الداخلي)، يليها رأس مال العلاقات (الخارجي) يليها رأس المال البشري على الترتيب. واستهدفت دراسة (Martin and Lopez 2008) اختبار مدى استخدام الشركات عالية التكنولوجيا في أسبانيا للمجموعات الرئيسة لرأس المال الفكري البشري والهيكلية والعلاقات في التطبيق العملي، وأوضحت النتائج استخدام المكونات الرئيسة الثلاث بشكل عام إلا أن رأس المال الهيكلي كان الأكثر وضوحاً في التطبيق العملي.

كما اقتصرت دراسة (Brannstrom and Giuliani 2009) بفحص عينة من التقارير المالية لكل من المنشآت الإيطالية والسويدية، حيث تبين أن المنشآت لا تفصح عن عناصر رأس المال الفكري

وبالتالي فهي تفتقر للإطار الشرعي.

- عدم قبول المراجعين اعتماد تقارير خارج النظام المحاسبي التقليدي، ومن ثم قد تفقد جانبا كبيرا من مصداقيتها لدى الأطراف المستفيدة. وتعتقد الدراسة بأن مثل تلك المساوئ المرتبطة بالتقرير عن معلومات رأس المال الفكري لا تعني عدم الإفصاح أو التقرير عن تلك المعلومات، حيث إن معظمها يحمل قدرًا كبيرًا من المبالغة، مثل الإفشاء عن سرية المعلومات المتعلقة بالمنشأة، أو التفسير الخطأ لتلك المعلومات، وهو ما لا يعد مقبولاً الآن في ظل نظم اقتصادية مفتوحة وبيئات تنافسية تستخدم فيها تكنولوجيا معلومات متقدمة. كذلك فإن مخاطر التعرض للمسؤولية تجاه الأطراف الخارجية أو الطرف الثالث موجودة وقائمة حتى بالنسبة للأصول والعناصر الملموسة، التي يحيط بمنافعها أيضًا قدرًا من عدم التأكد. وفيما يتعلق بالافتقار إلى الشرعية سواء من حيث عدم توافر نماذج للقياس المحاسبي أو مرشحات لمراجعة التقارير فهي تمثل تحديات أمام مهنة المحاسبة يجب التغلب عليها من خلال جهود الباحثين والمنظمات المهنية ذات الصلة.

خامسًا: ملاحظات ختامية

- تركزت الجهود المحاسبية الأساسية خلال العقود الأخيرة في مجال قياس العناصر غير الملموسة على الموارد البشرية؛ حيث تضمنت محاولات لمعالجة القوى البشرية للمنشأة كأصول من خلال العديد من نماذج التكلفة والقيمة وباستخدام متغيرات مالية، وذلك من خلال رسملة أجور العاملين وتكاليف اقتنائهم، أو حساب القيمة الحالية للعوائد المتوقعة من العاملين وما إلى ذلك؛ وذلك بهدف توفير نظام للمحاسبة عن الموارد البشرية للاستخدامات الإدارية. وحتى الآن لا يسمح من خلال إطار المحاسبة المالية التقليدي بإظهار الأصول البشرية ضمن أصول المنشأة أو الإفصاح عن رأس المال البشري ضمن حقوق الملكية. ولعله من الواضح الآن أن الجهود المحاسبية المشار إليها ركزت فقط على جانب

منافع ومشكلات التقرير عن معلومات رأس المال الفكري

يحقق الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بعناصر رأس المال الفكري عددا من المنافع سواء للأطراف الداخلية أو الخارجية على حد سواء. ويمكن تلخيص تلك المنافع فيما يلي:

- إيجاد لغة عامة للعديد من العناصر المشتتة في المنشأة باستخدام اصطلاح واحد مثل رأس المال الفكري (Skyrme, 1998).
- مواكبة التطورات الحادثة في بيئة اقتصاد المعرفة.
- زيادة حجم الإفصاح في القوائم المالية، وتقوية عنصر الشفافية، وتوفير معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمتوقعين (Sveiby, 2000).
- تزايد الحاجة لوجود رقابة فعالة على العناصر غير الملموسة لأغراض إعداد التقارير الاجتماعية والبيئية (Caddy, 2002).
- تدعيم موقف المنشأة في السوق وتقوية ميزتها التنافسية ومعدل تصنيفها الائتماني، خاصة في حالات إجراء المقارنات مع المنشآت المماثلة، بإبراز قياس المنشأة لقيمة رأس مالها الفكري. وفي المقابل تناولت بعض الدراسات (Seetharaman, 2002, Bornemann and Leihner, 2002, Pablos, 2003) المساوئ التي قد تنجم عن إفصاح المنشآت وتقديمها لمعلومات عن عناصر رأس مالها الفكري، التي تتلخص فيما يلي:
- قد يتسبب في توفير معلومات حساسة أو سرية عن المنشأة بما يفوق احتياجات الأطراف الخارجية المستفيدة.
- قد يؤدي إلى زيادة مساحة الاجتهاد في معالجة وتقييم المعلومات المرتبطة بالمنشأة.
- يزيد من مخاطر التعرض للمسؤولية تجاه الأطراف المستفيدة بسبب تقديم معلومات - رغم أنها قد لا تكون جوهرية - ترتبط بعناصر يحيطها جانب كبير من عدم التأكد.
- ارتفاع تكاليف إعداد ونشر التقارير والقوائم المالية.
- عدم تطور نماذج القياس المحاسبي لعناصر رأس المال الفكري إلى الحد الذي يسمح بالتقرير عنها ضمن التقارير المالية السنوية

القسم الثاني: الدراسة الميدانية

بالإفادة من النتائج التي تم التوصل إليها في القسم الأول من الدراسة والذي اختص بالدراسة النظرية وما تضمنته من عرض وتقييم للدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، تم تصميم أداة البحث والمثثلة في قائمة استبانة، ونظراً للحدائث النسبية لموضوع البحث وبشكل خاص من وجهة نظر الممارسين، ولتسهيل عملية تعبئة الاستبانة من جانب المطبق عليهم، تم إدراج مقدمة تضمنت توضيحاً للمقصود برأس المال الفكري في ظل اقتصاد المعرفة، بجانب تعريف محدد لمكونات رأس المال الفكري، إضافة إلى المقصود بالتقارير السنوية للشركات المساهمة، وقد تضمنت الاستبانة مجموعة من المحاور الأساسية وبما يتسق مع أهداف البحث، ويمكن إجمال تلك المحاور في أربعة رئيسة اختصت بتقييم موقف الشركات المساهمة السعودية تجاه كل من قياس رأس المال الفكري بمكوناته الثلاثة: البشري والهيكلية والعلاقات، وتجاه منافع قياس والتقارير عن رأس المال الفكري، وكذا تجاه مشكلات قياس والتقارير عن رأس المال الفكري، وأخيراً تجاه الإفصاح عن رأس المال الفكري بمكوناته الثلاثة في التقارير السنوية لتلك الشركات.

أولاً: مجتمع الدراسة

يحتوي سوق الأسهم السعودي عدد (145) شركة مساهمة موزعة على (15) قطاعاً راجع ملحق (4) الذي يوضح التصنيف القطاعي للشركات المساهمة المسجلة في سوق الأسهم السعودية. وقد تم توزيع الاستبانة في صورتها النهائية على المراكز الرئيسية للشركات في جميع مناطق المملكة، وذلك باستخدام أسلوب التوزيع المباشر وبواسطة مجموعة من معاونين، الذين تم تقديم الإرشادات والتوجيهات المناسبة لهم لضمان تعبئة الاستبانة بشكل سليم، وقد بلغ حجم الردود عدد (94) استبانة بنسبة (64.8%) من إجمالي (145) استبانة تم توزيعها على جميع الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأسهم السعودي. وقد تم استبعاد عدد (5) استبانات؛ حيث لا يمكن الاعتماد عليها لأغراض تحقيق أهداف البحث، ومن ثم فقد بلغ حجم العينة النهائي (89) مفردة وهي تمثل

واحد من العناصر غير الملموسة المكونة لرأس المال الفكري، ألا وهو رأس المال البشري، وأن الاهتمام لم يكن بالمستوى نفسه للعناصر الأخرى غير الملموسة.

- لم يتم التوصل بعد لنموذج قياس لرأس المال الفكري يلقي قبولاً عاماً ويصلح للتطبيق حتى داخل الصناعة الواحدة، كما هو الحال بالنسبة للعديد من نماذج القياس في النظام المحاسبي التقليدي. وربما كان ذلك طبيعياً في مثل هذه المرحلة الأولية من مراحل تطور قياس رأس المال الفكري. ويعتقد أنه من غير الممكن في الوقت الحالي التوصل لميزانية يتم التعبير فيها بشكل نقدي كامل عن جميع الأصول غير الملموسة للمنشأة بأنواعها المختلفة.
- لتقارير رأس المال الفكري منافع عديدة تعود على كل من المنشأة والأطراف ذات الصلة. لذلك من الأفضل أن يكون لتقرير رأس المال الفكري وضعه المستقل كتقرير دوري بدلاً من أن يكون ملحقاً للتقرير السنوي.
- عند إعداد قوائم لرأس المال الفكري بعناصره الأساسية البشري والهيكلية والعلاقات، يجب التعبير عن تلك العناصر باستخدام مؤشرات كمية سواء مالية أو غير مالية مع وجود فقرات تفسيرية توضح الحقائق المهمة المرتبطة بتلك المؤشرات. حيث إن أية محاولة لا تسعى إلى تكميم تقارير رأس المال الفكري لا يتوقع أن يكتب لها القبول العام.
- يتوقف أسلوب التقرير عن رأس المال الفكري على ما يتم التوصل إليه من نتائج في مرحلة القياس، وكذلك الطرف الذي يوجه إليه التقرير، فالأطراف الداخلية يمكنها الاعتماد على أي من مداخل التكلفة أو القيمة لقياس عناصر رأس المال الفكري، أما الأطراف الخارجية فهي عادة تفضل مداخل القيمة رغم ما يوجه إليها من انتقادات حيث إنها تتسق أكثر مع فلسفة الاستثمار. وبشكل عام يجب على جميع الأطراف المستفيدة تحمل مخاطر عدم التأكد التي قد تحيط بالمعلومات المرتبطة بعناصر رأس المال الفكري والاستعداد لقبولها، وهي تكاليف يجب تحملها حتى يتم التوصل لوضع أفضل بشأن التقرير عن رأس المال الفكري.

وجود تمثيل جيد للقطاعات الممثلة للأنشطة كثيفة التكنولوجيا، التي يفترض اهتمامها أكثر من غيرها بقياس والإفصاح عن مكونات رأس المال الفكري كقطاعات المصارف والخدمات المالية، والتأمين، والصناعات البتروكيمياوية، والاستثمار الصناعي، والتطوير العقاري، والإعلام والنشر على سبيل المثال، حيث بلغ حجم شركات تلك القطاعات في العينة 50 شركة بنسبة تمثيل (56.2%) من حجم العينة الكلي.

نسبة الردود الصحيحة التي بلغت (61.4%) وهي نسبة جيدة ومقبولة في مثل تلك النوعية من الدراسات.

ويوضح الجدول (1) أهم خصائص مفردات مجتمع الدراسة موزعة تبعاً لعدد ونسبة الشركات الممثلة للقطاعات المختلفة المكونة لسوق المال السعودي، حيث يتضح وجود تمثيل مناسب بشكل عام لجميع قطاعات السوق وذلك بالمقارنة مع الحجم الكلي لتلك القطاعات، كذلك يتضح

جدول (1) مفردات مجتمع الدراسة موزعة تبعاً للقطاعات المختلفة المكونة لسوق المال السعودي

م	القطاع	عدد الشركات	النسبة	القطاع	عدد الشركات	النسبة
1	قطاع المصارف والخدمات المالية.	5	5.6%	شركات الاستشارة المتعددة	5	5.6%
2	الصناعات البتروكيمياوية.	10	11.2%	الاستثمار الصناعي	9	10.1%
3	الأسمت.	7	7.9%	التشييد والبناء	8	9.0%
4	التجزئة.	3	3.4%	التطوير العقاري	6	6.7%
5	الطاقة والمرافق الخدمية.	1	1.1%	النقل	2	2.3%
6	الزراعة والصناعات الغذائية.	9	10.1%	الإعلام والنشر	2	2.3%
7	الاتصالات وتقنية المعلومات.	3	3.4%	الفنادق والسياحة	1	1.1%
8	التأمين.	18	20.2%			
المجموع الكلي		89	100			

على شهادات مهنية (10.1%)، والحاصلين على درجة البكالوريوس (70.8%)، والحاصلين على درجات أو شهادات علمية أخرى (7.9%) من حجم العينة على الترتيب. وأخيراً وفيما يخص سنوات الخبرة، يتضح أن ما نسبته (58.4%) لديهم خبرات أكثر من 10 سنوات، في حين بلغت نسبة من لديهم خبرة أقل من 10 سنوات (41.6%). ومن هذا الوصف لخصائص مجتمع الدراسة، يمكن القول إن عينة الدراسة تحوي تنوعاً جيداً ومرغوباً فيه سواء من حيث الوظيفة المالية أو المحاسبية، أو المؤهل العلمي، أو سنوات الخبرة وبما يدعم وبشكل مبدئي درجة عالية من إمكانية الاعتماد على آراء مفردات العينة.

ويوضح الجدول (2) خصائص مفردات مجتمع الدراسة تبعاً لمجموعة من المتغيرات الوصفية والمتمثلة في الوظيفة، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، ففياً يتعلق بنسب توزيع مفردات العينة تبعاً لوظيفة الشخص المنوط بتعبئة استبانة الدراسة، فقد بلغت نسبة من يشغلون وظائف إدارية عليا، وهم من يشغلون إما وظيفة المدير المالي، أو رئيس قسم المحاسبة، أو رئيس قسم المراجعة الداخلية (73.0%) من حجم العينة، وهي نسبة مرتفعة وجيدة بالمقارنة مع بقية الوظائف المالية والمحاسبية. أما من حيث المؤهل العلمي، فقد بلغت نسبة كل من الحاصلين على درجتَي الدكتوراه والماجستير (11.2%)، والحاصلين

جدول (2): خصائص مفردات مجتمع الدراسة حسب نوع الوظيفة، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة

الوظيفة	النسبة	المؤهل العلمي	النسبة	سنوات الخبرة	النسبة
مدير مالي	25.8%	دكتوراه	3.3%	أقل من 5	13.5%
رئيس قسم المحاسبة	30.3%	ماجستير	7.9%	من 5 إلى أقل من 10	28.1%
رئيس قسم المراجعة الداخلية	16.9%	شهادة مهنية	10.1%	من 10 إلى أقل من 15	33.7%
محاسب	12.4%	بكالوريوس	70.8%	15 فأكثر	24.7%
مراجع داخلي	9.0%	أخرى	7.9%		
أخرى (متنوعة)	5.6%				
المجموع	100	المجموع	100	المجموع	100

ثانياً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام مقياس (Likert) الخماسي في تحديد درجة موافقة مفردات العينة على الفقرات الواردة بالاستبانة، وقد تم تقسيم فئات درجات الموافقة إلى ثلاث فئات، الفئة الأولى أقل من 2.6 درجة وتعني درجة موافقة منخفضة، والفئة الثانية من 2.6 إلى 3.4 درجة وتعني درجة موافقة متوسطة، والفئة الثالثة من 3.4 إلى 5 درجة وتعني درجة موافقة مرتفعة. ولقياس صدق وثبات الاستبانة المستخدمة في الدراسة تم استخدام مجموعة من المقاييس الإحصائية، حيث استخدم معامل (Cronbach's alpha) لقياس صدق إجابات المطبق عليهم، حيث بلغ معامل الصدق الكلي للاستبانة (93.7%)، وهي نسبة جيدة يمكن الاعتماد عليها. كما تم استخدام معامل (Spearman-Brown)، لقياس الثبات النسبي في الإجابات، حيث بلغ معامل الثبات الكلي للاستبانة (0.92)، وهي نسبة جيدة أيضاً ويمكن الاعتماد عليها. وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لجميع فقرات الاستبانة، كما تم استخدام اختبار (Chi-Square) لقياس الفروق المعنوية لجميع الفقرات، وذلك عند مستوي معنوية أقل من (1% و 5%)، بهدف تعرف ما إذا كانت هناك فروق معنوية في إجابات المطبق عليهم أو لا، وبما يساعد على التحقق من إمكانية تعميم ما يتم التوصل إليه من نتائج.

ثالثاً: تحليل نتائج الدراسة الميدانية

تقييم موقف الشركة تجاه قياس عناصر رأس المال البشري

يوضح الجدول (3) نتائج استطلاع آراء مفردات العينة بشأن تقييم موقف الشركات المساهمة تجاه قياس عناصر رأس المال البشري، ومن تلك النتائج يتضح حصول ثلاثة عوامل على درجة موافقة عالية تراوحت بين (73.2% - 88.4%)، وذلك فيما يتعلق بتنفيذ الشركة لبرامج تدريبية ناجحة تساعد على إحلال العاملين في الوقت المناسب، وتطبيق الشركة لبرنامج شامل لاستقطاب العاملين وبما يمكنها من الحصول على أفضل العاملين، إضافة إلى تحقق الشركة من أن كفاءة العاملين لديها مساوية لمستوى الكفاءة النموذجي الذي تأمل في الوصول إليه، حيث تراوح المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة بين (3.66 - 4.42) وبانحراف معياري تراوح بين (0.86 - 1.10)، كما حصلت ثلاثة عوامل على درجة موافقة متوسطة تراوحت بين (54.2% - 63.8%)، وذلك فيما يتعلق بما إذا كان لدى الشركة برامج زمنية مخططة تضمن استمرارية طرح أفكار جديدة بواسطة العاملين لتطوير الشركة، وما إذا كان لدى الشركة قياسات توضح مدى مداومة العاملين على أداء أعمالهم بأفضل طريقة ممكنة، إضافة إلى تطبيق الشركة للأساليب التي تمكنها من التحقق من كفاءة العاملين، وذلك بالمقارنة مع الشركات الأخرى في النشاط نفسه؛ حيث

لديها مبدعون، وما إذا كانت الشركة تقيس بانتظام درجة رضا العاملين تجاهها، ودرجة الاهتمام التي توليها الشركة بشأن رصد التصرفات السلبية للعاملين، وما إذا كانت نظم العمل بالشركة توثق عمليات تبادل الخبرات وتعلم العاملين من بعضهم البعض، إضافة إلى المناقشات الجماعية للعاملين بالشركة، وأخيرًا ما إذا كانت لدى الشركة النظم الكفيلة باكتشاف ما إذا كان هناك أفراد معينون بالمنظمة يعملون لجذب الآخرين في اتجاه مستوياتهم المتدنية، حيث تراوح المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة بين (1.34 – 2.06) وبانحراف معياري تراوح بين (0.97 – 1.31).

تراوح المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة بين (2.71 – 3.19)، وبانحراف معياري تراوح بين (0.83 – 1.25)، في حين حصلت تسعة عوامل على درجة موافقة منخفضة تراوحت بين (26.8% – 41.2%)، وذلك فيما يتعلق بمدى قياس الشركة لنتائج تنفيذ العاملين للأنشطة التي تتم من خلال فرق العمل، وقيام الشركة بتوثيق عمليات التطوير والمحافظة على العلاقات الداخلية بين المجموعات المختلفة للعاملين، وقياس الشركة لنتائج الدورات التدريبية التي تنفذها لرفع مهارات ومستويات تعليم العاملين بشكل منتظم، وما إذا كان لدى الشركة قياسات تمكنها من التحقق من أن العاملين

جدول (3): تقييم موقف الشركة تجاه قياس عناصر رأس المال البشري

م	فقرات الاستبانة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	P-Value	
					χ^2	مستوى المعنوية
1	تتحقق الشركة من أن كفاءة العاملين مساوية لمستوى الكفاءة النموذجي الذي تأمل الشركة في الوصول إليه.	3.66	1.10	%73.2	164.94	*0.003
2	تنفذ الشركة برامج تدريبية ناجحة تساعد على إحلال العاملين في الوقت المناسب.	3.41	0.86	%68.2	55.46	*0.001
3	لدى الشركة برامج زمنية مخططة تضمن استمرارية طرح أفكار جديدة بواسطة العاملين لتطوير الشركة.	2.71	1.25	%54.2	126.28	**0.040
4	تقيس الشركة نتائج تنفيذ العاملين للأنشطة التي تتم من خلال فرق العمل.	1.34	1.14	%26.9	78.63	**0.038
5	توثق الشركة عمليات التطوير والمحافظة على العلاقات الداخلية بين المجموعات المختلفة للعاملين.	1.88	1.31	%37.6	121.18	**0.049
6	تقيس الشركة نتائج الدورات التدريبية التي تنفذها لرفع مهارات ومستويات تعليم العاملين بشكل منتظم.	1.90	1.09	%38.0	141.4	*0.009
7	لدى الشركة قياسات تمكنها من التحقق من أن العاملين لديها مبدعون.	1.81	1.22	%36.3	89.14	*0.002
8	تطبق الشركة الأساليب التي تمكنها من التحقق من كفاءة العاملين، وذلك بالمقارنة مع الشركات الأخرى في النشاط نفسه.	3.19	0.95	%63.8	144.98	**0.011
9	تقيس الشركة بانتظام درجة رضا العاملين تجاهها.	2.06	1.17	%41.2	60.69	**0.042
10	لدى الشركة قياسات توضح مدى مداومة العاملين على أداء أعمالهم بأفضل طريقة ممكنة.	3.01	0.83	%60.2	87.10	**0.031
11	تطبق الشركة برنامج شامل لاستقطاب العاملين يمكنها من الحصول على أفضل العاملين.	4.42	1.00	%88.4	64.21	**0.041
12	تولي الشركة اهتمامًا محدودًا بشأن رصد التصرفات السلبية للعاملين.	2.05	1.08	%41.1	84.32	**0.022

تابع جدول رقم (3):

م	فقرات الاستبانة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	P-Value	
					مستوى المعنوية	x^2
13	توثق نظم العمل بالشركة عمليات تبادل الخبرات وتعلم العاملين من بعضهم البعض	1.78	1.11	%35.7	0.029**	156.44
14	توثق نظم العمل بالشركة المناقشات الجماعية للعاملين بالشركة	1.89	1.06	%37.7	0.009*	131.26
15	لدى الشركة النظم الكفيلة باكتشاف ما إذا كان هناك أفراد معينون بالمنظمة يعملون لجذب الآخرين في اتجاه مستوياتهم المتدنية.	1.74	0.97	%34.8	0.005*	98.56

* مستوى معنوية أقل من (1%)

** مستوى معنوية أقل من (5%)

الشركة تتحقق من تنفيذ جزء من أفكارها الجديدة والمهمة، كما أن لدى الشركة قياسات توضح ما إذا كانت من الشركات الأكفأ في السوق، وذلك بالمقارنة مع الشركات الأخرى في النشاط نفسه، بالإضافة إلى تدعيم النظم والإجراءات المطبقة في الشركة لعمليات الإبداع والابتكار التي تتم بواسطة العاملين، حيث تراوح المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة بين (2.62 - 3.07) وبانحراف معياري تراوح بين (1.01 - 1.11)، في حين حصلت سبعة عوامل على درجة موافقة منخفضة تراوحت بين (26.8% - 41.2%)، وذلك فيما يتعلق بإعداد الشركة لتقارير تفيد إنجازها لمعاملاتها بأقل تكلفة ممكنة، وذلك بالمقارنة مع الشركات المماثلة في النشاط نفسه، ومدى اهتمام الشركة بالتحقق من أن نسبة الإيراد المكتسب لكل موظف بالشركة في تزايد خلال السنوات الخمس الأخيرة، وما إذا كانت تلك النسبة تعد الأفضل على مستوى الشركات المماثلة، وكذلك مدى اهتمام الشركة بالتحقق من أن وقت إتمام المعاملة الواحدة بالكامل في تناقص عبر السنوات الخمس الماضية، وما إذا كان وقت إتمام تلك المعاملة يعد الأفضل على مستوى الشركات المماثلة، هذا بالإضافة إلى تحقق الشركة بشكل منتظم من تقديم أفكار ومنتجات جديدة، وأن تطويرها لتلك الأفكار والمنتجات الجديدة يعد أكثر من أية شركة أخرى في النشاط نفسه، حيث تراوح المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة بين (1.08 - 2.16) وبانحراف معياري تراوح بين (0.88 - 1.20).

من الجدول (3) يتضح انخفاض المتوسط العام لجميع العوامل التي تبرز موقف الشركات المساهمة تجاه قياس عناصر رأس المال البشري، والذي بلغ (2.46)، بدرجة موافقة عامة (49.2%)، وبما يؤكد وجود قصور واضح من جانب تلك الشركات من حيث درجة الاهتمام التي توليها نحو قياس رأس مالها البشري، كما يلاحظ معنوية اختبار (Chi-Square) لجميع العوامل، حيث تراوحت بين (0.010 - 0.050)، مما يعني أن الاختلافات في إجابات مفردات عينة الدراسة تعد اختلافات معنوية موجودة بالفعل في المجتمع، وبما يمكن من تعميم تلك النتائج على مجتمع الدراسة.

تقييم موقف الشركة تجاه قياس عناصر رأس المال الهيكلي

يوضح الجدول (4) نتائج استطلاع آراء مفردات العينة بشأن تقييم موقف الشركات المساهمة تجاه قياس عناصر رأس المال الهيكلي، ومن تلك النتائج يتضح حصول عامل واحد فقط على درجة موافقة عالية بلغت (84.4%)، وذلك فيما يتعلق بإتاحة نظم المعلومات بالشركة إمكانية حصول المستويات الإدارية المختلفة على احتياجاتها من المعلومات الملائمة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة (4.22) وبانحراف معياري قدره (1.08)، كما حصلت أربعة عوامل على درجة موافقة متوسطة تراوحت بين (52.4% - 61.4%)، وذلك فيما يتعلق بكون الشركة تعمل باستمرار على تحسين نسبة التكلفة في كل ريال مبيعات، وأن

جدول (4) تقييم موقف الشركة تجاه قياس عناصر رأس المال الهيكلي

م	فقرات الاستبانة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	P-Value	
					مستوى المعنوية	χ^2
1	تعد الشركة تقارير تنفيذ بإنجازها لمعاملاتها بأقل تكلفة ممكنة، وذلك بالمقارنة مع الشركات المماثلة في النشاط نفسه (مثال ذلك: تكلفة الحصول على قرض - أتعاب عملية المراجعة - تكلفة الخدمات الاستشارية..).	1.08	0.88	21.6%	66.14	**0.024
2	تعمل الشركة باستمرار على تحسين نسبة التكلفة في كل ريال مبيعات.	2.88	1.11	57.6%	125.73	**0.004
3	تهتم الشركة بالتحقق من أن نسبة الإيراد المكتسب لكل موظف بالشركة في تزايد خلال السنوات الخمس الأخيرة.	2.02	1.02	40.4%	37.92	**0.038
4	تهتم الشركة بالتحقق من أن نسبة الإيراد المكتسب لكل موظف بالشركة تعد الأفضل على مستوى الشركات المماثلة.	1.98	1.20	39.5%	137.28	**0.014
5	تتحقق الشركة من أن وقت إتمام المعاملة الواحدة بالكامل في تناقص عبر السنوات الخمس الماضية.	1.82	1.06	36.5%	82.63	**0.036
6	تتحقق الشركة من أن وقت إتمام المعاملة الواحدة بالكامل يعد الأفضل على مستوى الشركات المماثلة.	1.90	1.20	38.0%	167.43	**0.021
7	تتحقق الشركة من تنفيذ جزء من أفكارها الجديدة والمهمة.	2.62	1.01	52.4%	118.13	**0.022
8	تتحقق الشركة بشكل منتظم من تقديم أفكار ومنتجات جديدة	1.76	1.14	35.1%	112.33	*0.003
9	تتحقق الشركة من تطويرها لأفكار ومنتجات جديدة أكثر من أي شركة أخرى في النشاط نفسه	2.16	0.91	43.3%	95.24	*0.002
10	لدى الشركة قياسات توضح ما إذا كانت من الشركات الأفضأ في السوق وذلك بالمقارنة مع الشركات الأخرى في النشاط نفسه	3.07	1.00	61.4%	131.19	**0.011
11	تتيح نظم المعلومات الحالية بالشركة إمكانية حصول المستويات الإدارية المختلفة على احتياجاتها من المعلومات الملائمة	4.22	1.08	84.4%	97.09	**0.041
12	تدعم النظم والإجراءات المطبقة في الشركة عمليات الإبداع والابتكار التي تتم بواسطة العاملين	2.71	1.09	54.2%	101.29	*0.001

* مستوى معنوية أقل من (1%)

** مستوى معنوية أقل من (5%)

في إجابات مفردات عينة الدراسة تعد اختلافات معنوية موجودة بالفعل في المجتمع، وبما يمكن من تعميم تلك النتائج على مجتمع الدراسة.

تقييم موقف الشركة تجاه قياس عناصر رأس مال العلاقات

يوضح الجدول (5) نتائج استطلاع آراء مفردات العينة بشأن تقييم موقف الشركات المساهمة تجاه قياس عناصر رأس مال العلاقات، ومن تلك

من الجدول (4) يتضح انخفاض المتوسط العام لجميع العوامل التي تبرز موقف الشركات المساهمة تجاه قياس عناصر رأس المال الهيكلي، والذي بلغ (2.35)، بدرجة موافقة عامة (47%)، وبما يؤكد وجود قصور واضح من جانب تلك الشركات من حيث درجة الاهتمام التي توليها نحو قياس رأس مالها الهيكلي، كما يلاحظ معنوية اختبار (Chi-Square) لجميع العوامل، حيث تراوحت بين (0.010 - 0.050)، مما يعني أن الاختلافات

42.4%)، وذلك فيما يتعلق بمدى قيام الشركة بالتحقق من أن حصتها في السوق تعد الأعلى، وذلك بالمقارنة مع الشركات المماثلة، ومدى امتلاك الشركة للوسائل المناسبة التي تمكنها من التأكد من استمرارية احتفاظها بعلاقات طويلة و متميزة مع عملائها، وكذا إعداد الشركة للتقارير التي تؤكد محافظتها على تقديم الخدمات الإضافية المتميزة لعملائها، ومدى تحقق الشركة من أن لدى عملائها ولاء أكثر من أية شركة أخرى من الشركات المنافسة، ومدى توفر أدلة لدى الشركة تفيد تزايد اختيار العملاء لها بالمقارنة مع الشركات المنافسة، وما إذا كان لدى الشركة قياسات توضح ما إذا كانت من الشركات الرائدة في السوق أو لا، وكذلك ما إذا كانت الشركة تقوم بتوزيع جميع المعلومات المرتبطة بعملائها على الأطراف المختصة داخل الشركة، وما إذا كانت الشركة تتحقق بشكل عام من تفهم العاملين لتطلعات العملاء والنصيب المستهدف في السوق، وأخيراً ما إذا كانت تتمكن الشركة في مختلف الظروف من الحصول على معلومات التغذية المرتدة عن عملائها دون الحاجة للاتصال المباشر بهؤلاء العملاء، حيث تراوح المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة بين (1.33 - 2.12) و بانحراف معياري تراوح بين (0.85 - 1.20).

التائج يتضح حصول ثلاثة عوامل على درجة موافقة عالية تراوحت بين (81.4% - 88.8%)، وذلك فيما يتعلق بقيام الشركة بعمل استطلاعات رأي لقياس درجة رضا العملاء عن الشركة بشكل عام، وكذا تامين الشركة لرغبات العملاء واحتياجاتهم مع بذل الجهود المستمرة لإرضائهم، هذا بالإضافة إلى مبادرة الشركة بتنفيذ الأفكار الجديدة التي تفي برغبات واحتياجات العملاء، حيث تراوح المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة بين (4.07 - 4.44) و بانحراف معياري تراوح بين (0.89 - 0.91)، كما حصلت ثلاثة عوامل على درجة موافقة متوسطة تراوحت بين (55.4% - 60.6%) وذلك فيما يتعلق بقيام الشركة بعمل دراسات تستهدف اختصار الكثير من الوقت في حل مشكلات العملاء، وكذا قيام الشركة بالتحقق من وجود تحسن مستمر في حصتها في السوق خلال السنوات الخمس الأخيرة، بالإضافة إلى توثيق الشركة لنتائج لقاءاتها المستمرة مع العملاء لتعرف رغباتهم واحتياجاتهم، حيث تراوح المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة بين (2.77 - 3.03) و بانحراف معياري تراوح بين (0.96 - 1.08)، في حين حصلت تسعة عوامل على درجة موافقة منخفضة تراوحت بين (26.6% -

جدول (5) تقييم موقف الشركة تجاه قياس عناصر رأس مال العلاقات

م	فقرات الاستبانة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	P-Value	
					χ^2	مستوى المعنوية
1	تقوم الشركة بعمل استطلاعات رأي لقياس درجة رضا العملاء عن الشركة بشكل عام.	4.44	0.91	%88.8	112.63	**0.052
2	تقوم الشركة بعمل دراسات تستهدف اختصار الكثير من الوقت في حل مشكلات العملاء.	3.03	1.02	%60.6	141.19	**0.012
3	تتحقق الشركة من وجود تحسن مستمر في حصتها في السوق خلال السنوات الخمس الأخيرة.	2.77	1.08	%55.4	119.15	**0.041
4	تتحقق الشركة من أن حصتها في السوق تعد الأعلى، وذلك بالمقارنة مع الشركات المماثلة.	2.05	0.98	%41.0	181.77	*0.004
5	تمتلك الشركة الوسائل المناسبة التي تمكنها من التأكد من استمرارية احتفاظها بعلاقات طويلة و متميزة مع عملائها.	1.90	1.18	%38.0	47.18	**0.047
6	تعد الشركة تقارير تؤكد محافظتها على تقديمها لخدمات إضافية متميزة لعملائها.	2.09	1.06	%41.8	95.23	**0.012
7	تتحقق الشركة من أن لدى عملائها ولاء أكثر من أية شركة أخرى من الشركات المنافسة.	1.58	1.03	%31.6	146.64	*0.003

تابع جدول رقم (5):

م	فقرات الاستبانة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	P-Value	
					χ^2	مستوى المعنوية
9	لدى الشركة قياسات توضح ما إذا كانت من الشركات الرائدة في السوق أو لا.	1.88	1.20	37.5%	134.25	**0.046
10	توثق الشركة نتائج لقاءاتها المستمرة مع العملاء لتعرف رغباتهم واحتياجاتهم.	2.89	0.96	57.9%	80.56	**0.025
11	تقوم الشركة بتوزيع جميع المعلومات المرتبطة بعملائها على الأطراف المختصة داخل الشركة.	1.33	0.85	26.6%	119.34	**0.024
12	تتحقق الشركة بشكل عام من تفهم العاملين لتطلعات العملاء والنصيب المستهدف في السوق.	2.12	1.13	42.4%	162.87	**0.031
13	تتمن الشركة رغبات العملاء واحتياجاتهم وتبذل جهودًا مستمرة لإرضائهم.	4.15	0.89	83.0%	69.45	*0.002
14	تبادر الشركة بتنفيذ الأفكار الجديدة التي تفي برغبات واحتياجات العملاء.	4.07	0.90	81.4%	144.25	**0.002
15	تتمكن الشركة في مختلف الظروف من الحصول على معلومات التغذية المرتدة عن عملائها دون الحاجة للاتصال المباشر هؤلاء العملاء.	1.48	1.02	29.6%	159.12	**0.011

* مستوى معنوية أقل من (1%)

** مستوى معنوية أقل من (5%)

بشكل عام على الوصول للقيمة الفعلية للشركة، كما يساعد قياس عناصر رأس المال الفكري على تحقيق عدد من المنافع مثل تقوية الميزة التنافسية للشركة، وتركيز وتوجيه استثمارات الشركة نحو المجالات الأكثر فعالية، وإمكانية تحديد العائد على الاستثمار في بنوده المختلفة، وكذا تسهيل مهمة إدارة الشركة في تقييم أدائه بشكل عام، وتوفير التمويل اللازم لعناصره، هذا بالإضافة إلى تقليل حجم الانتقادات الموجهة للإطار التقليدي للمحاسبة المالية، حيث تراوح المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة بين (3.86 - 4.55) وبانحراف معياري تراوح بين (0.81 - 1.15)، كما حصلت ثلاثة عوامل على درجة موافقة متوسطة تراوحت بين (57.8% - 66.4%)، وذلك فيما يتعلق بأن قياس عناصر رأس المال الفكري يمكن أن يحقق تفهم وإدراك أكبر لدور المعرفة في نجاح منظمات الأعمال، كما يساعد على الكشف عن القيمة المخبأة في نظام المحاسبة المالية أو ما يعرف برأس المال غير المحسوب، هذا بالإضافة إلى أن قياس عناصر رأس المال الفكري يساعد على حماية وتنمية الأصول الفكرية التي تعكس قيمة بالنسبة للشركة، حيث

من الجدول (5) يتضح انخفاض المتوسط العام لجميع العوامل التي تبرز موقف الشركات المساهمة تجاه قياس عناصر رأس مال العلاقات، والذي بلغ (2.51)، بدرجة موافقة عامة (50.2%)، وبما يؤكد وجود قصور واضح من جانب تلك الشركات من حيث درجة الاهتمام التي توليها نحو قياس رأس مال العلاقات، كما يلاحظ معنوية اختبار (Chi-Square) لجميع العوامل، حيث تراوحت بين (0.010 - 0.050)، مما يعني أن الاختلافات في إجابات مفردات عينة الدراسة تعد اختلافات معنوية موجودة بالفعل في المجتمع، وبما يمكن من تعميم تلك النتائج على مجتمع الدراسة.

أهمية ومنافع قياس عناصر رأس المال الفكري

يوضح الجدول (6) نتائج استطلاع آراء مفردات العينة بشأن أهمية ومنافع قياس عناصر رأس المال الفكري للشركات المساهمة، ومن تلك النتائج يتضح حصول ثمانية عوامل على درجة موافقة عالية تراوحت بين (77.2% - 91.0%)، وذلك فيما يتعلق بكون قياس العناصر غير الملموسة يساعد

عناصر رأس المال الفكري لعملية تداول بنوده وعناصره القابلة للتداول في الأسواق المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة بين (2.26) وبانحراف معياري بلغ (1.02).

تراوح المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة بين (2.89 - 3.32) وبانحراف معياري تراوح بين (0.89 - 1.14)، في حين حصلت عامل واحد فقط على درجة موافقة منخفضة بلغت (45.2%)، وذلك فيما يتعلق بتسهيل قياس

جدول (6) أهمية ومنافع قياس عناصر رأس المال الفكري

م	فقرات الاستبانة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	P-Value	
					مستوى المعنوية	χ^2
1	يساعد قياس العناصر غير الملموسة بشكل عام على الوصول للقيمة الفعلية للشركة.	4.37	0.81	87.4 %	**0.032	112.99
2	يساعد قياس عناصر رأس المال الفكري على تحقيق تفهم وإدراك أكبر لدور المعرفة في نجاح منظمات الأعمال.	2.89	0.89	57.8 %	**0.038	109.39
3	يساعد قياس عناصر رأس المال الفكري على الكشف عن القيمة المخبأة في نظام المحاسبة المالية أو ما يعرف برأس المال غير المحسوب.	3.17	1.14	63.4 %	*0.002	154.19
4	يساعد قياس عناصر رأس المال الفكري على تقوية الميزة التنافسية للشركة.	3.98	0.93	79.6 %	**0.021	136.89
5	يساعد قياس عناصر رأس المال الفكري على تركيز وتوجيه استثمارات الشركة نحو المجالات الأكثر فعالية.	4.18	0.96	83.6 %	**0.031	89.19
6	يسهل قياس عناصر رأس المال الفكري إمكانية تحديد العائد على الاستثمار في بنوده المختلفة	4.27	1.01	85.4 %	*0.000	148.32
7	يساعد قياس عناصر رأس المال الفكري على حماية وتنمية الأصول الفكرية التي تعكس قيمة بالنسبة للشركة.	3.32	0.92	66.4 %	**0.029	174.76
8	يسهل قياس عناصر رأس المال الفكري عملية تداول بنوده وعناصره القابلة للتداول في الأسواق المالية.	2.26	1.02	45.2 %	*0.003	67.22
9	يسهل قياس عناصر رأس المال الفكري مهمة إدارة الشركة في الرقابة على عناصره وبنوده.	3.95	0.92	79.0 %	*0.006	103.15
10	يساعد قياس رأس المال الفكري على تسهيل مهمة إدارة الشركة في تقييم أدائه بشكل عام.	4.25	1.02	85.0 %	**0.020	84.27
11	يساعد قياس رأس المال الفكري على توفير التمويل اللازم لعناصره.	4.55	1.15	91.0 %	**0.027	27.73
12	يساعد قياس رأس المال الفكري على تقليل حجم الانتقادات الموجهة للإطار التقليدي للمحاسبة المالية.	3.86	1.03	77.2 %	**0.024	148.32

* مستوى معنوية أقل من (1 %)

** مستوى معنوية أقل من (5 %)

مستقل عن أي من رأس مال العلاقات أو رأس المال الهيكلي، وكذلك وجود حالة من عدم التأكد بشأن المنافع المستقبلية لبعض بنود رأس المال الفكري كما هو الحال بالنسبة لبراءات الاختراع على سبيل المثال؛ حيث يمكن أن تزيد قيمتها مع مرور الزمن أو تنخفض قيمتها إلى الصفر في لحظة زمنية معينة، وكذلك فقد تسبب وجود علاقة مباشرة بين تكاليف حيازة بعض عناصر رأس المال الفكري والمنافع المستمدة منها في وجود صعوبات في قياس تلك العناصر، كما تسبب طبيعة بعض بنود رأس المال الفكري مشكلات عند قياسها بسبب عدم وجود أسواق مناسبة لتحديد أسعارها كما هو الحال بالنسبة لكل من سمعة الشركة وكفاءة العاملين ورضا العملاء على سبيل المثال، هذا بالإضافة إلى أن استمرار التأكيد الدائم من جانب المعايير المحاسبية على أهمية قياس العناصر غير الملموسة بالتكلفة قد تسبب في وجود صعوبات في قياس عناصر رأس المال الفكري، حيث تراوح المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة بين (3.86 - 4.56) وبانحراف معياري تراوح بين (0.79 - 1.10)، في حين حصلت ثلاثة عوامل على درجة موافقة متوسطة تراوحت بين (57.0% - 60.2%)، وذلك فيما يتعلق بظهور مشكلات تحيط بتقديرات التدفقات النقدية لبنود رأس المال الفكري وكذا معدلات الخصم المستخدمة في حال رسملة تلك البنود تأسيساً على قيمتها الاقتصادية، كما أن الفشل في محاولات تضمين عناصر رأس المال الفكري في قائمة المركز المالي طبقاً للنموذج المحاسبي التقليدي أدى إلى مزيد من الصعوبات في قياس تلك العناصر، هذا بالإضافة إلى أنه في حال رسملة بعض بنود رأس المال الفكري بالتكلفة فإنها قد لا تعد مؤشراً جيداً للقيمة الاقتصادية الكلية لتلك الأصول، مما يؤدي إلى صعوبات في قياس تلك البنود، حيث تراوح المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة بين (2.85 - 3.01) وبانحراف معياري تراوح بين (0.92 - 1.05).

من جدول (6) يتضح ارتفاع المتوسط العام لجميع العوامل التي تبرز أهمية ومنافع قياس عناصر رأس المال الفكري للشركات المساهمة، والذي بلغ (3.75)، بدرجة موافقة عامة (75.1%)، بما يؤكد وجود اتفاق واقتناع عام من جانب إدارات تلك الشركات بخصوص المنافع التي ستعود عليها حال قياس رأس مالها الفكري، كما يلاحظ معنوية اختبار (Chi-Square) لجميع العوامل، حيث تراوحت بين (0.010 - 0.050)، مما يعني أن الاختلافات في إجابات مفردات عينة الدراسة تعد اختلافات معنوية موجودة بالفعل في المجتمع، وبما يمكن من تعميم تلك النتائج على مجتمع الدراسة.

مشاكل القياس المحاسبي لبنود رأس المال الفكري يوضح الجدول (7) نتائج استطلاع آراء مفردات العينة بشأن المشاكل أو الصعوبات التي تعترض القياس المحاسبي لبنود رأس المال الفكري في الشركات المساهمة، ومن تلك النتائج يتضح حصول عشرة عوامل على درجة موافقة عالية تراوحت بين (77.2% - 91.2%)، وذلك فيما يتعلق بوجود صعوبة في التوصل لتصنيف عام لعناصر رأس المال الفكري ينطبق على جميع أنواع الشركات، وكذا وجود صعوبة في التوصل لمقاييس عامة لنفس بنود رأس المال الفكري تنطبق على جميع الشركات، وذلك بسبب الطبيعة الذاتية لتلك البنود مثل حقوق النسخ وحقوق المعرفة على سبيل المثال، وكذا ضرورة توافر أسواق متقدمة وباشتراطات قد يصعب تحقيقها عند قياس بعض بنود رأس المال الفكري مثل براءات الاختراع وحقوق الامتياز على سبيل المثال، كما أن قيمة بعض بنود رأس المال الفكري يمكن أن تقل أو ترتفع لأسباب خارجية تخرج عن نطاق تحكم إدارة الشركة كما هو الحال بالنسبة لسمعة الشركة على سبيل المثال، كذلك تسبب الطبيعة المتناقضة لبعض بنود رأس المال الفكري مشكلات عند تقييمها وتحديد معدلات إهلاكها كما هو الحال بالنسبة للأصول البشرية والمعرفية بشكل عام التي ترتفع قيمتها مع الاستخدام ومرار الزمن، كما أن هناك صعوبة في تقييم رأس المال البشري بشكل

جدول (7) مشاكل القياس المحاسبي لبنود رأس المال الفكري

م	فقرات الاستبانة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	P-Value	
					χ^2	مستوى المعنوية
1	هناك صعوبة في التوصل لتصنيف عام لعناصر رأس المال الفكري ينطبق على جميع أنواع الشركات.	4.23	0.88	%84.6	78.95	**0.031
2	هناك صعوبة في التوصل لمقاييس عامة لنفس البنود تنطبق على جميع الشركات، وذلك بسبب الطبيعة الذاتية لبعض بنود رأس المال الفكري مثل حقوق النسخ وحقوق المعرفة وما إلى ذلك.	4.56	1.10	%91.2	49.21	**0.013
3	أدى الفشل في محاولات تضمين عناصر رأس المال الفكري في قائمة المركز المالي طبقاً للنموذج المحاسبي التقليدي إلى مزيد من الصعوبات في قياس تلك العناصر.	2.99	1.05	%59.8	140.79	*0.000
4	يتطلب قياس بعض بنود رأس المال الفكري مثل براءات الاختراع وحقوق الامتياز توافر أسواق متقدمة وباشتراطات قد يصعب تحقيقها.	4.48	0.92	%89.6	131.20	**0.043
5	قيمة بعض بنود رأس المال الفكري يمكن أن تقل أو ترتفع لأسباب خارجية تخرج عن نطاق تحكم إدارة الشركة، مثال ذلك سمعة الشركة.	4.16	0.93	%83.2	88.19	**0.031
6	تسبب الطبيعة المتناقضة لبعض بنود رأس المال الفكري مشكلات في تقييمها وتحديد معدلات إهلاكها، مثال ذلك بعض الأصول البشرية والمعرفية التي ترتفع قيمتها مع الاستخدام ومرور الزمن.	3.78	0.99	%75.6	124.98	**0.015
7	توجد صعوبة في تقييم رأس المال البشري بشكل مستقل عن أي من رأس مال العلاقات أو رأس المال الهيكلي.	3.89	0.98	%77.8	193.18	**0.021
8	توجد حالة من عدم تأكد بشأن المنافع المستقبلية لبعض بنود رأس المال الفكري، مثال ذلك براءات الاختراع، حيث يمكن أن تزيد قيمتها مع مرور الزمن، أو تنخفض قيمتها إلى الصفر في لحظة زمنية معينة.	4.38	0.88	%87.6	174.24	**0.037
9	يتسبب عدم وجود علاقة مباشرة بين تكاليف حيازة بعض عناصر رأس المال الفكري والمنافع المستمدة منها في وجود صعوبات في قياس تلك العناصر.	3.86	1.03	%77.2	149.32	**0.022
10	تسبب طبيعة بعض بنود رأس المال الفكري مشكلات قياس بسبب عدم وجود أسواق مناسبة لتحديد أسعارها، مثال ذلك سمعة الشركة وكفاءة العاملين ورضا العملاء وما إلى ذلك.	4.45	0.79	%89.0	116.26	**0.022
11	يسبب التأكيد الدائم للمعايير المحاسبية أهمية قياس العناصر غير الملموسة بالتكلفة، في وجود صعوبات في قياس عناصر رأس المال الفكري.	3.95	0.79	%79.0	95.37	**0.035
12	في حال رسملة بعض بنود رأس المال الفكري بالتكلفة فإنها قد لا تعد مؤشراً جيداً للقيمة الاقتصادية الكلية لتلك الأصول، مما أدى إلى صعوبات في قياس تلك البنود.	3.01	0.96	%60.2	112.61	*0.000
13	في حال رسملة بعض بنود رأس المال الفكري تأسيساً على قيمتها الاقتصادية، تظهر المشكلات المحيطة بتقديرات التدفقات النقدية لتلك البنود ومعدلات الخصم المستخدمة، وما إلى ذلك.	2.85	0.92	%57.0	82.12	**0.039

* مستوى معنوية أقل من (1%)

** مستوى معنوية أقل من (5%)

رأس المال الفكري للشركات المساهمة، والذي بلغ (3.89)، بدرجة موافقة عامة (77.8%)، وبما يؤكد

من جدول (7) يتضح ارتفاع المتوسط العام لجميع العوامل التي تبرز مشاكل قياس عناصر

ذات قيمة للمستثمرين الحاليين والمتوقعين، وكذلك فإن إفصاح الشركة عن قيمة رأس مالها الفكري يساعدها على تدعيم موقفها في السوق إضافة إلى تقوية ميزتها التنافسية، هذا بالإضافة إلى أن التقرير عن عناصر رأس المال الفكري يساعد على تلبية الاحتياجات المتزايدة لتوفير المعلومات عن العناصر غير الملموسة لأغراض إعداد التقارير الاجتماعية، كما يساعد في تقوية عنصر الشفافية وزيادة حجم الإفصاح في القوائم المالية؛ حيث تراوح المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة بين (3.94 - 4.79) وبانحراف معياري تراوح بين (0.78 - 1.04). في حين حصل عامل واحد فقط على درجة موافقة متوسطة بلغت (59.4%) وذلك فيما يتعلق بأن التقرير عن عناصر رأس المال الفكري يساعد على إيجاد لغة عامة للعديد من العناصر المشتتة في الشركة باستخدام اصطلاح واحد وهو رأس المال الفكري، حيث بلغ المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة بين (2.97) وبانحراف معياري قدره (1.04).

وجود اتفاق عام من جانب إدارات تلك الشركات بخصوص المشكلات أو الصعوبات التي يمكن أن تواجهها حال قياسها لعناصر رأس المال الفكري، كما يلاحظ معنوية اختبار (Chi-Square) لجميع العوامل، حيث تراوحت بين (0.010 - 0.050)، مما يعني أن الاختلافات في إجابات مفردات عينة الدراسة تعد اختلافات معنوية موجودة بالفعل في المجتمع، وبما يمكن من تعميم تلك النتائج على مجتمع الدراسة.

منافع التقرير عن معلومات رأس المال الفكري

يوضح الجدول (8) نتائج استطلاع آراء مفردات العينة بشأن منافع التقرير عن معلومات رأس المال الفكري للشركات المساهمة، من تلك النتائج يتضح حصول خمسة عوامل على درجة موافقة عالية تراوحت بين (78.8% - 95.8%)، وذلك فيما يتعلق بالتقرير عن عناصر رأس المال الفكري ومساعدته على مواكبة الشركة للتطورات الحادثة في بيئة اقتصاد المعرفة، كما يساعد التقرير عن تلك العناصر على توفير معلومات إضافية

جدول (8) منافع التقرير عن معلومات رأس المال الفكري

م	فقرات الاستبانة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	P-Value	
					χ^2	مستوى المعنوية
1	يساعد التقرير عن عناصر رأس المال الفكري على مواكبة الشركة للتطورات الحادثة في بيئة اقتصاد المعرفة.	3.94	0.78	78.8%	97.37	**0.038
2	يساعد التقرير عن عناصر رأس المال الفكري على إيجاد لغة عامة لعدد من العناصر المشتتة في الشركة باستخدام اصطلاح واحد وهو رأس المال الفكري.	2.97	1.04	59.4%	45.49	** 0.039
3	يساعد التقرير عن عناصر رأس المال الفكري على تقوية عنصر الشفافية وزيادة حجم الإفصاح في القوائم المالية.	4.01	1.01	80.2%	169.66	**0.012
4	يساعد التقرير عن عناصر رأس المال الفكري على توفير معلومات إضافية ذات قيمة للمستثمرين الحاليين والمتوقعين.	4.79	0.94	95.8%	184.28	**0.039
5	يساعد التقرير عن عناصر رأس المال الفكري على تلبية الاحتياجات المتزايدة لتوفير المعلومات عن العناصر غير الملموسة لأغراض إعداد التقارير الاجتماعية.	3.97	1.00	79.4%	87.37	* 0.002
6	يساعد إفصاح الشركة عن قيمة رأس مالها الفكري على تدعيم موقفها في السوق وتقوية ميزتها التنافسية.	4.22	0.92	84.4%	193.16	* 0.005

* مستوى معنوية أقل من (1%)

** مستوى معنوية أقل من (5%)

بسبب عدم قبول المراجعين اعتماد تقارير خارج النظام المحاسبي التقليدي، حيث تراوح المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة بين (3.73 - 4.48) وبانحراف معياري تراوح بين (1.01 - 1.07)، كما حصل عاملان على درجة موافقة متوسطة تراوحت بين (58.0% - 65.6%)، وذلك فيما يتعلق بأن التقرير عن رأس المال الفكري يتسبب في توفير معلومات حساسة وسرية عن الشركة وبما يفوق احتياجات الأطراف الخارجية المستفيدة، وكذا يؤدي التقرير عن معلومات رأس المال الفكري إلى ارتفاع تكاليف إعداد ونشر التقارير والقوائم المالية، حيث تراوح المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة بين (2.90 - 3.28) وبانحراف معياري تراوح بين (0.90 - 1.01)، في حين حصل عامل واحد فقط على درجة موافقة منخفضة بلغت (26.8% - 41.2%)، وذلك فيما يتعلق بأن التقرير عن عناصر رأس المال الفكري يؤدي إلى زيادة مخاطر التعرض للمسؤولية تجاه الأطراف المستفيدة بسبب تقديم معلومات يحيطها جانب كبير من عدم التأكد، حيث بلغ المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة بين (2.02) وبانحراف معياري قدره (1.01).

من جدول (8) يتضح ارتفاع المتوسط العام لجميع العوامل، والذي بلغ (3.98)، بدرجة موافقة عامة (79.6%)، وبما يؤكد وجود اتفاق عام من جانب إدارات تلك الشركات بخصوص المنافع التي يمكن أن تعود عليها حال التقرير عن معلومات رأس المال الفكري، كما يلاحظ معنوية اختبار (Chi-Square) لجميع العوامل، حيث تراوحت بين (0.010 - 0.050)، مما يعني أن الاختلافات في إجابات مفردات عينة الدراسة تعد اختلافات معنوية موجودة بالفعل في المجتمع، وبما يمكن من تعميم تلك النتائج على مجتمع الدراسة.

مشكلات التقرير عن معلومات رأس المال الفكري
يوضح الجدول (9) حصول ثلاثة عوامل على درجة موافقة عالية تراوحت بين (74.6% - 89.6%)، وذلك فيما يتعلق بكون التقرير عن عناصر رأس المال الفكري يؤدي إلى زيادة مساحة الاجتهاد في معالجة وتقييم المعلومات ذات الصلة بالشركة، وكذلك فيما يتعلق بالافتقار لوجود إطار مرجعي يسمح بالتقرير عن عناصر رأس المال الفكري ضمن التقارير المالية السنوية، هذا بالإضافة إلى أن تقارير المعلومات عن رأس المال الفكري تفقد جانبا كبيرا من مصداقيتها لدى الأطراف المستفيدة

جدول (9) مشكلات التقرير عن معلومات رأس المال الفكري

م	فقرات الاستبانة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	P-Value	
					χ^2	مستوى المعنوية
1	يتسبب التقرير عن رأس المال الفكري في توفير معلومات حساسة وسرية عن الشركة، وبما يفوق احتياجات الأطراف الخارجية المستفيدة.	2.90	0.90	58.0%	144.86	**0.017
2	يؤدي التقرير عن عناصر رأس المال الفكري إلى زيادة مساحة الاجتهاد في معالجة وتقييم المعلومات ذات الصلة بالشركة.	3.73	1.07	74.6%	124.39	**0.024
3	يؤدي التقرير عن عناصر رأس المال الفكري إلى زيادة مخاطر التعرض للمسؤولية تجاه الأطراف المستفيدة بسبب تقديم معلومات يحيطها جانب كبير من عدم التأكد.	2.02	1.01	40.4%	129.14	**0.031
4	هناك افتقار لإطار مرجعي يسمح بالتقرير عن عناصر رأس المال الفكري ضمن التقارير المالية السنوية.	4.48	1.01	89.6%	158.87	*0.000
5	تفقد تقارير المعلومات عن رأس المال الفكري جانبا كبيرا من مصداقيتها لدى الأطراف المستفيدة بسبب عدم قبول المراجعين اعتماد تقارير خارج النظام المحاسبي التقليدي.	4.13	1.07	82.6%	148.22	**0.030
6	يؤدي التقرير عن معلومات رأس المال الفكري إلى ارتفاع تكاليف إعداد ونشر التقارير والقوائم المالية.	3.28	1.01	65.6%	87.39	*0.004

* مستوى معنوية أقل من (1%)

** مستوى معنوية أقل من (5%)

يتضح من الجدول (9) ارتفاع المتوسط العام لجميع العوامل التي تبرز مشكلات التقرير عن معلومات رأس المال الفكري بواسطة الشركات المساهمة، والذي بلغ (3.42)، بدرجة موافقة عامة (68.4%)، وبما يؤكد وجود اتفاق عام من جانب إدارات تلك الشركات بخصوص المشكلات التي يمكن أن تواجهها حال التقرير عن معلومات رأس المال الفكري، كما يلاحظ معنوية اختبار (Chi-Square) لجميع العوامل، حيث تراوحت بين (0.010 - 0.050)، مما يعني أن الاختلافات في إجابات مفردات عينة الدراسة تعد اختلافات معنوية موجودة بالفعل في المجتمع، وبما يمكن من تعميم تلك النتائج على مجتمع الدراسة.

تقييم مستويات الإفصاح عن رأس المال البشري يوضح الجدول (10) نتائج استطلاع آراء مفردات العينة بشأن تقييم مستويات الإفصاح عن رأس المال البشري ضمن التقارير السنوية المنشورة للشركات المساهمة، ومن تلك النتائج يتضح حصول عاملان على درجة موافقة متوسطة

تراوحت بين (54.0% - 59.4%)، وذلك فيما يتعلق بمدى إفصاح الشركات ضمن تقاريرها السنوية عن كل من تكلفة البرامج التدريبية التي تنفذها لتطوير مهارات العاملين الحاليين، وكذا تكلفة البرامج التي تنفذها لتدريب العاملين الجدد، حيث تراوح المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة بين (2.70 - 2.97) وبانحراف معياري تراوح بين (0.97 - 1.20)، في حين حصلت ثلاثة عوامل على درجة موافقة منخفضة تراوحت بين (34.4% - 38.0%)، وذلك فيما يتعلق بمدى إفصاح الشركات عن المعلومات المتعلقة بدرجة رضا العاملين تجاهها ضمن تقاريرها السنوية، ومدى تضمين تلك التقارير لمعلومات عن الإمكانيات والمهارات والخبرات التي تمتلكها العناصر البشرية بتلك الشركات، وكذلك مدى تضمينها لمعلومات عن تكلفة استقطاب العاملين الجدد بالشركة، حيث تراوح المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة بين (1.72 - 1.90) وبانحراف معياري تراوح بين (0.82 - 1.10).

جدول (10): تقييم مستويات الإفصاح عن رأس المال البشري

م	فقرات الاستبانة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	P-Value	
					مستوى المعنوية	χ^2
1	تفصح الشركة ضمن تقاريرها السنوية عن تكلفة البرامج التدريبية التي تنفذها لتطوير مهارات العاملين الحاليين.	2.70	1.20	54.0%	**0.036	135.22
2	تفصح الشركة ضمن تقاريرها السنوية عن تكلفة البرامج التي تنفذها لتدريب العاملين الجدد.	2.97	0.97	59.4%	**0.022	92.19
3	تفصح الشركة عن المعلومات المتعلقة بدرجة رضا العاملين تجاهها ضمن تقاريرها السنوية.	1.90	0.82	38.0%	**0.041	71.18
4	تتضمن التقارير السنوية المنشورة معلومات عن الإمكانيات والمهارات والخبرات التي تمتلكها العناصر البشرية بالشركة.	1.87	1.05	37.4%	**0.011	113.28
5	تتضمن التقارير السنوية المنشورة معلومات عن تكلفة استقطاب العاملين الجدد بالشركة.	1.72	1.10	34.4%	**0.034	77.18

* مستوى معنوية أقل من (1%)

** مستوى معنوية أقل من (5%)

موافقة عامة (44.6%)، وبما يؤكد وجود اتفاق عام من جانب إدارات تلك الشركات على وجود قصور واضح في مستوى الإفصاح عن المعلومات المتعلقة برأس مالها البشري، كما يلاحظ معنوية

من جدول (10) يتضح انخفاض المتوسط العام لجميع العوامل التي تعكس مستوى إفصاح الشركات المساهمة عن رأس مالها البشري ضمن تقاريرها السنوية، والذي بلغ (2.23)، بدرجة

مدى إفصاحها عن المعلومات المرتبطة بإنتاجها المعرفي مثل براءات الاختراع ونظم تكنولوجيا المعلومات المحسنة وأساليب العمل المطورة على سبيل المثال، حيث تراوح المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة بين (2.74 - 2.78) وبانحراف معياري تراوح بين (1.06 - 1.12)، في حين حصلت أربعة عوامل على درجة موافقة منخفضة تراوحت بين (28.8% - 42.8%)، وذلك فيما يتعلق بمدى إفصاح الشركات المساهمة ضمن تقاريرها السنوية عن المعلومات المتعلقة بكل من نسبة التكلفة في كل ريال مبيعات، ووقت إتمام المعاملة الواحدة بالكامل، ومستوى كفاءتها في السوق، هذا بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالنظم والإجراءات المدعمة لعمليات الابتكار التي تتم بواسطة العاملين، حيث تراوح المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة بين (1.44 - 2.14) وبانحراف معياري تراوح بين (0.83 - 1.03).

اختبار (Chi-Square) لجميع العوامل، حيث تراوحت بين (0.010 - 0.050)، مما يعني أن الاختلافات في إجابات مفردات عينة الدراسة تعد اختلافات معنوية موجودة بالفعل في المجتمع، وبما يمكن من تعميم تلك النتائج على مجتمع الدراسة.

تقييم مستويات الإفصاح عن رأس المال الهيكلي
يوضح الجدول (11) نتائج استطلاع آراء مفردات العينة بشأن تقييم مستويات الإفصاح عن رأس المال الهيكلي ضمن التقارير السنوية المنشورة للشركات المساهمة، ومن تلك النتائج يتضح حصول عاملين على درجة موافقة متوسطة تراوحت بين (54.8% - 55.6%)، وذلك فيما يتعلق بمدى إفصاح الشركات المساهمة ضمن تقاريرها السنوية عن تكاليف إنجاز المعاملات كما هو الحال بالنسبة لأتعباب عملية المراجعة وتكلفة الخدمات الاستشارية على سبيل المثال، وكذلك

جدول (11): تقييم مستويات الإفصاح عن رأس المال الهيكلي

م	P-Value		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	فقرات الاستبانة
	مستوى المعنوية	χ^2			
1	** 0.047	79.05	1.12	2.78	تفصح الشركة ضمن تقاريرها السنوية عن تكاليف إنجاز المعاملات مثل أتعباب عملية المراجعة وتكلفة الخدمات الاستشارية، وما إلى ذلك.
2	**0.031	84.10	0.83	1.82	تفصح الشركة عن المعلومات المتعلقة بنسبة التكلفة في كل ريال مبيعات ضمن تقاريرها السنوية.
3	**0.036	35.44	0.98	1.74	تتضمن التقارير السنوية المنشورة للشركة معلومات عن وقت إتمام المعاملة الواحدة بالكامل.
4	**0.050	52.27	1.03	2.14	تفصح الشركة عن المعلومات المتعلقة بمستوى كفاءتها في السوق ضمن تقاريرها السنوية.
5	**0.031	144.18	0.98	1.44	تتضمن التقارير السنوية المنشورة للشركة معلومات عن النظم والإجراءات المدعمة لعمليات الابتكار التي تتم بواسطة العاملين.
6	*0.145	142.66	1.06	2.74	تفصح التقارير السنوية للشركة عن المعلومات المرتبطة بإنتاجها المعرفي مثل براءات الاختراع ونظم تكنولوجيا المعلومات المحسنة وأساليب العمل المطورة وما إلى ذلك.

* مستوى معنوية أقل من (1%)

** مستوى معنوية أقل من (5%)

الشركات المساهمة عن رأس مالها الهيكلي ضمن تقاريرها السنوية، والذي بلغ (2.11)، بدرجة

من الجدول (11) يتضح انخفاض المتوسط العام لجميع العوامل التي تعكس مستوى إفصاح

(0.76)، كما حصل عامل واحد أيضًا فقط على درجة موافقة متوسطة بلغت (58.6%)، وذلك فيما يتعلق بالإفصاح عن حصة الشركة في السوق ضمن التقارير السنوية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة (2.93) وبانحراف معياري قدره (1.03)، في حين حصلت أربعة عوامل على درجة موافقة منخفضة تراوحت بين (31.0% - 45.8%)، وذلك فيما يتعلق بالإفصاح عن نتائج قياس درجة رضا العملاء عن الشركة ضمن التقارير السنوية، وكذلك الإفصاح عن معلومات تفيد تزايد حجم عملاء الشركة بالمقارنة مع الشركات المنافسة ضمن التقارير السنوية، وكذا تضمين تلك التقارير لمعلومات عن الأفكار الجديدة التي تطرحها الشركة للوفاء برغبات العملاء، وأخيرًا مدى تضمين التقارير السنوية المنشورة لمعلومات عن علاقات الشركة المتميزة مع موردي السلع والخدمات وقنوات السوق المختلفة، حيث تراوح المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة بين (1.55 - 2.28) وبانحراف معياري تراوح بين (1.01 - 1.20).

موافقة عامة (42.2%)، وبما يؤكد وجود اتفاق عام من جانب إدارات تلك الشركات على وجود قصور واضح في مستوى الإفصاح عن المعلومات المتعلقة برأس مالها الهيكلي، كما يلاحظ معنوية اختبار (Chi-Square) لجميع العوامل، حيث تراوحت بين (0.010 - 0.050)، مما يعني أن الاختلافات في إجابات مفردات عينة الدراسة تعد اختلافات معنوية موجودة بالفعل في المجتمع، وبما يمكن من تعميم تلك النتائج على مجتمع الدراسة.

تقييم مستويات الإفصاح عن رأس مال العلاقات

يوضح الجدول (12) نتائج استطلاع آراء مفردات العينة بشأن تقييم مستويات الإفصاح عن رأس مال العلاقات ضمن التقارير السنوية المنشورة للشركات المساهمة، ومن تلك النتائج يتضح حصول عامل واحد فقط على درجة موافقة عالية بلغت (73.0%)، وذلك فيما يتعلق بتضمين التقارير السنوية المنشورة للشركات المساهمة لمعلومات عن الخدمات الإضافية المتميزة المقدمة للعملاء، حيث بلغ المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة (3.65) وبانحراف معياري قدره

جدول (12): تقييم مستويات الإفصاح عن رأس مال العلاقات

م	فقرات الاستبانة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	P-Value	
					χ^2	مستوى المعنوية
1	يتم الإفصاح عن نتائج قياس درجة رضا العملاء عن الشركة ضمن التقارير السنوية.	2.28	1.09	45.6%	184.53	** 0.033
2	يتم الإفصاح عن حصة الشركة في السوق ضمن التقارير السنوية.	2.93	1.03	58.6%	88.33	* 0.001
3	تتضمن التقارير السنوية المنشورة للشركة معلومات عن الخدمات الإضافية المتميزة المقدمة للعملاء.	3.65	0.76	73.0%	111.37	** 0.033
4	عندما تتوفر معلومات لدى الشركة تفيد تزايد حجم العملاء بالمقارنة مع الشركات المنافسة، يتم الإفصاح عن تلك المعلومات ضمن التقارير السنوية.	1.55	1.12	31.0%	27.78	**0.035
5	تتضمن التقارير السنوية المنشورة معلومات عن الأفكار الجديدة التي تطرحها الشركة للوفاء برغبات العملاء.	1.77	1.20	35.4%	126.22	*0.149
6	تتضمن التقارير السنوية المنشورة للشركة معلومات عن علاقاتها المتميزة مع موردي السلع والخدمات وقنوات السوق المختلفة.	1.95	1.01	39.1%	157.15	*0.002

* مستوى معنوية أقل من (1%)

** مستوى معنوية أقل من (5%)

والتنبؤات بشأن المنظمة، وبما يضمن معه استمرارية، والمحافظة على الميزة التنافسية للمنظمة، وما لذلك من أثر إيجابي على قيمتها.

- إن قياس عناصر رأس المال الفكري له مضامين مهمة في مجال تمويل البعد المعرفي للمنشأة؛ حيث تساعد عملية القياس هذه على تبرير التمويل اللازم للأصول المعرفية.

- هناك تقدم بطيء في قياس والتقرير عن رأس المال الفكري بسبب حالات عدم التأكد المحيطة بعناصره، والافتقار لوجود أسواق مفتوحة للتعامل على تلك العناصر، ولا زالت المعرفة النظرية أكبر من المعرفة العملية في هذا الخصوص، وإن كان كلاهما ما زال في مراحلها الأولية. وقد ساعد على ذلك عدم وجود معايير مقبولة للقياس والتقرير.

- تنفيذ غالبية الشركات المساهمة السعودية برامج تدريبية ناجحة تساعد على إحلال العاملين في الوقت المناسب، كما تطبق الشركات برامج متكاملة لاستقطاب أفضل العاملين، إضافة إلى تحقق الشركات من مستويات كفاءة العاملين مقارنة بالمستوى النموذجي للكفاءة.

- هناك قصور واضح في مدى اهتمام الشركات المساهمة السعودية بقياس رأس مالها البشري، ويتضح ذلك من عدم القيام بقياس نتائج تنفيذ العاملين للأنشطة التي تتم من خلال فرق العمل، أو توثيق عمليات تبادل الخبرات وتعلم العاملين من بعضهم البعض، وكذا عدم قياس نتائج الدورات التدريبية التي تنفذها لرفع مهارات أو مستويات تعليم العاملين، مع عدم توفر مقاييس للتحقق من مهارات الإبداع والابتكار لدى العاملين، كما أن هناك قصورا واضحا سواء في رصد التصرفات السلبية للعاملين أو في قياس درجة رضا العاملين تجاهها.

- تتيح نظم المعلومات بالشركات بصفة عامة إمكانية حصول المستويات الإدارية المختلفة على احتياجاتها من المعلومات الملائمة، كما تهتم الشركات بقياس مستوى كفاءتها في السوق وذلك بالمقارنة مع الشركات الأخرى في النشاط نفسه.

- هناك قصور واضح في مدى اهتمام الشركات المساهمة السعودية بقياس رأس مالها الهيكلي، ويتضح ذلك من عدم قيام الشركات بمتابعة

من الجدول (12) يتضح انخفاض المتوسط العام لجميع العوامل التي تعكس مستوى إفصاح الشركات المساهمة عن رأي مال العلاقات ضمن تقاريرها السنوية، والذي بلغ (2.36)، بدرجة موافقة عامة (47.2%)، وبما يؤكد وجود اتفاق عام من جانب إدارات تلك الشركات على وجود قصور واضح في مستوى الإفصاح عن المعلومات المتعلقة برأس مال العلاقات، كما يلاحظ معنوية اختبار (Chi-Square) لجميع العوامل، حيث تراوحت بين (0.010 - 0.050)، مما يعني أن الاختلافات في إجابات مفردات عينة الدراسة تعد اختلافات معنوية موجودة بالفعل في المجتمع، وبما يمكن من تعميم تلك النتائج على مجتمع الدراسة.

القسم الثالث: نتائج الدراسة وتوصياتها

نتائج الدراسة

يلخص الجزء التالي أهم ما أمكن استخلاصه من نتائج على المستويين النظري والميداني:

- برز مفهوم رأس المال الفكري وتطور مع بروز اقتصاد المعرفة، خاصة مع الارتفاع الكبير في حجم الاستثمارات في المجالات المعرفية أو في العناصر غير الملموسة، وما صاحب ذلك أيضًا من تطورات في مجال إدارة المعرفة والذي استلزم معه مزيدا من الاهتمام بالحاسبة عن رأس المال الفكري.
- يعاني الإطار الحالي للمحاسبة المالية من أوجه قصور واضحة ويتعرض لانتقادات واسعة، وذلك عند المحاسبة عن عناصر رأس المال الفكري خاصة في ظل بيئة الاقتصاد المعرفي، ولا يقدم معلومات مفيدة تفي باحتياجات أصحاب المصالح والأطراف المستفيدة مقارنة بالقياس والتقرير عن العناصر الملموسة.
- تواجه عملية القياس والتقرير عن رأس المال الفكري ببعض الصعوبات، إلا أنه في الوقت ذاته هناك عدد من المزايا والمنافع التي تعود على جميع أطراف المصالح حال توفير المعلومات عن رأس المال الفكري لمنظمات الأعمال.
- إن تطوير مقاييس لرأس المال الفكري وأساليب عملية للتقرير عنه بحيث تكون قابلة للمقارنة بين المنظمات، يمثل أهم التحديات الرئيسة التي تواجه مهنة المحاسبة في الوقت الحاضر.
- يساعد قياس رأس المال الفكري على إدارته، كما يساعد التقرير عنه على تحسين التوقعات

الانتقادات الموجهة للإطار التقليدي للمحاسبة المالية.

- هناك عدد من المشكلات والصعوبات التي تعترض القياس المحاسبي لبنود رأس المال الفكري في الشركات المساهمة، التي من أهمها وجود صعوبة في التوصل لتصنيف عام لعناصر رأس المال الفكري ينطبق على جميع أنواع الشركات، كما أن هناك صعوبة في تقييم عناصره بصورة مستقلة عن بعضها البعض، كذلك هناك صعوبة في التوصل لمقاييس عامة لبنود رأس المال الفكري نفسها تنطبق على جميع الشركات، هذا بجانب الحاجة لتوافر أسواق متقدمة وباشتراطات معينة تمكن من قياس بعض بنود رأس المال الفكري، كذلك تسبب الطبيعة المتناقضة لبعض بنود رأس المال الفكري مشكلات عند تقييمها وتحديد معدلات إهلاكها كما هو الحال بالنسبة للأصول البشرية والمعرفية بشكل عام التي ترتفع قيمتها مع الاستخدام ومرور الزمن، هذا بالإضافة إلى وجود حالة من عدم التأكد بشأن المنافع المستقبلية لبعض بنود رأس المال الفكري.
- يحقق التقرير عن معلومات رأس المال الفكري عددا من المنافع للشركات المساهمة، التي من أهمها توفير معلومات إضافية ذات قيمة للمستثمرين الحاليين والمتوقعين، وتدعيم موقف الشركات في السوق إضافة إلى تقوية ميزتها التنافسية، وتلبية الاحتياجات المتزايدة لتوفير المعلومات عن العناصر غير الملموسة لأغراض إعداد التقارير الاجتماعية، كما يساعد على تقوية عنصر الشفافية وزيادة حجم الإفصاح في القوائم المالية، إضافة إلى مواكبة الشركات للتطورات الحادثة في بيئة اقتصاد المعرفة.
- يواجه التقرير عن معلومات رأس المال الفكري للشركات المساهمة ببعض الصعوبات، ومن تلك الصعوبات عدم وجود إطار مرجعي يسمح بالتقرير عن عناصر رأس المال الفكري ضمن التقارير المالية السنوية، كما أن التقرير عن عناصر رأس المال الفكري يمكن أن يؤدي إلى زيادة مساحة الاجتهاد في معالجة وتقييم المعلومات ذات الصلة بالشركة، وكذلك قد تسبب تلك التقارير في توفير معلومات حساسة وسرية عن الشركة وبما يفوق احتياجات

مستويات إنجاز المعاملات سواء من حيث الوقت أو التكلفة مع عدم مقارنة تلك المستويات مع الشركات المماثلة في النشاط نفسه، وكذلك عدم التحقق من تطور نسبة الإيراد المكتسب لكل موظف بالشركة، وما إذا كانت تلك النسبة تعد الأفضل على مستوى الشركات المماثلة، هذا بالإضافة إلى عدم التحقق من تطوير أفكار ومنتجات جديدة بشكل منتظم، مع عدم المقارنة مع الشركات المماثلة في النشاط نفسه.

- تقوم غالبية الشركات بعمل استطلاعات رأي بهدف قياس درجة رضا العملاء، مع الاهتمام بتنفيذ الأفكار الجديدة التي تفي بتلك الرغبات والاحتياجات، كذلك تهتم الشركات بعمل دراسات تستهدف اختصار الوقت في حل مشكلات العملاء.
- هناك قصور واضح في مدى اهتمام الشركات المساهمة السعودية بقياس رأس مال العلاقات، ويتضح ذلك من عدم تحقق الشركات من تطور حصتها في السوق، وذلك بالمقارنة مع الشركات المماثلة، وكذا من امتلاكها للوسائل التي تضمن استمرارية احتفاظها بعلاقات طويلة و متميزة مع العملاء، وكذلك عدم تحقق الشركات من ولاء عملائها، وذلك بالمقارنة مع الشركات المنافسة، إضافة إلى عدم اهتمام الشركات بإعداد التقارير التي تفيد محافظتها على تقديم الخدمات الإضافية المتميزة لعملائها، أو التي توفر أدلة تفيد تزايد اختيار العملاء لها بالمقارنة مع الشركات المنافسة، كما أنه لا تتوفر لدى الشركات قياسات توضح ما إذا كانت من الشركات الرائدة في السوق أو لا، إضافة إلى عدم التحقق من تفهم العاملين لتطلعات العملاء والنصيب المستهدف في السوق، بجانب وجود قصور في الحصول على معلومات التغذية المرتدة عن العملاء.
- يحقق قياس رأس المال الفكري بمكوناته المختلفة عددا من المنافع للشركات المساهمة، التي من أهمها قياس القيمة الفعلية للشركة، وتركيز وتوجيه استثمارات الشركة نحو المجالات الأكثر فعالية، وإمكانية تحديد العائد على الاستثمار في بنود رأس المال الفكري المختلفة، وكذا تسهيل مهمة إدارة الشركة في تقييم أدائه بشكل عام، وتوفير التمويل اللازم لعناصره، هذا بالإضافة إلى تقليل حجم

توصيات الدراسة

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج على المستويين النظري والميداني تقترح الدراسة مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في توفير مرشحات عامة لأغراض القياس والتقارير عن رأس المال الفكري، وذلك على النحو التالي:

- يجب على إدارات المنظمات - في ضوء ما تم إبرازه من تطور لمفهوم رأس المال الفكري في ظل اقتصاد المعرفة - العمل على إدراج وظيفة مدير المعرفة داخل هيكلها التنظيمية، مع العمل على تطوير مهارات مديري المعرفة وبشكل خاص في المنظمات كثيفة المعرفة، في مجال القياس والتقارير عن رأس المال الفكري.
- يجب أن يكون للمحاسبين دور في تطبيق مهاراتهم للتفاعل مع ما يحدث بيئة اقتصاد المعرفة من تطورات، حيث يجب أن يكون لهم دور في عمليات تحويل المعرفة داخل المنشأة وتقييمها، وكذلك إعداد التقارير الخاصة بها ومراجعة نتائجها وبصفة مستمرة.
- تتطلب النظرة المعرفية لمنظمات الأعمال من مهنة المحاسبة - ممثلة في الباحثين والمنظمات المهنية - إعادة تصنيف الأصول بمفهومها الشامل على أسس معرفية، وحيث يمكن هذا التصنيف من توفير مقاييس أفضل لعناصر رأس المال الفكري مع إمكانية ربطها بإستراتيجية المنشأة.
- هناك حاجة لإجراء مزيد من الدراسات والبحوث بهدف التوصل لتصنيف عام ومقبول لعناصر رأس المال الفكري، يأخذ في الاعتبار العلاقات التشابكية فيما بين عناصره، والآليات التي يمكن التعامل بها مع تلك العناصر في السوق المفتوح وتأثيرها على قيمة المنظمة.
- تعتقد الدراسة أن أية محاولة لقياس عناصر رأس المال الفكري في هذه المرحلة من مراحل تطور القياس يجب أن تتم بحرية كاملة وبعيداً عن القيود أو الافتراضات الأساسية لنموذج المحاسبة المالية التقليدي، وتبعاً لطبيعة كل عنصر من عناصر رأس المال الفكري. وفي مرحلة تالية يتم إدراج ما يتسق من تلك المقاييس مع النموذج المحاسبي داخل إطاره، وفي الوقت ذاته يجب أن تكون هناك محاولات على التوازي لتطوير النموذج المحاسبي التقليدي وافتراضاته الأساسية، خاصة ما يتعلق منها بضرورة

الأطراف الخارجية المستفيدة، هذا بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف إعداد ونشر التقارير والقوائم المالية، وأخيراً فإن تقارير المعلومات عن رأس المال الفكري تفقد جانبا كبيرا من مصداقيتها لدى الأطراف المستفيدة بسبب عدم قبول المراجعين اعتماد تقارير خارج النظام المحاسبي التقليدي.

- هناك قصور عام في مستويات إفصاح الشركات المساهمة عن رأسها البشري ضمن التقارير السنوية، حيث تبين أن الغالبية العظمى من الشركات لا تفصح عن المعلومات المتعلقة بدرجة رضا العاملين تجاه تلك الشركات، أو الإمكانيات والمهارات والخبرات التي تمتلكها العناصر البشرية، أو تكلفة استقطاب العاملين الجدد، أو تكلفة البرامج التدريبية التي تنفذها لتطوير مهارات العاملين الحاليين أو الجدد بتلك الشركات.
- هناك قصور عام في مستويات إفصاح الشركات المساهمة عن رأسها الهيكلية ضمن التقارير السنوية، حيث تبين أن الغالبية العظمى من الشركات لا تفصح عن المعلومات المتعلقة بمستوى كفاءة الشركة في السوق، وكذا المعلومات المتعلقة بكل من نسبة التكلفة في كل ريال مبيعات، ووقت وتكلفة إنجاز المعاملات، هذا بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالنظم والإجراءات الداعمة لعمليات الابتكار التي تتم بواسطة العاملين، وكذلك المعلومات المرتبطة بإنتاجها المعرفي مثل براءات الاختراع ونظم تكنولوجيا المعلومات المحسنة وأساليب العمل المطورة وما إلى ذلك.
- هناك قصور عام في مستويات إفصاح الشركات المساهمة عن رأس مال العلاقات ضمن التقارير السنوية، حيث تبين أن الغالبية العظمى من الشركات لا تفصح عن المعلومات المتعلقة بنتائج قياس درجة رضا العملاء، أو المعلومات التي تفيد تزايد حجم عملاء الشركة بالمقارنة مع الشركات المنافسة، أو المعلومات عن الأفكار الجديدة التي تطرحها الشركة لوفاء برغبات العملاء، أو المعلومات عن علاقات الشركة المتميزة مع موردي السلع والخدمات وقنوات السوق المختلفة، إضافة إلى عدم الإفصاح عن حصة الشركة في السوق.

الحالي من خلال توفير مرشحات عامة تسهم في قراءة وتفسير المعلومات المتعلقة بعناصر رأس المال الفكري.

■ يجب أن تكون مهنة المحاسبة أكثر تفاعلاً مع المتطلبات الجديدة لأصحاب المصالح والمرتبطة بالقياس والتقارير عن رأس المال الفكري، وبما يتناسب مع سرعة التغيرات في بيئة الأعمال، وهو ما يتطلب معه تكثيف الدراسات والبحوث النظرية والتطبيقية إلى المدى الذي يؤدي إلى تحسين النتائج ذات الصلة، وبما يساعد المنظمات المهنية المحاسبية في التوصل لمرشحات عامة في هذا الخصوص.

المراجع

- Abeysekera, I. 2007. Intellectual capital reporting between a developing and developed nation. *Journal of Intellectual Capital*. 8(2): 329 – 345.
- Alcaniz, L., Gomez-Bezares, F., and Roslender, R. 2011. Theoretical perspectives on intellectual capital: A backward look and a proposal for going forward. *Accounting Forum*. 35(2):104-117.
- Alwert, K., Bornemann, M., and Will, M. 2009. Does intellectual capital reporting matter to financial analysts? *Journal of Intellectual Capital*. 10(3): 354-368.
- Bezemer, D. 2010. Understanding financial crisis through accounting models. *Accounting, Organizations and Society*. 35: 676–688.
- Bezhan, I. 2010. Intellectual capital reporting at UK universities. *Journal of Intellectual Capital*. 11(2): 179-207.
- Bhartesh, R., and Bandyopadhyay, A. 2005. Intellectual capital: Concept and its measurement. *Finance India*. 19(4): 1365-1374.
- Bontis, N. 1998. Intellectual capital: An exploratory study that develops measures and models. *Management Decision*. 36(2): 63 – 76.
- Bontis, N., Dragonetti, C., Jacobsen, K., and Roos, G. 1999. The knowledge toolbox: A review of the tools available to measure and manage intangible resources. *European Management Journal*. 17(4): 391-402.

القياس على أساس التكلفة، لاستيعاب بقية مقاييس عناصر رأس المال الفكري، وبالطبع فإن أسلوب التقرير عن رأس المال الفكري سوف يختلف تبعاً لطبيعة كل مرحلة.

● يحتوي الفكر المحاسبي والإداري على عدد من المؤشرات المالية وغير المالية لقياس والتعبير عن العناصر المختلفة الممثلة لمكونات رأس المال الفكري.

والمقترح في اتجاه تحسين القياس المحاسبي لرأس المال الفكري، تأسيساً على ما تم تناوله من نماذج وطرق قياس في هذا الخصوص، يتمثل فيما يأتي:

- وضع التعريف المناسب لرأس المال الفكري مع تحديد مكوناته الرئيسة.
- تحديد المؤشرات الملائمة للتعبير عن كل مكون من مكونات رأس المال الفكري.
- تجميع المؤشرات المتعددة والمتشابهة في مؤشرات تجميعية مع تصنيفها إلى مؤشرات كمية وأخرى نوعية، مع مراعاة العلاقات الخطية وغير الخطية التي قد تكون موجودة فيما بين تلك المؤشرات.
- استخدام علاقات السبب والنتيجة وأساليب تحليل القيمة في عمليات تجميع المؤشرات المشار إليها.
- بناء نماذج قياس تضع المؤشرات السابقة داخل إطار منطقي يتم اختباره وتحسينه عملياً لقياس درجة القبول العام.
- في مرحلة تالية أكثر تطوراً يمكن قياس التغيرات في عناصر رأس المال الفكري وتتبع تدفقاتها داخل المنشأة لتقييم أدائه، وكذلك تفاعلات بعض عناصر رأس المال الفكري مع الأسواق المالية.
- يقترح أن يحوي تقرير رأس المال الفكري - كمرحلة أولية تناسب بيئة الأعمال في الوقت الحالي - أجزاءً عن الهدف من التقرير وتحديداً لعناصر رأس المال الفكري وعلاقتها بإستراتيجية المنشأة، مع فقرات تعريفية عن المفهوم وأسلوب القياس وأهميته وأثره على قيمة المنشأة.
- يجب العمل على إيجاد أطر ولغة عامة تساعد على تفسير المؤشرات المرتبطة بعناصر رأس المال الفكري حال نشرها، وهو الدور الذي يمكن أن تقوم به المنظمات المهنية في الوقت

- Danish Trade and Industry Development Council. 1997. Intellectual Capital Accounts: Reporting and Managing Intellectual Capital. The Danish Trade and Industry Development Council, Copenhagen Memorandum, May.
- Davison, J. 2010. [In]visible [in]tangibles: Visual portraits of the business élite. *Accounting, Organizations and Society*. 35: 165–183.
- Dilnutt, R. 2002. Knowledge management in practice: Three contemporary case studies. *International Journal of Accounting Information Systems*. 3: 75-81.
- Dumay, J. 2009. Reflective discourse about intellectual capital: Research and practice. *Journal of Intellectual Capital*. 10(4): 489-503.
- Edvinsson, L. 1997. Developing intellectual capital at Skandia. *Long Range Planning*. 30(3): 266-373.
- Edvinsson, L., and Malone, M. 1997. *Intellectual Capital: Realizing your Company's True Value by Finding Its Hidden Brainpower*. Harper Collins Publishers Inc., New York.
- Erickson, S., and Rothberg, H. 2000. Intellectual capital and competitiveness: Guidelines For policy. *Competitiveness Review: An International Business Journal*. 10(2): 192-198.
- Eustace, C., Goldfinger, C., and Stovring, C. 1999. MAGIC Project-European Commission Information Society Technologies: Report on Workshop Intellectual Capital and Intangible Investments", November. Accessed on 5-2-2010 from <www.ispo.cec.be/ecommerce/issues/intangibles/WS_full_report.html>
- Financial Accounting Standard Board. 2000. *Intangible Assets and Natural Resources*. FASB. New York, USA.
- Garcia-Meca, E., and Martinez, I. 2007. The use of intellectual information in investment decisions: An empirical study using analyst report. *The International Journal of Accounting*. 42: 57-81.
- Guthrie, J., and Petty, R. 2000. Intellectual capital: Australian annual reporting practices. *Journal of Intellectual Capital*. 1(3): 24-31.
- Bontis, Nick. 2001. Assessing knowledge assets: A review of the models used to measure intellectual capital. *International Journal of Management Reviews*. 3(1): 41-60.
- Bornemann, M., and Alwert, K. 2007. The German guideline for intellectual capital reporting: Methods and experiences. *Journal of Intellectual Capital*. 8(4): 563 – 576.
- Bornemann, M., and Leitner, K. 2002. Measuring and reporting intellectual capital: The case of research technology organization. *Singapore Management Review*. 24(3): 7-19.
- Bozbura, F. 2004. Measurement and application of intellectual capital in Turkey. *The Learning Organization*. 11(4/5): 357-367.
- Bozzolan, S., Favotto, F., and Ricceri, F. 2003. Italian annual intellectual capital disclosure: An empirical analysis. *Journal of Intellectual Capital*. 4(4): 543 – 558.
- Brannstrom, D., and Giuliani, M. 2009. Accounting for intellectual capital: A comparative analysis. *The Journal of Information and Knowledge Management Systems*. 39(1): 68 – 79.
- Brooking, A. 1996. *Intellectual Capital: Core Assets for the Third Millennium Enterprise*. Thomson Business Press, London, United Kingdom.
- Bukh, P., Larsen, H., and Mouritsen, J. 2001. Constructing intellectual capital statements. *Scandinavian Journal of Management*. 17(1): 87-108.
- Caddy, I. 2002. Issues concerning intellectual capital metrics and measurement of intellectual capital. *Singapore Management Review*. 24(3): 52-65.
- Chu, P., Lin, Y., Hsiung, H., and Liu, T. 2006. Intellectual capital: An empirical study of ITRI. *Technological Forecasting & Social Change*. 73: 886 – 902.
- Cleary, P. 2009. Exploring the relationship between management accounting and structural capital in a knowledge-intensive sector. *Journal of Intellectual Capital*. 10(1): 37-52.
- Cordazzo, M. 2007. Intangibles and Italian IPO prospectuses: A disclosure analysis. *Journal of Intellectual Capital*. 8(2): 288 – 305.

- McLean, R. 1995. Performance Measures in the New Economy. Canadian Institute of Chartered Accountants, The Premier's Council, March, pp.1-16.
- Mouritsen, J., and Larsen, H. 2005. The 2nd wave of knowledge management: The management control of knowledge resources through intellectual capital. *Management Accounting Research*. 16(3): 371 – 394.
- Mouritsen, J., Bulk, P., Larsen, C., and Johansen, M. 2002. Developing and managing knowledge through intellectual capital statements. *Journal of Intellectual Capital*. 3(1): 10-29.
- Mouritsen, J., Larsen, H., and Bukh, P. 2001. Intellectual capital and the capable firm: Narrating, visualizing and numbering for managing knowledge. *Accounting, Organizations and Society*. 26: 735-762.
- Nazari, J., and Herremans, I. 2007. Extended VAIC model: Measuring intellectual capital components. *Journal of Intellectual Capital*. 8(4): 595-609.
- Oliveira, L., Rodrigues, L. and Craig, R. 2010. Intellectual capital reporting in sustainability reports. *Journal of Intellectual Capital*. 11(4): 575-594.
- Pablos, P. 2003. Intellectual capital reporting in Spain: A comparative view. *Journal of Intellectual Capital*. 4(1): 61-81.
- Perrin, S. 2000. Intellectual capital: Measure up or lose out. *Accountancy Age*. September: 22-26.
- Pressly, T. 2002. The wealth of knowledge: Intellectual capital and the 21st century organization. *Ohio CPA Journal*, Columbus. 6(3): 74-79.
- Prusak, L., and Cohen, D. 2001. How to invest in social capital. *Harvard Business Review*, June, pp. 15-21.
- Rodgers, W. 2003. Measurement and reporting of knowledge-based assets. *Journal of Intellectual Capital*. 4(2): 181-190.
- Roos, J., Edvinsson, L., Dragonetti, N.C. 1997. *Intellectual Capital: Navigating in the New Business Landscape*. Palgrave Macmillan UK.
- Harris, R. 2000. the Knowledge-based economy: Facts and theories. Queen's Management Research Centre for Knowledge-Based Enterprises Framework Paper 00-02. Access on 5-5-2010 from <<http://citeseerx.ist.psu.edu/c/d?doi=10.1.1.202.8796&rep=rep1&type=pdf>>
- International Accounting Standards Committee (IASB). 1998. IAS 38: Intangible Assets. London, UK.
- International Federation of Accountants (IFAC). 1998. The Measurement and Management of Intellectual Capital: An Introduction, Study 7. IFAC, United Kingdom.
- Kamukama, N., Ahiauzu, A., and Ntayi, J. 2011. Competitive advantage: Mediator of intellectual capital and performance. *Journal of Intellectual Capital*. 12(1): 152-164.
- Kaplan, R., and Norton, D. 1996. Using the balanced scorecard as a strategic management system. *Harvard Business Review*. Jan.-Feb: 39-52.
- Larsen, H., Bukh, P., and Mouritsen, J. 1999. Intellectual capital statements and knowledge management: Measuring, reporting, acting. *Australian Accounting Review*. 9(3): 24-38.
- Lynn, E. 1998. The Management of Intellectual Capital: The Issues and the Practice. *Management Accounting Practices Handbook*. Society of Management Accountants of Canada, Hamilton, Ontario.
- Maditinos, D., Chatzoudes, D., Tsairidis, C., and Theriou, G. 2011. The impact of intellectual capital on firms' market value and financial performance. *Journal of Intellectual Capital*. 12(1): 132-151.
- Margaret, B. 1995. *Brooking*, Institution Press. Fortune, October, pp. 27-33.
- Maria, J., Magda, O., Begona, P., and Alicia, S. 2010. Intellectual capital and value creation in Spanish firms. *Journal of Intellectual Capital*. 11(3): 348-367.
- Marr, B. 2004. Measuring and benchmarking intellectual capital. *Benchmarking*. 11(6): 559 – 570.
- Martin, G., and Lopez, P. 2008. Intellectual capital in high-tech firms: The case of Spain. *Journal of Intellectual Capital*. 9(1): 25-36.

- Stivers, B., Covin, T., Hall, N., and Smalt, S. 1998. How non-financial performance measures are used. *Management Accounting (USA)*, 79(8): 44-49.
- Strassman, P. 1998. The value of Knowledge Capital. Accessed on 5-5-2010 from <http://www.strassmann.com/pubs/valuekc/>
- Sveiby, K. 1997. *The New Organizational Wealth: Management and Measuring Knowledge Based Assets*. Berrett Koehler Publishers, Inc. San Francisco.
- Sveiby, K. 2000. *Knowledge Management: The New Organizational Wealth: Managing and Measuring Knowledge-based Assets*. La Nouvelle Richesse des Entreprises. Maxima, Paris. ISBN 2 84001 2170
- Sveiby, k. 2001. *The Invisible Balance Sheet*. Accessed on 5-5-2010 from <http://www.sveiby.com/articles/InvisibleBalance.html>.
- Tan, H., Plowman, D., and Hancock, P. 2007. Intellectual capital and financial returns of companies. *Journal of Intellectual Capital*. 8(1): 76-95.
- Tayles M., Richard, H., and Sofian, S. 2007. Intellectual capital, management accounting practices and corporate performance perceptions of managers. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*. 20(4): 522-548.
- Wyatt, A. 2002. Towards a financial reporting framework for intangibles: Insights from the Australian experience. *Journal of Intellectual Capital*. 3(1): 71-86.
- Yi., A., and Davey, H. 2010. Intellectual capital disclosure in Chinese (mainland) companies. *Journal of Intellectual Capital*. 11(3): 326-347.
- Schneider, A., and Grant, S. 2008. Intellectual capital reporting by the New Zealand local government sector. *Journal of Intellectual Capital*. 9(3): 456-486.
- Seanez, J. 2005. Human capital indicators, business performance and market- to- book Ratio. *Journal of Intellectual Capital*. 6(3): 374-384.
- Seetharaman, A., Sooria, H., and Saravanan, A. 2002. Intellectual capital accounting and reporting in the knowledge economy. *Journal of Intellectual Capital*. 3(2): 128-148.
- Shaikh, J. 2004. Measuring and reporting of intellectual capital performance analysis. *Journal of American Academy of Business*. 4: 439 – 448.
- Skyrme, D. 1998. Measuring intellectual capital: A plethora of methods. *Accountancy*, October: 18-23.
- SMAC (Society of Management Accountants of Canada). 1998. *The management of intellectual capital: The issues and the practice*. Paper No. 16. The Society of Management Accountants of Canada, Hamilton, Canada.
- Sonnier, B., Carson, K., and Carson, P. 2007. Accounting for intellectual capital: The relationship between profitability and disclosure. *The Journal of Applied Management and Entrepreneurship*. 12: 3-14.
- Stewart, T. 1994. Your company's most valuable asset: Intellectual capital. *Fortune*. October, Issue 3: 18-27.
- Stewart, t. 1997. *Intellectual Capital: The New wealth of Nations*. Doubleday Dell Publishing Group, Inc., New York.
- Stivers, B., Covin, J. Hall, N., and Smalt, S. 1997. Harnessing Corporate IQ. *CA Magazine*. 79(4): 26-29.

Evaluation of Measuring and Reporting Levels of Intellectual Capital Information in Saudi Corporations Annual Reports

Alaa El-Din Mahmoud Zahran and Fouad Ahmed Alshekh Moubark

Accounting Department, King Faisal University, School of Business

ABSTRACT

The present financial accounting framework is criticized for being inadequate and failing to communicate important assets, particularly intangible assets and resources known as intellectual capital (IC) of today's business. As a result, a huge value gap between the reported firm value in the financial reports and the value set by stock market. In the new knowledge economy environment, knowledge or IC preceded physical assets as a factor for economy wealth production. Firm IC plays a significant role in maintaining competitive advantage, which affects – in turn – the firms' financial performance and market value.

The main objective of this study is to evaluate the levels of measuring and reporting of IC information in Saudi corporations annual reports. The study has reviewed and evaluated the main models and measuring methods of IC in literature. It also evaluated the recent trends and practices of IC reporting. A survey was prepared, tested, and distributed in a field study conducted on Saudi corporations enlisted in Saudi stock market. The final sample size was 89 corporates.

The results indicated that there are general shortage of the nature and the level of IC information measured and disclosed by Saudi Corporations in their annual reports. The study recommended that developing IC measures and reporting practices is needed to be able to compare firms is one of the key challenges for the accounting profession and researchers.

Key Words: Accounting measurement, Knowledge economy.

ملاحق الدراسة

ملحق (1): عناصر رأس المال الفكري

رأس المال البشري	رأس مال العلاقات (العميل)
- حق المعرفة.	- الأسماء التجارية.
- التعليم.	- العملاء.
- التأهيل الوظيفي.	- انتماء العملاء.
- المعرفة المرتبطة بالعمل.	- الطلبات المرتجعة.
- التقديرات المهنية.	- قنوات التوزيع.
- تقديرات القياسات النفسية.	- دعم المنشأة.
- الكفاءات المرتبطة بالعمل.	- الاتفاقيات المرخصة.
- القدرات الابتكارية والتفاعلية.	- العقود التفضيلية.
- القدرة على التغيير.	- اتفاقيات الامتياز.
رأس المال الهيكلي	
أصول البنية الأساسية	الملكية (الأصول) الفكرية
- فلسفة الإدارة.	- براءات الاختراع.
- ثقافة المنشأة.	- حقوق التأليف.
- العمليات الإدارية.	- حقوق التصميم.
- نظم المعلومات.	- الأسرار التجارية.
- نظم شبكات الاتصال.	- العلامات التجارية.
- العلاقات المالية.	- درجات الخدمة.

المصدر: (1998) SMAC

ملحق (2): أمثلة لمؤشرات قياس عناصر رأس المال الفكري طبقاً لمقياس Skandia

1- مؤشرات البعد المالي
- الإيرادات / موظف.
- القيمة المضافة / عميل.
- الأرباح / موظف.
- الإيراد من العملاء الجدد / إجمالي الإيرادات.
- القيمة المضافة / موظف.
- القيمة المضافة / موظف في قسم تكنولوجيا المعلومات.
2- مؤشرات البعد العميل
- النصيب في السوق.
- العملاء / الموظفون.
- مؤشر رضا العميل.
- المبيعات السنوية / العملاء.
- المبيعات السنوية لكل عميل.
- العملاء المفقودون.
- متوسط استمرارية العلاقة مع العميل.

- متوسط الفترة الزمنية من الاتصال بالعميل لإتمام المبيعات.
- الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات / مبيعات لكل شخص.
- المصروفات الداعمة / العميل.

3- مؤشرات بعد العمليات

- المصروفات الإدارية / إجمالي الإيرادات.
- تكلفة الخطأ الإداري / إيرادات الإدارة.
- وقت التشغيل للتسديدات الخارجية.
- العقود المنفذة بدون أخطاء.
- أجهزة الحاسب الشخصية والمحمولة لكل موظف.
- قدرة شبكة الاتصال / موظف.
- مصروفات تكنولوجيا المعلومات / موظف.
- التخزين في مخزون تكنولوجيا المعلومات.
- طاقة تكنولوجيا المعلومات / موظف.
- جودة أداء الشركة (ISO 9000).

4- مؤشرات بعد التطوير والتجديد

- مصروفات التدريب / موظف.
- مصروفات التدريب / المصروفات الإدارية.
- مصروفات تطوير الكفاءة / موظف.
- المشاركة في ساعات التدريب.
- مصروفات تطوير المنشأة / المصروفات الإدارية.
- مصروفات البحوث والتطوير / المصروفات الإدارية.
- المستثمر في البحوث والتطوير في البحوث الأساسية.
- المستثمر في البحوث والتطوير في تصميم المنتج.
- موارد البحوث والتطوير / إجمالي الموارد.
- مصروفات تكنولوجيا المعلومات على التدريب / مصروفات تكنولوجيا المعلومات.
- الاستثمار التعليمي / العميل.
- قيمة نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات.
- تحديثات نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات.

5- مؤشرات البعد البشري

- المستوى التعليمي والثقافي للعاملين في تكنولوجيا المعلومات.
- مؤشر القيادة.
- مؤشر الدافعية.
- عدد العاملين.
- عدد المديرين.
- متوسط عمر المديرين.
- معدل الدوران السنوي للعمالة الدائمة كل الوقت.
- نسبة مديري الشركة من ذوي الدرجات العالية في التجارة والعلوم والهندسة والفنون.
- وقت التدريب لكل سنة.

المصدر: (1997) Edvinsson and Malone

ملحق (3): مؤشرات القياس في ظل مراقب الأصول غير الملموسة

أبعاد القياس			الأصول غير الملموسة
الاستقرار	الكفاءة	النمو والتجديد	الهيكل الخارجي
- نسبة العملاء الكبار	- مؤشر رضا العميل	- ربحية كل عميل	
- عمر الهيكل	- معدل الربح أو الخسارة	- معدل النمو	
- معدل تركيز العملاء	- المبيعات لكل عميل		
- معدل تكرار الطلبات			الهيكل الداخلي
- عمر المنظمة	- نسبة تدعيم العاملين	- الاستثمار في الهيكل الداخلي	
- معدل دوران العاملين الجدد	- المبيعات لكل عامل مدعم (جديد)	- الاستثمار في نظم تشغيل المعلومات	
- نسبة العاملين للعاملين من ذوي الخبرة أقل من سنتين	- مقياس السلوك والقيم	- نسبة مساهمة العملاء في الهيكل الداخلي	الكفاءة البشرية
- متوسط العمر	- نسبة العاملين المحترفين في المنظمة	- عدد السنوات في المهنة	
- المناصب العليا	- القيمة المضافة لكل عامل محترف	- مستوى التعليم	
- معدل دوران العاملين المحترفين		- تكاليف التدريب والتعليم	
		- درجات المديرين	
		- التأهيل والتخصص في التعامل مع العملاء	
		- تدوير العاملين المحترفين	

المصدر: (Sveiby 1997)

ملحق (4): التصنيف القطاعي للشركات المساهمة المسجلة في سوق الأسهم السعودية (2010م)

عدد الشركات	اسم القطاع
11	قطاع المصارف والخدمات المالية.
13	الصناعات البتروكيمياوية.
9	الأسمنت.
9	التجزئة.
2	الطاقة والمرافق الخدمية.
15	الزراعة والصناعات الغذائية.
4	الاتصالات وتقنية المعلومات.
31	التأمين.
7	شركات الاستثمار المتعددة.
13	الاستثمار الصناعي.
14	التشييد والبناء.
8	التطوير العقاري.
4	النقل.
3	الإعلام والنشر.
2	الفنادق والسياحة.
145	الإجمالي